حكومة الوحدة الوطنية
وزارة الصناعة والمعادن

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الصناعة والمعادن. يوليو 2023
E-MAIL.TANMIAMAG@GMAIL.COM

التنمية الصناعية والاستثمار

Industrial development and investment

624

رفقة رئيس الوزراء السيد عبدالحميد الدبيبة ورئيس النيجر السيد محمد ابوعزوم :

وزير الصناعة والمعادن يشارك في افتتاح معرض «صنع في ليبيا»

د. أحمد علي أبوهيسة وزير الصناعة والمعادن :

الوزارة على وشك الانتهاء من برنامج وطني للتنمية الصناعية

هدفنا الرئيس توطين الصناعة التي تعكس هوية الدولة

دور التعريفة الجمركية في رسم السياسات الاقتصادية وأثرها على دعم وحماية الصناعة المحلية

سلسلة الموارد المعدنية وأهميتها الإقتصادية في ليبيا

هيئة النهوض بالصناعة الوطنية تستعد لاطلاق جائزة أفضل منتج وطني

د. محمد عبدالملك الفقيه :

رئيس مجلس إدارة الشركة الليبية للحديد والصلب

أكثر من 3.5 مليار دينار قدمتها الشركة للخزينة العامة في صورة رسوم مختلفة وحصة مجتمع

حكومة الوحدة الوطنية
وزارة الصناعة والمعادن

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الصناعة والمعادن. يوليو 2023
E-MAIL.TANMIAMAG@GMAIL.COM

التنمية الصناعية والاستثمار

Industrial development and investment

رفقة رئيس الوزراء السيد عبدالحميد الدبيبة ورئيس النيجر السيد محمد ابوعزوم :

وزير الصناعة والمعادن يشارك في افتتاح معرض «صنع في ليبيا»

624

د. أحمد علي أبوهيسة وزير الصناعة والمعادن :

الوزارة على وشك الانتهاء من برنامج وطني للتنمية الصناعية

هدفنا الرئيس توطين الصناعة التي تعكس هوية الدولة

دور التعريفة الجمركية

في رسم السياسات الاقتصادية

وأثرها على دعم وحماية الصناعة المحلية

سلسلة الموارد المعدنية

وأهميتها الإقتصادية في ليبيا

هيئة النهوض بالصناعة الوطنية تستعد لاطلاق جائزة أفضل منتج وطني

د. محمد عبدالملك الفقيه :

رئيس مجلس إدارة الشركة الليبية للحديد والصلب

أكثر من 3.5 مليار دينار

قدمتها الشركة للخزينة العامة

في صورة رسوم مختلفة وحصة مجتمع

التنمية الصناعية والاستثمار

Industrial development and investment

وزارة الصناعة والمعادن

Ministry of Industry and Minerals

نفتح لك أبوابا متعددة للتقدم

لأي استفسار :

091-3228529

091-1525631

E-MAIL:TANMIAMAG@GMAIL.COM

وزارة الصناعة والمعادن

شارع أبوهريدة- زنقة فكيني

طرابلس - ليبيا

على صفحاتنا

إعلانك معنا يحقق إنتشار واسع

ضاعف مبيعاتك الآن

E-MAIL.TANMIAMAG@GMAIL.COM

مصافحة

المشرف العام

أحمد علي أبوهيسة

وزير الصناعة والمعادن

سعيا من وزارة الصناعة والمعادن بحكومة الوحدة الوطنية إلى إبراز دور قطاع الصناعة والمعادن في ليبيا ومدى مساهمته في الناتج القومي الإجمالي وما هية العراقيل والمشاكل التي يعاني منها القطاع ، وتطلعاً منا إلى إشراك كل المهتمين في هذا المجال سواء كانوا هيئات أو مؤسسات أو أفراد من ذوي الخبرة والدراية من الأكاديميين أو الممارسين لمجالات الصناعة ظنا منا أن تلاقي الأفكار والخبرات هو أحد أسباب التطوير المستمر لكافة الممارسات البشرية .

فها نحن نرى ولادة العدد الأول من مجلة «التنمية الصناعية والاستثمار»والتي نأمل أن تكون مشعلا تنار به بعض عتمات الطريق الذي تمر به قاطرة التنمية الصناعية التي تسعى وزارة الصناعة والمعادن بكافة مكوناتها وجهاتها التابعة وإداراتها إلى المضي قدما في تحقيقها وفقاً لمتطلبات المرحلة وهذا المسعى هو ما دأبت عليه حكومة الوحدة الوطنية في مسيرتها نحو عودة الحياة لكافة مؤسسات وقطاعات الدولة.

ونأمل من خلال هذه المجلة أن ترتوي صفحاتها بمداد أقلام البحاث والخبراء في كافة مجالات الصناعة والاستثمار ذات العلاقة والذين هم كثر في بلدنا الحبيب ليبيا .

ومن هنا أدعو كافة الخبراء والمهتمين للمساهمة في تقديم أفكارهم واقتراحاتهم و انتقاداتهم والتي سيكون لها الاثر الكبير والإيجابي في تحقيق الهدف الذي من أجله تأسست هذه المجلة.

وختاماً : أقول إن النجاح مقرون بالإرادة والطموح ونعلم أن أي عمل فيه يد ابن آدم يعتريه النقص ولكننا نؤمن يقيناً أن من أراد الوصول وصل بتوفيق اللّه.

الشكر والتقدير لكل القائمين على هذه المجلة ونسأل اللّه أن تكون فاتحة خير علينا جميعا.

والسلام عليكم

E-MAIL:TANMIAMAG@GMAIL.COM

شارع أبوهريدة- زنقة فكيني طرابلس - ليبيا 091-3228529 091-1525631

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الصناعة والمعادن

وزارة الصناعة والمعادن

المشرف العام:
د. أحمد علي أبوهيسة
وزير الصناعة والمعادن

هيئة التحرير :
م. مسعود عمار المشمر
رئيس التحرير
م. فتحي الشريف الشريف
مدير التحرير
د. محمد عبدالملك الفقيه
عضو هيئة التحرير

اللجنة الاستشارية :
د. فرج علي جبيل — رئيس اللجنة
أ. عبدالرحمن محمد بحيري — عضو اللجنة
د. عبدالحميد عبدالسلام الشريف — عضو اللجنة
د. فيصل بوسهمين — عضو اللجنة

المدقق اللغوي :
د. هدى العبيدي

الاخراج الفني والتنفيذ عزالدين مسعود الحامدي

فرز وطباعة مطبعة الواحة

contents

أخبار ومناشط الوزارة

رئيس حكومة الوحدة الوطنية يفتتح معرض ليبيا للصناعات 2023 — 06

وزير الصناعة والمعادن يشارك في افتتاح معرض «صنع في ليبيا» — 08

افتتاح مجمع السائح الصناعي — 10

وكيل وزارة الصناعة والمعادن يزور مجمع الدافنية للصناعات الغذائية — 12

وزارة الصناعة والمعادن تنظم جلسة حوارية — 14

هيئة النهوض بالصناعة الوطنية تستعد لاطلاق جائزة أفضل منتج وطني — 15

وزير الصناعة والمعادن يعلن عن انشاء أول منطقة صناعية خاصة في ليبيا — 18

حوار العدد 20

د. أحمد علي أبوهيسة
وزير الصناعة والمعادن

لقاء خاص 34

د. محمد عبدالملك الفقيه
رئيس مجلس إدارة
الشركة الليبية للحديد والصلب

مقالات ودراسات

دور التعريفة الجمركية في رسم السياسات الاقتصادية وأثرها على دعم وحماية الصناعة المحلية — 26

سلسلة الموارد المعدنية وأهميتها الإقتصادية في ليبيا — 28

عقود الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتنفيذ المشاريع الصناعية — 31

النشاط الصناعي وأهمية التنمية المكانية في ليبيا — 38

أهمية مكتب السجل الصناعي العام بوزارة الصناعة والمعادن — 40

استثمر في ليبيا
investment in Libya

ليبيا أرض الفـرص الواعـدة

Libya is the land of promising opportunities

وزارة الصناعة والمعادن
Ministry of Industry and Minerals

تدعو وزارة الصناعة والمعادن

كافـة السـادة المسـتثمرين ورجـال الأعمـال للاسـتثمار فـي قطـاع الصناعـة والمعـادن الليبـي .. وتفتـح لهـم آفـاق الاسـتثمار الصناعـي والاسـتفادة مـن الميـزات النسـبية التـي تتمتـع بهـا ليبيـا فـي عديـد المجـالات الصناعيـة (المناطـق الصناعية..الشـركات والمصانـع التابعـة للـوزارة.. التعديـن) والمعتمـدة بالأسـاس علـى توفـر المـواد الخـام الطبيعيـة والمعدنيـة..

Calls the Ministry of Industry and Minerals

All gentlemen, investors and businessmen to invest in the Libyan industry and minerals sector.. and open up prospects for industrial investment for them and benefit from the comparative advantages that Libya enjoys in many industrial fields (industrial zones .. companies and factories affiliated to the Ministry .. mining) which depend mainly on the availability of ..natural raw materials and metallic

تزخـر ليبيـا بفـرص واعـدة للاستثـمار في عديد المجالات الصناعيـة وتتوفـر فيهـا احتياطات هائلة من المواد الخام «الفلزية واللافلزية» القابلة للاستثمـار..

Libya is full of promising opportunities for investment in many industrial fields, and there are huge reserves of "metallic and non-metallic" raw .materials that can be invested

لمزيـد مـن المعلومـات والتفاصيـل التواصـل مع وزارة الصناعـة والمعـادن بمقـرها الكائـن بمنطقـة أبوهـريدة بمدينة طرابلـس أو التواصل مع فروع ديوان الوزارة بمدن بنغازي ..مصراتة .. سبها..

وزارة الصناعة والمعادن

شارع أبوهريدة- زنقة فكيني

طرابلس - ليبيا

E-MAIL:TANMIAMAG@GMAIL.COM

لمزيد من الاستفسار : 091-3228529 091-1525631

For more information and details, contact the Ministry of Industry and Minerals at its headquarters located in the Abu Harida area in the city of Tripoli, or contact the branches of the Ministry's office in the cities of Benghazi, Misrata, Sabha, and .Sabha

Ministry of Industry and Minerals

Abu Harida Street - Fkiny Street

Tripoli, Libya

الذي أقيم في مدينة مصراتة برعاية وزارة الصناعة والمعادن :

رئيس حكومة الوحدة الوطنية يفـــ

افتتح رئيس حكومة الوحدة الوطنية السيد عبدالحميد الدبيبة معرض ليبيا للصناعات 2023 في دورته الثانية بمدينة مصراته رفقة وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة ووكيل الوزارة للشؤون العامة وشؤون الإنتاج والمناطق الصناعية السيد مصطفى السمو ووزير الاقتصاد والتجارة السيد محمد الحويج ووزير المواصلات السيد محمد الشهوبي ووزيرة الشؤون الاجتماعية السيدة وفاء الكيلاني ووكيلة وزارة الثقافة السيدة وداد الدويني.. كما حضر الافتتاح رئيس ديوان المحاسبة السيد خالد شكشك وأعضاء المجلس البلدي مصراته وسفراء عدد من الدول ومدراء ورؤساء مجالس إدارة عدد من المؤسسات العامة والخاصة .

وشارك في المعرض الذي ترعاه وزارة الصناعة

تتح معرض ليبيا للصناعات 2023

والمعادن خمس شركات أجنبية من دول تركيا وامريكا والجزائر وثمانية وستون مؤسسة محلية من بينها خمس جهات تابعة للوزارة وهي الشركة الليبية للحديد والصلب وكلية التقنية الصناعية بمصراته وهيئة النهوض بالصناعة الوطنية والمؤسسةالوطنية للتعدين ومركز البحوث الصناعية ..

وتسعى وزارة الصناعة والمعادن من خلال رعاية هذا المعرض إلى دعم القطاع الصناعي من خلال دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل توطين الصناعة المحلية وإيجاد فرص عمل للشباب..

تخلل هذا المعرض عدد من الجلسات الحوارية المتعلقة بالشأن الصناعي.

رفقة رئيس الوزراء السيد عبدالحميد الدبيبة ورئيس النيـــــــــــــ

وزيـر الصناعـة والمعـادن يشـارك فـــــ

شـارك وزيـر الصناعـة والمعـادن السـيد أحمـد أبوهيسـة فـي افتتـاح معـرض صنـع فـي ليبيـا الـذي أقيـم فـي دولـة النيجـر خـلال الفتـرة مـن 14 إلـى 19 مـارس 2023 رفقـة رئيـس الـوزراء السـيد عبدالحميـد الدبيبـة ورئيـس النيجـر السـيد محمـد ابوعـزوم ومحافـظ مصـرف ليبيـا المركـزي السـيد الصديـق الكبيـر وعـدد مـن وزراء حكومـة الوحـدة الوطنيـة ورجـال الأعمـال ..

وقـال السـيد الوزيـر فـي كلمتـه فـي افتتـاح المعـرض أن الهـدف مـن المعـرض هـو الولـوج إلـى الأسـواق الأفريقيـة مـن خـلال الصناعـة الليبيـة التـي أثبتـت قوتهـا وميزتهـا التنافسـية مـن حيـث الجـودة والأسـعار، مؤكـدا عـدم احـداث التنميـة مـن دون وجـود الصناعـة.

ويهـدف المعـرض إلـى دعـم التعـاون بيـن البلديـن فـي كافـة المجـالات مـن خـلال خلـق بيئـة إيجابيـة لتفعيـل دور القطـاع الخـاص فـي البلديـن.

كمـا تهـدف وزارة الصناعـة والمعـادن مـن خـلال هـذه التظاهـرات إلـى التعريـف بالصناعـة الليبيـة خـارج الحـدود

جر السيد محمد ابوعزوم :

ي افتتاح معرض «صنع في ليبيا»

الذي أقيم بدولة النيجر خلال الفترة من14 إلى 19 مارس 2023

والدخول في الأسواق الاقليمية والدولية.

ويأتي هذا التوجه في اطار ما وضعته الوزارة على عاتقها بتوطين الصناعه في ليبيا وجعل البيئة الليبية بيئة جاذبة لخلق اقتصاد متنوع، والمساهمة في سلاسل الامدادات العالمية للسلع الغذائية وغيرها عبر الجغرافيا الليبية لتكون حلقة وصل بين القارة الافريقية والاوروبية.

هذا المعرض عقد تحت شعار «النيجر أرض الفرص الواعدة وتجارة العبور» بمشاركة شركات ليبية في صناعات مختلفة.

يشار إلى أن وزارة الصناعة والمعادن كانت الراعي الرسمي للنسخة الأولى من المعرض والتي أقيمت في العاصمه التونسية.

بحضور رئيس الوزراء عبدالحميد الدبيبة :

وزيرالصناعة والمعادن ووكيل الوزارة يشارك

شارك رئيس الوزراء عبدالحميد الدبيبة رفقة وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد ابوهيسه ووكيل الوزارة للشؤون العامة وشؤون الإنتاج والمناطق الصناعية السيد مصطفى السمو ووزير الاقتصاد والتجارة محمد الحويج في افتتاح مجمع السائح الصناعي التابع لمجموعة «السهل القابضة» المقام ببلدية سيدي السائح، بحضور وزير المواصلات، ورئيس اتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة، ورئيس اتحاد الصناعة الليبي، وعدد من رجال الأعمال.. ويحتوي المجمع على مصنع للأعلاف والأرز والدقيق والسميد والمكرونة والزيت، وحفاظات الأطفال، والحلويات والسكر.. ويعمل بالمجمع أكثر من 3000 ما بين موظف ومنتج ليبي تم تدريبهم وتأهليهم. وخلال جولة الرئيس استمع

ـــــــان في افتتاح مجمع السائح الصناعي

لشروح وافية بشأن قدرتهم على تغطية احتياجات السوق المحلي من المواد التي يتم إنتاجها بالمجمع والقدرة على التنافس من خلال أسعار جيدة ..وأكد الدبيبة أن زيارته للمجمع هو دعم للقطاع الخاص الليبي وتشجيع لرجال الأعمال الليبيين، مشدداً على وزارتي الاقتصاد والتجارة والصناعة والمعادن تقديم كافة التسهيلات لدعم الصناعات المحلية.. كما أفاد رئيس مجلس إدارة مجموعة السهل القابضة بأن المجمع يعتبر من أكبر المجمعات في أفريقيا، ورافداً حقيقياً للصناعة الوطنية، متقدماً بالشكر لرئيس الوزراء والهيئات ذات العلاقة، ومصرف ليبيا المركزي لدعمهم لرجال الأعمال والقطاع الخاص من أجل تطوير الصناعة المحلية ودعمها.

في إطار اهتمام وزارة الصناعة والمعادن بالقطاع الصناعي الخاص وتشجيعه ودعمه

وكيل وزارة الصناعة والمعادن يزور مجمع الدافنية للصناعات الغذائية

زار وكيل وزارة الصناعة والمعادن للشؤون العامة وشؤون الإنتاج والمناطق الصناعية السيد مصطفى السمو مجمع الدافنية للصناعات الغذائية الذي يضم مجموعة من المصانع الغذائية قام السيد الوكيل بجولة داخل أروقتها اطلع خلالها على خطوط الانتاج وآلية العمل وكيفية المحافظة على جودة المنتجات في المعامل المتخصصة..

وتأتي زيارة السيد الوكيل في إطار اهتمام وزارة الصناعة والمعادن بالقطاع الصناعي الخاص وتشجيعه ودعمه والتأكيد على أهميته في توفير فرص العمل والتركيز على جودة المنتجات ..

ورافق السيد الوكيل عميد كلية التقنية الصناعية مصراته السيد عبدالحميد الشريف ومدير مركز المعلومات والتوثيق الصناعي السيد محمد بالخير ومراقب الصناعة مصراته السيد مصطفى شقرون وعدد من موظفي ديوان وزارة الصناعة والمعادن بالمنطقة الغربية.

نظمته غرفة التجارة والصناعة والزراعة بالتعاون مع بلدية زليتن

وزير الصناعة والمعادن ووكيل الوزارة

يشاركان في أعمال ملتقى تجار وصناع ليبيا الأول

شارك وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة رفقة رئيس الوزراء السيد عبدالحميد الدبيبة في أعمال ملتقى تجار وصناع ليبيا الاول الذي نظمته غرفة التجارة والصناعة والزراعة بالتعاون مع بلدية زليتن.. وأكد السيد الوزير في كلمته خلال أعمال الملتقى على عمل وزارة الصناعة والمعادن على حماية المنتج المحلي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة والجهات ذات العلاقة والتركيز على جودة المنتج المحلي.

من جانبه استعرض وكيل وزارة الصناعة والمعادن للشؤون العامة وشؤون الإنتاج والمناطق الصناعية السيد مصطفى السمو اعمال الوزارة خلال العام الماضي من حصر للأنشطة الصناعية في البلاد ودعم الكثير من للصناعات للتحول للتصنيع الكامل محليا دون الاعتماد على الاستيراد. وخلال كلمته أكد رئيس الوزراء السيد عبدالحميد الدبيبة على ضرورة دعم القطاع الخاص بكافة مستوياته للمساهمة في الرفع من كفاءة الاقتصاد الوطني ودعمه. وشدد السيد الرئيس خلال مداخلاته المتعددة على أهمية الالتزام بقرارات الحكومة المتعلقة بتوفير السلع الأساسية، وعدم المضاربة بالأسعار والتضييق على الليبيين، مؤكدا عدم السماح بهذا الأمر.. وناقش الملتقى عددا من الملفات التي تساعد في تنظيم القطاع الخاص للقيام بدوره في ليبيا باعتباره الرافد الأساسي للقطاع العام..

وحضر أعمال الملتقى محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير، ورئيس ديوان المحاسبة خالد شكشك، ووزراء الاقتصاد والتجارة والمواصلات ورئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ورئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة، وعدد من الوكلاء ولفيف من رجال الأعمال والصناع من مختلف المدن الليبية.

وكيل وزارة الصناعة والمعادن يبحث تعزيز آفاق التعاون بين قطاعي التعليم العالي والصناعة

ناقش وكيل وزارة الصناعة والمعادن للشؤون العامة وشؤون الانتاج والمناطق الصناعية السيد مصطفى السمو مع رئيس جامعة مصراته السيد محمد الدنفور تعزيز آفاق التعاون والربط بين قطاعي التعليم العالي والصناعة. وتم الاتفاق خلال الاجتماع على تشكيل فريق عمل مشترك بين جامعة مصراتة وكلية التقنية الصناعية لوضع خطة عمل لتنفيذ جملة من البرامج والمشروعات المشتركة وخلق آليات الربط والتعاون بين المؤسستين.

ورافق السيد الوكيل عميد كلية التقنية الصناعية السيد عبدالحميد الشريف و مدير عام مركز المعلومات والتوثيق الصناعي السيد محمد بالخير .

بهدف تحقيق التنمية الحقيقية في مختلف المجالات

وزير الصناعة والمعادن يلتقي الأمين العام لاتحاد المصارف المغاربية

التقى وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة بمكتبه بديوان الوزارة وفد اتحاد المصارف المغاربية يمثله السيد محمد فال العالم الامين العام للاتحاد والسيد على مفتاح الخوجة ممثل الاتحاد في ليبيا..

وبحث اللقاء أوجه التعاون بين الوزارة والمؤسسات العربية ودورها في تحقيق التنمية وتقديم الدعم التقني والمعرفي للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

ووجه السيد الوزير بضرورة ان تقوم هذه المنظمات والاتحادات العربية بدورها في مساندة المؤسسات الليبية بهدف تحقيق التنمية الحقيقية في مختلف المجالات.

وفي ختام اللقاء وجه السيد الامين العام للاتحاد الدعوة للسيد الوزير والمختصين بالوزارة للمشاركة في المؤتمر الجاري التحضير لعقده خلال الفترة القادمة والمخصص للتعريف بمشاريع إعادة الاعمار في ليبيا بحضور العديد من مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية.

حول القطاع الصناعي ومتطلبات إعادة بناءه

وزارة الصناعة والمعادن تنظم جلسة حوارية

ترأس وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة جلسة حوارية حول القطاع الصناعي ومتطلبات إعادة بناءه.. وتناولت الجلسة متطلبات عودة الحياة للقطاع الصناعي من أجل الانتعاش الاقتصادي ومستقبل قطاع التعدين ومساهمته في تنويع الاقتصاد الوطني.

كما تناولت الجلسة الهياكل المساندة للصناعة (القطب الصناعي التكنولوجي والحاضنات الصناعية) وأثرها في دعم الابتكار وريادة الأعمال ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة.

وناقشت الجلسة الاستثمار والقوانين والتمويل واعتماد سياسات جريئة لتحقيق النمو الشامل إضافة إلى دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية والمستدامة وجذب المستثمرين المحليين والدوليين..وشهدت الحوارية توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين وزارة الصناعة والمعادن والأكاديمية الليبية للدراسات العليا بغية تفعيل التعاون المشترك بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الحكومية الاقتصادية والصناعية .

كما شهدت الحوارية حضور عدد من الشخصيات البارزة في قطاع الصناعة من مدراء الشركات الصناعية ووكيل وزارة الاقتصاد والتجارة ومدير عام الاتحاد العام للغرف التجارة والصناعة والزراعة ورئيس الأكاديمية الليبية للدراسات العليا ومدراء الإدارات بالوزارة وعدد من المستثمرين والمهتمين بالقطاع الصناعي.

بهدف الربط بين قطاعي الصناعة والتعليم التقني وتوحيد جهودهما بما يسهم في دعم الانتاج الصناعي

وزير الصناعة والمعادن يلتقي وزير التعليم التقني والفني

التقى وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة وزير التعليم التقني والفني السيد يخلف السيفاو بمقر ديوان وزارة الصناعة والمعادن..

وقد تم التباحث حول تحقيق الاستغلال الامثل للإمكانيات البشرية والمادية في مجال الصناعة وذلك من خلال الربط بين قطاعي الصناعة والتعليم التقني وتوحيد جهودهما بما يسهم في دعم الانتاج الصناعي، وتبني ابحاث الخريجين ومقترحات المبدعين والمخترعين التقنيين واحتضان مشروعات تطوير المصانع القائمة وبما يتوافق والثورة الصناعية الرابعة وطرح افكار لمشروعات صناعية وتقنية جديدة ذات الكثافة التكنولوجيا العالية وفي صيغة دراسات مبدئية والترويج لتنفيذها .

ويأتي ذلك في اطار تفعيل قرار السيد وزير الصناعة والمعادن رقم (3) لسنة 2022م بشأن التنفيذ المشترك للحاضنات الصناعية والتكنولوجيا من خلال لجنه عليا وذلك بالتعاون مع وزارة التعليم التقني والفني من اجل نقل وتوطين التقنية وبرامج التدريب للكوادر البشرية.

هيئة النهوض بالصناعة الوطنية تستعد لاطلاق

جائزة أفضل منتج وطني

تعتزم هيئة النهوض بالصناعة الوطنية بإشراف وزارة الصناعة والمعادن إطلاق مشروع جائزة أفضل منتج وطني .. وقامت الهيئة عن طريق لجنة مختصة بوضع الأسس والمعايير حسب أفضل الممارسات المحلية والدولية لمثل هذه الجوائز والمتمثلة في معايير الكفاءة والتنافسية والجودة وعلاقتها بالتنمية المستدامة وصحة وسلامة الإنسان والمسؤولية الإجتماعية ..وتعتبر هذه المبادرة هي الأولى بوزارة الصناعة والمعادن وجاءت هذه المبادرة بعد زيارة السيد وزير الصناعة والمعادن رفقة دولة رئيس مجلس الوزراء لبعض المصانع بالقطاع الخاص والتي تم تدشينها وافتتاحها لتكون إضافة لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني..وحضر الاجتماع بعض من رؤساء مجالس الادارة والمدراء العامون للجهات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن ومدراء الإدارات بالوزارة..

ويأتي إطلاق هذا المشروع انطلاقاً من رؤية وأهداف وزارة الصناعة والمعادن التي تساهم في التنمية الصناعية ومن خلال المهام المناطة بهيئة النهوض بالصناعة الوطنية والتي تعتبر أحد الأذرع للوزارة ..

وسعياً من هذه الهيئة للنهوض بالصناعة الوطنية في إطار تشجيع وتطوير قطاع الصناعة لخلق روح المنافسة في السوق المحلي والعالمي بما ينعكس ايجاباً على دورها في الاقتصاد الوطني وتحقيقاً لذلك.

لبحث توطين معدات ومواد النفط والغاز

اجتماع مشترك بين وزيري الصناعة والمعادن والنفط والغاز

عقد خلال الفترة الماضية اجتماع مشترك بين وزارة الصناعة والمعادن ووزارة النفط والغاز بقاعة الاجتماعات بديوان وزارة الصناعة والمعادن بحضور السيد أحمد أبوهيسة وزير الصناعة والمعادن ووكيل الوزارة السيد مصطفى على السمو والسيد محمد عون وزير النفط والغاز و عدد من مديري الادارات والمكاتب بوزارة الصناعة والمعادن والسيد نائب المدير التنفيذي للقطب التكنولوجي التابع للوزارة والسيد مستشار وزير النفط والغاز..تناول الاجتماع موضوع توطين صناعة معدات ومواد النفط والغاز في ليبيا من خلال توظيف الإمكانيات المتاحة بالمصانع الوطنية العامة والخاصة من خلال عقد شراكات استثمارية مع الموردين والمصنعين العالميين بهدف تعويض الاستيراد من الخارج إضافة إلى خلق فرص عمل ووظائف للكوادر الليبية المتخصصة ونقل التقنية في مجال تصنيع المواد والمعدات. .

وقد وجه السادة الوزراء بأنه يجب تكثيف الجهود والعمل بشكل متواصل لإنجاز برنامج عمل مشترك والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للمساهمة في تنفيذ هذا المشروع الوطني .

من أجل تذليل الصعاب التي قد تعترض اداء العمل

وزير الصناعة والمعادن يبحث دعم مركز البحوث الصناعية

بحث وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة تنفيذ مشاريع بعض الدراسات وخاصة فيما يتعلق بمشاريع دراسات التنمية المكانية مع مدير عام مركز البحوث الصناعية ومدير الادارة الاقتصادية بالمركز وبحضور مدير ادارة الدراسات والبحوث الصناعية بديوان الوزارة وبعض الخبراء المتعاونين مع الوزارة ومدير مكتب الوزير.

تناول الاجتماع الموقف الفني والمالي لتنفيذ عدد 30 دراسة مكانية تم اعدادها وتجهيزها من قبل المركز وتم تشكيل لجان فنية لمتابعة تنفيذها. .واقترح المركز تقسيمها الى مجموعتين للتنفيذ خلال الفترة المتبقية من هذه السنة وعددها 15 دراسة على ان تنفذ بقية الدراسات خلال السنة المقبلة –ان شاء اللّه– مرجعا ذلك الى عدم توفر ميزانية للمركز لتنفيذ هذه الدراسات بالرغم من اعدادها واحالتها لوزارة التخطيط.

ووجه السيد الوزير بضرورة البحث عن مصادر تمويل بديلة كإقامة شراكات خارجية مع مؤسسات دولية وإقليمية ومنظمات عربية والدخول في شراكات مع جهات محلية كمراكز البحوث ومؤسسات مالية كالمصرف الاسلامي الذي اقترحه المركز على ان يستفيد المركز من ايراداته المتواضعة في تغطية جانب من انجاز مهامه وذلك لأهمية تنفيذ مثل هذه البرامج .

كما اقترح المركز مشاريع استراتيجية اخرى للحصول على فرص صناعية استثمارية في المجال الزراعي والصناعي وبالتعاون مع مركز البحوث البحرية ومركز البحوث الزراعية والمؤسسة الوطنية للنفط. وتطرق الاجتماع الى وضع المختبرات بالمركز حيث تحتاج الى الاعتماد الدولي واحلال بعض الاجهزة والتدريب.

وشدد السيد الوزير على ضرورة الربط مع الجهات العالمية في مجال البحوث والدراسات

والاستفادة من كل الفرص الممكنة التي ترفع من عمل وأداء المركز وأذن بالتواصل مع كل الجهات المحلية والدولية التي يمكن أن يحقق التعاون معها قيمة مضافة للرفع من أداء المؤسسات الصناعية وأذرع الوزارة. ويأتي هذا الاجتماع في اطار متابعة السيد الوزير لنشاطات الادارات والجهات التابعة وتذليل الصعاب التي قد تعترض اداء عمل هذه الادارات والجهات ومناقشتها ضمن الاجتماعات الشهرية.

وزارة الصناعة والمعادن
تشارك في ختام فعاليات مهرجان الربيع
بكلية التقنية الصناعية مصراته

شارك وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة ووكيل الوزارة للشؤون العامة والانتاج والمناطق الصناعية السيد مصطفى السمو ووكيل وزارة التعليم التقني والفني لشؤون الكليات والمعاهد التقنية العليا وعدد من مدراء الادارات والمكاتب بالوزارة وممثلين عن المجلس البلدى مصراته والشركة الليبية للحديد والصلب ومدير عام المنطقة الحرة مصراته وبعض الخبراء والمهتمين بالقطاع الصناعي في فعاليات مهرجان الربيعالذي أقيم بكلية التقنية الصناعية مصراته..

وأكد السيد الوزير في كلمته على أهمية تبعية كلية التقنية الصناعية مصراته لوزارة الصناعة والمعادن الامر الذي يدعم ويفتح آفاق التعاون بين مخرجات التعليم العالي وقطاع الصناعة وربط الخريجين بسوق العمل بالقطاع.

وعلى هامش المهرجان تم تكريم الخريجين الأوائل بالكلية كما تم تكريم أسر الشهداء والمفقودين وكذلك حفاظ القرآن الكريم ومنح جائزة للأستاذ المثالي بالكلية، كما تم منح كأس للفريق الفائز بدوري كرة القدم المصغرة بالكلية .

كما تم زيارة المعرض الخاص بالمنتجات الوطنية وتم توقيع مذكرة تفاهم بين بين كلية التقنية الصناعية مصراته ومصنع مصراته لصناعة الأنابيب حيث تأتي هذه الاتفاقية من أجل تحقيق التعاون والتكامل بين المؤسسات العامة والقطاع الخاص للإستفادة من الإمكانيات لدى الطرفين .

وزير الصناعة والمعادن يعلن عن انشاء أول منطقة صناعية خاصة في ليبيا

أعلن وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة خلال مؤتمر صحفي مع عميد بلدية زليتن عن اول منطقة صناعية خاصة بمساحة(8800)هكتار بمدينة زليتن..

وقال السيد الوزير أن هذا القرار سيكون نقلة نوعية كبيرة في مجال الصناعة سعيا الى توطين الصناعة في ليبيا لدعم الاقتصاد الليبي و زيادة تنوعه بشكل كبير والتوجه نحو الاسواق الاقليمية والدولية .

وجاء إعلان السيد وزير الصناعة والمعادن خلال زيارة ميدانية قام بها إلى مدينة زليتن رفقة بعض رؤساء مجالس الإدارة للجهات التابعة وعدد من مدراء الإدارات والمكاتب بالوزارة حيث كان في استقبال الوفد عميد وأعضاء المجلس البلدي زليتن ..

كما قام السيد الوزير بافتتاح مصنع الاجر في مدينه زليتن.كما قام السيد الوزير بجولة في بعض المصانع داخل المدنية اطلع خلالها على عمليات الانتاج لهذه المصانع والاستماع إلى المشاكل التي تواجه الصناع في هذه المنطقة.

مؤكداً تشجيع الوزارة للقطاع الخاص للمساهمة في خلق فرص التنوع الاقتصادي

وزير الصناعة والمعادن يفتتح مصنع « أجر »

افتتح وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة مصنع «أجر» التابع لمجموعة التومي القابضة رفقة عدد من رؤساء مجالس الادارة للجهات التابعة ومدراء الادرات والمكاتب بالوزراة ورجال الاعمال ..

وقام السيد الوزير بجولة ميدانية اطلع خلالها على سير عمل خطوط الإنتاج والتقنيات الحديثة المستخدمة في صناعة الاجر.

و أشاد السيد الوزير بمجهودات الكوادر العاملة بالمصنع وخاصة الايادي العاملة الليبية مؤكداً تشجيع الوزارة للقطاع الخاص مما يساعد في خلق فرص للتنوع الاقتصادي.

وزير الصناعة والمعادن يزور شركة الرطيل

لصناعة المواسير البلاستيكية

زار وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة والوفد المرافق له شركة الرطيل لصناعة المواسير البلاستيكية بمدينة زليتن. وقام السيد الوزير بجولة داخل المصنع اطلع خلالها على خطوط الانتاج و الآليات المتبعة للرفع من جودة المنتجات .. وتأتي زيارة السيد الوزير في إطار دعم وتشجيع القطاع الصناعي الخاص في ليبيا.

وكيل وزارة الصناعة والمعادن يناقش تفعيل مكاتب هيئة النهوض بالصناعة الوطنية في مختلف المناطق

عقد وكيل الوزارة لشؤون الإنتاج والمناطق الصناعية والشؤون العامة السيد مصطفى السمو اجتماعا مع السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام لهيئة النهوض بالصناعة الوطنية ..

وناقش الاجتماع البدء في تفعيل مكاتب للهيئة في المناطق(الشرقية- الجنوبية- الوسطى- الغربية) وذلك للمساعدة في تقديم خدمات الهيئة في كامل ربوع ليبيا.

ووجه السيد الوكيل بضرورة تنفيذ زيارات ميدانية للمصانع والنظر في مدى التزامها بتطبيق نظم الجودة والبيئة والسلامة المهنية وفقاً للمعايير المعتمدة بمركز المواصفات والمعايير القياسية والنظر في الصعوبات التي تواجه هذه المصانع وإعداد تقارير عن هذه الزيارات وإحالتها للوزارة. وتم خلال الاجتماع مناقشة سُبل وآليات العمل التي تساعد على النهوض بقطاع الصناعة وإحاطة السيد الوكيل بالمشاكل والصعوبات التي تواجه عمل الهيئة.

وكيل وزارة الصناعة والمعادن يشارك في حفل تخريج دفعة من متدربي مركز رفع الكفاءة المهنية طمينة

شارك وكيل وزارة الصناعة والمعادن للشؤون العامة وشؤون الإنتاج والمناطق الصناعية السيد مصطفى السمو مع وزير العمل والتأهيل السيد علي العابد الرضا.. في حفل تخريج دفعة من مبادرة "مهنتك مستقبلك" من مدينة مصراتة وتاروغاء تحت شعار (أينما تكن نصل إليك) الذي أقيم بمركز رفع الكفاءة المهنية طمينة في مصراتة.

وتقدم السيد الوكيل بمبادرة لتعليم اثنين وثمانين خريجا اللغة الإنجليزية عن طريق وزارة الصناعة والمعادن حيث سيتم تعليمهم بكلية التقنية الصناعية مصراته ومركز التوثيق والمعلومات الصناعية.. وتأتي مبادرة السيد الوكيل لدعم اليد العاملة الشبابية وتوفير فرص العمل والتدريب لخلق كوادر وطنية مؤهلة

د. أحمد علي أبوهيسة

وزير الصناعة والمعادن

هدفنا الرئيس توطين الوزارة على برنامج وطني

في العدد الاول من هذا الاصدار ، تستضيف مجلة التنمية الصناعية والاستثمار معالي السيد وزير الصناعة والمعادن لتسليط الضوء على دور الوزارة في حكومة الوحدة الوطنية والرؤيا المستقبلية للقطاع والاهداف التي تحققت والعوائق التي واجهتها الوزارة ، وكان لنا هذا اللقاء :

حاوره : سهيل القماطي

معالي الوزير نرحب بك في هذا اللقاء الخاص والذي نتحدث فيه عن مهام وتحديات الوزارة وواقع ومستقبل قطاع الصناعة والمعادن في ليبيا .

نبدأ هذا اللقاء بسؤال عن تقييم شامل للمراحل التي مر بها قطاع الصناعة والمعادن في ليبيا حتى يومنا هذا ؟

تحية طيبة لكل العاملين في قطاع الصناعة والمعادن وأقدم في هذا اللقاء الشكر والتقدير لهيئة تحرير مجلة التنمية الصناعية والاستثمار والتي نتطلع ان يتم من خلالها التعريف بقطاع الصناعة والمعادن في ليبيا والمشاكل التي يعاني منها.

دأبنا منذ تولينا مهام وزارة الصناعة والمعادن على دراسة القطاع ، و كما تعلم قطاع الصناعة في ليبيا مر بمراحل من بداية تأسيس الدولة الليبية حيث كان هناك إلى حد ما بعض الصناعات التي استطاعت أن تستمر إلى فترة معينة ثم بعد ذلك اتجه هذا القطاع إلى منحى آخر حيث هيمنت الدولة على قطاع الصناعة بصفة عامة، وتم التوجه والتركيز على بعض الصناعات الاستراتيجية والتحويلية، ونتيجة للتغير في بعض السياسات الاقتصادية في البلاد وانفتاح السوق بشكل كبير لم تستطع العديد من هذه الصناعات الصمود امام تلك المتغيرات ، وخلال العشرية الاخيرة ونتيجة لعدم وجود الاستقرارالسياسي والاقتصادي والامني كذلك الصراعات المسلحة ، فقد أثر ذلك اثر سلبا على الاداء العام لقطاع الصناعة.

هل هذه المصانع مملوكة للدولة ؟

هناك مصانع مملوكة بنسبة 100 ٪ للدولة الليبية وهناك بعض منها بالمشاركة مع اجانب ، فعندما استلمنا مهام هذه الوزارة بدأنا بالبحث عن هذه المصانع وعن تقييمها الإداري والفني والمالي، بعض المصانع لازالت تشتغل مثل مجمع الحديد والصلب الذي يعتبر من أفضل المصانع وهو مصنع استراتيجي تملكه الدولة الليبية 100 ٪ ، كذلك لدينا بعض المصانع في مجمعات تاجوراء وبعض المناطق الأخرى ولكن إجمالاً كل المصانع التي تتبع وزارة الصناعة والمعادن

مجمع الحديد والصلب يعتبر من أفضل المصانع وهو مصنع استراتيجي تملكه الدولة الليبية

ـــن الصناعة التي تعكس هوية الدولة

ـــى وشك الانتهاء من

ـي للتنمية الصناعية

يمكن إعادة الحياة إليها من خلال البحث على استثمارات حقيقية ومستثمرين حقيقيين .

هل هذه المصانع التي تفضلت بها معالي الوزير في مجالات معينة تحقق الطلب المحلي على منتجاتها أم أن الطلب لازال يعتمد بشكل كبير على الاستيراد من الخارج، ورؤية الوزارة في جانب تحقيق الاكتفاء الذاتي ؟

وزارة الصناعة متجهة اتجاه كبير لتوطين الصناعة في ليبيا والبحث عن الاستراتيجيات و السياسات والإمكانيات المتاحة في كيفية تحقيق هذا المنشود، الهدف الرئيسي هو توطين الصناعة التي أعتبرها هوية ، ليبيا لديها إمكانيات هائلة من موارد طبيعية و رقعة جغرافية واسعة و موقع استراتيجي يتوسط معظم دول العالم خاصة القارة الإفريقية . نعم يتم الاعتماد على الاستيراد ولازالت معظم السلع يتم استيرادها من الخارج والملاحظ أن كميات السلع التي يتم استيرادها تفوق كثيرا ما يحتاجه السوق الليبي وهذا يدل على أن ليبيا هي منطقة عبور إلى دول أخرى ، و هذا أمر يجب التفكير فيه مليًا من خلال الحكومة بصفة عامة ومن خلال كل المؤسسات ذات العلاقة ، نحن نسعى إلى توطين الصناعة أولًا لاستيفاء الطلب في السوق الليبي من كل السلع و بالمناسبة سلع المواد الغذائية خاصة الأساسية تعتبر ليبيا محققة للاكتفاء فيها من خلال المصانع ، وهنا أحيي القطاع الخاص على مجهوداته وإصراره على التقدم والنمو وتوطين الصناعة في

نحتاج إلى تهيئة البيئة الليبية للاتجاه نحو الطاقة الخضراء أو الطاقة البديلة

ليبيا و هذا الأمر يثلج الصدر ويعطي دافع لكل المسؤولين إلى أن يتجهوا إلى القطاع الخاص من خلال وضع قرارات صائبة تلائم وتساند القطاع الخاص في رحلته نحو التنمية الصناعية والتجارية بصفة عامة .

إذًا معالي الوزير لدينا منتجات محلية من مصانع ليبية من القطاعين العام والخاص ولدينا منتجات مستوردة، هل الوزارة لديها مقارنة بين جودة ا المنتج المحلي والمستورد ؟

إحدى سياسات وزارة الصناعة والمعادن هو التركيز على نظم الجودة داخل المصانع في ليبيا بالقطاع الخاص والعام، هناك في الحقيقة بعض المشاكل التي تواجه القطاعين العام والخاص في هذا الشأن، ونحن نبحث عن كيفية الاستفادة من منظومات العالم الخارجي والتواصل معهم في مجال الجودة حتى يتسنى للسلع التي نقوم بصناعتها في ليبيا أن تأخذ مكانها في السوق العالمي . السوق الليبي يعج بكل السلع الغث والسمين، سلع ذات جودة أعلى وسلع لانعلم حتى أين صنعت، وبالتالي هذا أمر خطير جدًا، وهنا كوزارة الصناعة والمعادن نؤكد على ان لدينا مركز البحوث الصناعية وهو الجهة المناط بها هذا الأمر ولكن المركز في الحقيقة في السنوات الأخيرة لم يتحصل على الدعم الحقيقي من خلال تجديد المختبرات بهذا المركز وتقديم البرامج المساعدة

استحداث القطب الصناعي التكنولوج

ظاهرة حضارية جديدة للنهوض بالصنا

على تطويره من خلال تدريب العاملين به واستقطاب عناصر مؤهلة للعمل بهذا المركز.

نحن نحاول قدر الإمكان البحث عن مصادر لتمويل بعض المشاريع التي تناط بمثل هذا المركز وغيره من المؤسسات التي لا تقل أهمية عن مركز البحوث الصناعية، لكننا في إطار الجودة ومتابعة السلع نحن لدينا بعض السلع ذات جودة عالية ولكن لم تتحصل على الشهائد أو الوثائق التي تعزز هذه الجودة خاصة في العالم الخارجي، هذا إذا ما أردنا الولوج إلى الأسواق الخارجية أو الإقليمية لأن الأسواق تعتمد في الأساس على نظم جودة عالمية معترف بها من قبل كل من انتمى إلى هذا النظام ويسمح لسلعته بالدخول إلى كل الاسواق.

سيادة الوزير تحدثت في بداية اللقاء عما يتعلق بالتنمية المستدامة ودور الوزارة في النهوض بالصناعة في ليبيا، هل نفهم من خلال هذا الحديث أن وزارة الصناعة والمعادن هي الجهة الأبرز المنوط بها توفير موارد بديلة عن النفط والغاز للبلاد ؟

نحن جميعا نعلم يقينًا أن اقتصادنا ريعي يعتمد على مورد واحد طبيعي وهو النفط والغاز، هذا المورد مورد ناضب سيأتي يوم وينضب أو يستغني العالم عنه , لذلك يجب التفكير مليًا من قبل الحكومة والقائمين على مؤسسات الدولة بدون استثناء في البحث عن مصادر تمويل لميزانياتها ولدخلها القومي والناتج الإجمالي، البحث عن تنويع لمصادر الدخل خاصة التركيز على الطاقات المتجددة أو المستدامة التي لا تنضب مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة مياه البحار وغيرها، هذه الطاقات موجودة في بلادنا، ويجب توجيه هذه الثروة إلى بدائل أو مصادر دخل حقيقية مثل إقامة المصانع إو الأنشطة الاقتصادية الكبيرة والخدمات وإلى ما هنالك .

أتمنى أن تكون هناك استراتيجية حقيقية على المدى المتوسط والطويل تقوم على تخصيص جزء من موارد بيع النفط إلى استثمارات حقيقية داخلية مع (إصلاح النظام

الاستثمار في المعادن

لم يأخذ نصيبه الكامل

المصرفي في ليبيا) حتى يستوعب الاستثمارات بكل مكوناتها سواء كانت داخلية او خارجية ، نحن نعاني بشكل كبير من عزوف المستثمرين الأجانب رغم (وجود قوانين استثمار وقوانين تجارية جدًا ملائمة) أعطت للمستثمر الأجنبي ما أعطته للمستثمر المحلي من امتيازات ولكن عزوفه بسبب كيفية إدارة أمواله في المصارف الليبية، المصارف الليبية يجب إعادة النظر في هيكلتها ونظم ممارستها والقوانين واللوائح

يجب التركيز على نظم الجودة داخل المصانع في ليبيا بالقطاع الخاص والعام

المنظمة لعملها و سياساتها بحيث تكون نقطة قوة ونقطة جاذبة للمستثمر الأجنبي حتى يتسنى لنا المشاركة مع المستثمر الأجنبي لأنه سيأتي بالأموال والتكنولوجيا.

السيد الوزير هل وزارة الصناعة والمعادن قدمت للحكومة رؤى وخطط جاهزة للتنفيذ وبالتالي هل الحكومة تنظر في هذا الاتجاه، هل هي مستعدة لتحقيق مايتعلق بجانب التنمية المستدامة من خلال إقامة مصانع ومشاريع استثمارية في الجانب الصناعي والزراعي وغيره ؟

نحن الآن في وزارة الصناعة والمعادن على وشك الانتهاء من برنامج وطني للتنمية الصناعية سيقدم خلال الأيام القادمة لحكومة الوحدة الوطنية لتتبناه، وضعنا فيه كل إمكانياتنا التي رأينا من خلال هذه الرؤية أن نخطو خطوة طويلة المدى في التنمية الصناعية، أنا أعتقد أنه حالما يقدم هذا المشروع بإذن اللّه سيجد آذان صاغية من حكومة الوحدة الوطنية لأن دأب الحكومة هو عودة الحياة لكل مرافق الدولة من صناعة وزراعة ومرافق وغيرها إلا أن الهاجس في هذا الأمر دائمًا هو تهيئة البيئة لهذه الاستثمارات لأنه عندما تُقدم على استثمارات في مجال الصناعة وإقامة مصانع ومشاريع كبيرة ومجمعات صناعية خاصة في المناطق التي توجد بها موارد طبيعية وهنا أتكلم على المعادن وما في حكمها تحتاج إلى تهيئة للبيئة والتي ايضا تحتاج إلى تسخير بعض الأموال خاصة بالمناطق الصناعية وكيفية الاستثمار فيها وتهيئتها .

ما هو الهاجس الأكبر لدى المستثمر الأجنبي وهل يحتاج إلى ضمانات من الوزارة ومن الحكومة ؟

مسألة الضمانات هي الأخرى عائق آخر أمام المستثمرين، هنالك مؤسسة قائمة كنا نسعى نحن بالوزارة إلى ان تكون تابعة لوزارة الصناعة والمعادن ولكن هذا الأمر لم يتم وهو صندوق ضمان الائتمان الذي يعطي نسبة معينة كضمانات للمستثمر وهذا الصندوق لازال يتبع وزارة الاقتصاد والتجارة ولكن في الحقيقة لم يضطلع

وزارة الصناعة والمعادن

أول وزارة تستحدث دواوين في المناطق الثلاث في الجنوب والشرق والغرب تقدم خدماتها للمواطنين

لتفتيت المركزية

ـــــــي هو ـــــــاعة

بمهامه كما يجب لأنه دائمًا ما يأتي مستثمرون أجانب ويتساءلون عن ضمانات الائتمان .

في إطار استراتيجة الوزارة في الاهتمام بالمحافظة على الموارد وتحسين الادارة البيئية ، ماذا عن ما يعرف بالصناعات الخضراء وماهي رؤية الوزارة في مايخص توفير صناعات ومنتجات بالتوافق مع ما يخدم صالح البيئة ؟

نحن لدينا بعض المؤسسات التي تعتبر أذرع وزارة الصناعة والمعادن وهي هيئة النهوض بالصناعة الوطنية ومركز البحوث الصناعية ومركز المعلومات والتوثيق الصناعي والمؤسسة الوطنية للتعدين وهيئة المناطق الصناعية والقطب الصناعي التكنولوجي وكلية التقنية الصناعية هذه الجهات السبع التي تتبع وزارة الصناعة والمعادن كل حسب اختصاصه لكنها تشتغل في نظام واحد متكامل وهو قطاع الصناعة والمعادن كل هذه المؤسسات تخدم القطاع بصفة عامة، هيئة النهوض بالصناعة اضطلعت بمهامها من خلال تقديم بعض الرؤى في مجال الإنتاج الأنظف والصديق للبيئة، العالم كله متجه نحو التنمية المستدامة والطاقات المستدامة والمتجددة وغير الناضبة التي تدخل في إطار هذا الأمر وهي صديقة للبيئة إن صح التعبير، لكن البُنى التحتية لليبيا لازالت هشة حتى من جوانب التفكير والتوجه وكذلك الكيفية التي سندخل بها هذا المضمار، نحتاج إلى البُنى والتشريعات التي تجلعنا قادرين على دخول هذه الساحة .

ماذا عن تخصيص مناطق صناعية بعيدة عن المناطق السكنية ؟

التوجه الآن ومن خلال المشروعً الوطني المتكاملً الذي سيقدم للحكومة من خلال وزارة الصناعة والمعادن هو الاتجاه إلى الطاقة الخضراء أو الطاقة البديلة ولكن هذا يحتاج إلى تهيئة، حتى العالم الذي سبقنا في هذا الأمر لازال

أتمنى تخصيص جزء من موارد بيع النفط إلى استثمارات حقيقية داخلية

في بداية البداية في هذا المجال لأنه مجال واسع وكبير وعميق لكن لدينا الميزة التي تمكننا من الدخول بشكل مباشر وهو أن لدينا مساحات شاسعة وليس لدينا اكتضاض سكاني كبير في إقامة هذه المشاريع ، ناهيك عن المناخ المتوسطي المناسب وان الشمس في صحراء ليبيا تكاد تكون ساطعة طيلة ايام السنة.

هل هذا من الممكن أن تؤطر من خلاله وزارة الصناعة والمعادن عملية افتتاح مصانع للإسمنت والحديد وما شابه قريبة من الأحياء السكنية، هل في خطط الوزارة مناطق صناعية بعيدة عن الأحياء السكنية؟

لدينا حوالي 40 منطقة صناعية بعضها بها مشاكل قليلة من ناحية الملكية وغيرها والبعض الآخر مستمرة وتشتغل ، هذه المناطق تم إنشاؤها من خلال مجموعة معايير من بينها البعد عن أماكن السكن كذلك القرب من إمدادات الطاقة والمواصلات وشبكة الطرق وغيرها، المناطق الصناعية هي مظهر حضاري ولم يأتي من مجرد حلم أو ترف إنما فرض نفسه ، لا يمكن بناء مصنع أو حتى ورشة بجانب عيادة أو مخبز مثلاً، يجب أن يكون هناك تنسيق وهذا دور مناط بكل مؤسسات الدولة وخاصة التخطيط العمراني ، نحن بدأنا بشكل عملي بإحدى المناطق الصناعية في جنوب الزاوية وهي منطقة بئر الغنم حوالي 500 هكتار وتم توقيع الاتفاقية مع شركة «P.P.P» وهي مؤسسة معنية بالشراكة بين القطاع الخاص والعام و تتبع مجلس الوزراء وتم البدء في الاستثمار فيها بشكل رسمي وهذه ظاهرة حضارية ناهيك عن أنها نقطة جذب للمستثمرين , عندما نقول للمستثمر أن لدينا منطقة صناعية بها إمدادات طاقة وغاز وكهرباء ومواصلات وغيرها سيأتي مباشرة ويستثمر فيها .

نأتي إلى جانب المعادن وأنتم وزارة الصناعة والمعادن، الثروة التي تتمتع بها ليبيا من المعادن واعتمادها على هذه الثروة هل لازالت ثروة كامنة غير مستفاد منها حتى الآن وأيضاً مستقبلها إذا ماكانت هنالك خطط ومشاريع خاصة بالوزارة ؟

كمية المعادن وتنوعها في الأرض الليبية كبير جداً ومهم جداً وهنالك توجه عالمي لهذه المعادن، ورغم قدم المعلومات وعدم وجود تحديث للمعلومات التي قام بها مركز البحوث الصناعية بمعية بعض المؤسسات الدولية والإقليمية وغيرها ، الخرائط المعدنية وخرائط التعدين والمعادن بشقيها الفلزي وغير الفلزي تبين ان هنالك كميات هائلة وكبيرة جداً وأكاد أجزم أنه لم يتم استثمار حتى 1 ٪ من هذه المعادن بصفة عامة، لذلك نحن الآن نطمح إلى توجه حقيقي لهذا الاستثمار وهذه إحدى سياساتنا من خلال برنامجنا الوطني للنهوض بالصناعة أننا سنركز بشكل كبير على المعادن الموجودة بباطن الأرض والتي حبا الله بها الدولة الليبية .

هل لليبيا تجربة في استخراج والاستفادة من المعادن؟

لدينا استثمار في ذلك ولكن على استحياء، الآن لدينا مجموعة مصانع في مجال البناء سواءً مصانع الإسمنت والجبس وغيرها من هذه المصانع ما يشتغل على مدى 40 أو 50 سنة والميزة أن بعض الأماكن تعتبر مكسب لأن المادة بها ممزوجة وجاهزة من الأرض إلى الفرن مباشرة لكن ليس هنالك شيء حقيقي يمكن أن نطلق عليه اسم استثمار في هذا المجال . الاستثمار في هذه المعادن لم يأخذ نصيبه الحقيقي وبالتالي نريد أن نوجه الاستثمار إلى مجال التعدين، نحن لدينا الإسمنت وكل مشتقاته كالآجر والزلط وكذلك خام الحديد في الجنوب ولو أنه به شوائب تجعله في حاجة إلى تقنية لكن بالإمكان خلق المكورات التي نستوردها الآن من البرازيل والأرجنتين بالإضافة إلى وجود رمال السيليكا التي تصل نسبة النقاوة بها إلى 99٪ ومنها أنواع معينة خاصة في الجنوب الليبي تدخل في صناعة رقائق الكمبيوتر والهواتف النقالة ناهيك عن صناعة الزجاج بصفة عامة أضف إلى ذلك المعادن الأخرى ، أيضاً لدينا في أحد المواقع القريبة من منطقة طرابلس الجبس النقي بنسبة 98٪ ، هذه الإمكانيات لو استثمرت ستفتح سوق عمل كبير وواعد وبالامكان ان تصبح ليبيا من رواد الصناعة في مجال التعدين .

فيما يتعلق بتحقيق الوزارة لمبدأ اللامركزية هلا حدثتنا عما يتعلق بدواوين الوزارة الموزعة على المناطق الجغرافية في ليبيا؟

منذ توليتنا مهام وزارة الصناعة والمعادن قمنا بإستحداث دواوين في المناطق الثلاثة في الجنوب وفي الشرق وفي الغرب الليبي ، هذه الدواوين تعمل وفق ماهو مخطط لها وتقدم خدماتها للمواطنين في مناطقهم ونستسقي المعلومات والبيانات من خلالها باستمرار وهذا نوع من أنواع تفتيت

المركزية خاصة في بعض الأجراءات الادارية للنهوض بهذا القطاع.

التحول الصناعي والاكتفاء الذاتي وتطوير المصانع بإدارة وكفاءات وقدرات فنية ليبية بالإضافة إلى جانب التوطين كل ذلك يحتاج إلى الرفع من مستوى التعليم والتدريب في ليبيا، هلا حدثتنا عن مايتعلق بضم كلية التقنية الصناعية بمصراتة إلى وزارة الصناعة والمعادن مؤخرا ؟

منذ توليتنا مهام الوزارة رأينا أن كلية التقنية الصناعية في الأساس أنشئت وولدت في وزارة الصناعة والمعادن عام 1989 تقريبا حيث كانت معهدا قبل ذلك، والآن لدينا العديد من العاملين في حقول الإنتاج الحقيقية بمجمع الحديد والصلب وغيره من المصانع حتى في القطاع الخاص هم من خريجي هذه الكلية التي لم تأخذ مكانها الحقيقي خاصة بعدما خرجت من عباءة وزارة الصناعة والمعادن والآن تم إرجاعها إلى وضعها الطبيعي وهي الآن تشتغل ونحن ندعمها بكل قوة وأعدنا هيكلتها في بعض الإدارات وبعض الاختصاصات . هذه الكلية ستعيد ترتيب وضعها في هذا القطاع وسيكون لها دور كبير في تنمية الموارد البشرية التي تحتاجها سوق العمل الحقيقي في مجال الصناعة في كل المجالات سواء كان في التكنولوجيا والكهرباء والميكنة والميكانيكا والإدارة الصناعية وفي كل ما يحتاجه قطاع الصناعة بصفة عامة ، وأنا قمت بزيارتها المدة الماضية واطلعت على مرافقها في الحقيقة كلية نفتخر بها جميعاً وستكون النواة الحقيقية لبعث الروح لقطاع الصناعة من جديد وقامت مؤخرا بتوقيع العديد من الاتفاقيات مع شركات بالقطاع الخاص لتدريب موظفين نتيجة الخبرة التي اكتسبتها هذه الكلية والقامات التي بها من أساتذة ومهندسين ومدربين وطلبة .

هل للوزارة دور في عملية الربط بين مخرجات هذه الكلية واحتياجات المصانع في ليبيا والسوق المحلي فيما يتعلق بالقطاعين العام والخاص ؟

يجب أن تكون هنالك موائمة مابين سوق العمل ومخرجات التعليم وهذه الموائمة لا تأتي من خلال التسريع وزيادة أعداد الخريجين بل يجب أن يكون هناك وعاء لاستيعاب هؤلاء الخريجين ، وفي هذا الإطار قمنا في الوزارة بتوقيع اتفاقيات مع وزارة التعليم التقني . ونحن ساعون لأن تفرز هذه الكلية المتخصصة مخرجات تذهب تلقائيا إلى سوق العمل بشكل أو بآخر لأن سوق العمل هو من يحتاج مثل هؤلاء الخريجين.

أحيي القطاع الخاص على مجهوداته وإصراره على التقدم والنمو وتوطين الصناعة في ليبيا

كل المصانع التي تتبع وزارة الصناعة والمعادن يمكن إعادة الحياة إليها من خلال البحث على استثمارات حقيقية ومستثمرين حقيقيين

معالي الوزير ربما نختم بجانب القطب الصناعي التكنولوجي بشكل مقتضب، ما هو دور ومشروع الوزارة في هذا الاتجاه ؟

هذه البادرة هي إحدى المحطات في تاريخ الحكومات المتعاقبة و التي نجحت فيها وزارة الصناعة والمعادن بحكومة الوحدة الوطنية باستحداث القطب الصناعي التكنولوجي وهو ظاهرة حضارية جديدة للنهوض بقطاع الصناعة وتبني أفكار الرائدين في مجال الصناعة وأصحاب الأفكار والمبادرات وهي تعتبر كالمنتدى أو الحقل الذي يضم أصحاب الأفكار والباحثين عن الأفكار الجديدة كذلك تقديم المشورة والمعونة وتبني واحتضان الأفكار والاختراعات وترجمتها إلى مشاريع حقيقية للاستثمار وجذب المستثمرين إلى هذا الحقل وسيتم تخصيص برنامج خاص بإذن الله لتعريف المهتمين بمجال الصناعة بماهية هذا القطب الصناعي التكنولوجي وما هي اهدافه ،والذي نعتبره احد الأذرع التي تنهض بقطاع الصناعة وتصل به إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال الولوج في مايسمى بالثورة الصناعية الرابعة وهي الاعتماد على التكنولوجيا والذكاء الصناعي واستقطاب أصحاب الأفكار الجديدة .

أشكرك سيادة الوزير على تواجدك معي في هذا اللقاء الخاص ونبارك لكم إصدار العدد الأول من مجلة التنمية الصناعية والاستثمار، إذا ماكان لديك أي تعقيب في ختام هذا اللقاء الخاص .

أنا فخور بولادة هذه المجلة الصناعية وهي الأولى من نوعها و تعتبر مشعل ينير العتمة التي كانت على قطاع الصناعة، هذا المشعل سيعطي قيمة كبيرة لكل المهتمين بقطاع الصناعة ، وأدعو كل المهتمين إلى المشاركة في هذه المجلة وإثرائها بأرائهم وافكارهم وبالنقد البناء ،ونحن مهتمون بأن تكون ليبيا من الدول الرائدة في مجال الصناعة والتنمية والرفاه وأن نبتعد عن الاقتتال والحروب وعن التمزق و التشرذم لأن هذا لا يصنع دولا ولا رفاه إنما يصنعها البناء والتطوير .

أشكرك شكرًا جزيلًا معالي وزير الصناعة والمعادن بحكومة الوحدة الوطنية د. أحمد أبو هيسه نتمنى لكم كل التوفيق في النهوض بهذه الوزارة وتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة في كافة المجالات بقطاع الصناعة والتعدين في ليبيا.

دور التعريفة الجمركية

في رسم السياسات الاقتصادية وأثرها على دعم وحماية الصناعة المحلية

أ . عبدالرحمن بحيري

التعريفة الجمركية هي عبارة على جداول تظم كافة السلع والبضائع المتداولة في حركة التجارة الدولية وقد تم ترتيبها وفق حاجة الانسان للسلعة وكل سلعة وضعت في فصل خاص تبداء من المواد الخام والنصف مصنعة وتامة الصنع وتم أدراج السلع والمنتجات المتجانسة في اقسام وتم ترميزها بأرقام ورموز لسهولة الوصول اليها والتعرف عليها.. وقد سميت هده الرموز والأرقام بنود التعريفة الجمركية وادرجت هذه التعريفة في اتفاقية دولية سميت باتفاقية النظام المنسق وجميع دول العالم تعمل بها وحتى ان لم تنظم الى الاتفاقية فهي تعمل تحت مظلتها .. وليبيا من الدول المنظمة لهذه الاتفاقية وتعمل يجدو لها منذ سنة 1993 م

اهداف التعريفة الجمركية

تهدف التعريفة الجمركية أما للحصول على إيرادات للخزينة العامة او الحماية الصناعات المحلية من المنافسة وقد تهدف الى الاثنين معا وقد تستغل لاهداف أخرى سياسية واجتماعية وتختلف التعريفة الايرادية عن التعريفة الحمائية من حيث المعدلات التي تفرضها كل تعريفة على الأنواع المتباينة من السلع التي تكون هدفا جيدا للتعريفة وقد يحدث ان تقل معدلات التعريفة فتقل بالتالي درجة الحماية ولكن تزيد معدلات الايراد لزيادة كميات السلع المستوردة. وقد اتفق خبراء الاقتصاد على ان الضرائب الجمركية تكون مسألة مواتيه وموافقة لبعض الافراد دون بقية المجتمع أي ان هناك تضارباً في المنفعة بين المنتجين وبين باقي افراد المجتمع. فالمنتجون الذين يرون ان السلع الأجنبية والمستوردة قد نافست سلعتهم المحلية يطالبون بالحماية وهم قادرون على ذلك بعد تنظيمهم لأنفسهم وإيجاد المدافعين عنهم لما يوفر لهم من سند أما باقي افراد المجتمع أي المستهلكين منهم الغالبية الكبرى ولكنهم لا يتظلمون ولا ينظمون أنفسهم ولا يتفهمون مصالحهم لهذا كانت الضرائب في كثير من الأحيان ضارة بالمجتمع على العموم وخاصة إذا لم يحسن المشرع فرضها غير ذلك قد تكون نافعة لبعض طبقات المجتمع تلك التي تستفيد بزيادة دخولها من حماية الدولة لصناعتها.

والضرائب الجمركية في العادة

الهدف من التعريفة الجمركية الحصول على إيرادات للخزينة العامة أو حماية الصناعات المحلية من المنافسة

تمنع او تحد من استيراد السلع الاجنبية وقد تكون المنتج المحلي والذي ينتج السلع المتشابهة والتي فرضت عليها الضرائب الواردة من ان يدفع تمنها فيضطر المستهلك الى شرائها بالثمن المرتفع وهنا يبدأ التساؤل عما اذا كانت هناك مزايا جديدة بالاهتمام تفرض من اجلها الحماية وتعطى من اجلها منافع لطبقات معينة من المجتمع وهناك ظروف شرعية تستحق فرض الحماية على بعض السلع أو الصناعات لما ينتجه فرض الحماية من منفعة على المجتمع بأكمله ولكن هذه الظروف ليست عديدة والحماية في مجموعها تحمل انتجاً أقل كفاية محل انتاج اكثر كفاية . تم انها تزيد النفقات وتقلل مستوى المعيشة وليست المسألة قاصرة على ارتفاع الأسعار التي يضطر المستهلك الى دفعها بل هناك خسارة أخرى لها أهميتها وتقديرها وهي الخسارة الناشئة من عدم استهلاك السلع المحلية وفوق ذلك ان بعض السلع التي ان استوردت فسيكون سعرها قد ارتفع وكان المجتمع بعد فرض الحماية يدفع في معظم الأحيان اسعاراً اغلى لكل السلع المستوردة والسلع المحلية ومع ذلك فإن بعض الصناعات التي ظلت تحييها الدولة لم تستطيع الوقوف على قدميها وكثيرا ما يتقدم المنتجون الميزانيات تظهر فيها خسائر كبيرة ولو ان رؤوس أموالها استثمرت في مجالات أخرى قد تزيد من كفاية انتاجها.. فالتعريف الجمركية غير استغلالها للإيراد والحماية فهي تستغل لأغراض أخرى مثل الدعم المباشر للمنتجين والترشيد على الاستهلاك وفرض سيادة الدولة على اقليمها بفرض ضرائب ورسوم جمركية على اية سلعة تدخل البلاد. كما ..يتم استغلالها وبناء معدلاتها بنهاية عليا ونهاية صغرى وتطبق المعدلات الصغرى على بعض الدول. المفضلة باتفاقيات تفضيلية وقد تكون على جميع السلع أو على البعض منها.

للتعريفة الجمركية عدة أغراض أهمها :

- استغلالها في الجباية بفرض ضرائب جمركية على اغلب السلع وتكون مردودا للخزينة العامة .
- تستغل كذلك من اجل الدعم ودلك بإعطاء بعض السلع كالمواد الخام والآلات والمعدات المستعملة في الصناعة
- تستعمل كذلك من اجل الترشيد على الاستهلاك وعادة ما تفرض ضرائب عالية على السلع الاستهلاكية والتي لاتؤثر على المستهلك في حياته اليومية
- كما انها تستغل التعريفة الجمركية كأداة مائعة للاستيراد بفرض ضرائب عالية للحد من استيرادها
- تستغل لحماية السوق من الأغراق لمواجهة السلع الاجنبية
- أخيرا تستغل التعريفية الجمركية كأداة للتفاوض التجاري في الاتفافيات التجارية وتبادل السلع.

والتعريفة الجمركية بالرغم من أهدافها الحماية والترشيد والدعم فهي لها دوراً كبير في دعم الصناعات المحلية وذلك بأعفاء كافة المواد الخام والمواد النصف مصنعة والآلات والمعدات الخاصة بالصناعة .. وبالرغم من ان هذا الاعفاء المطلق له أثار إيجابية على بعض الصناعات إلا انه وفي نفس الوقت له أثر سلبي في حماية المنتج المحلي وخاصة على المواد الخام المنتجة محليا والمواد النصف مصنعة والتي لايمكنها مواجهة ومنافسة المواد الخام والمستوردة وكذلك المواد النصف مصنعة بأعتبارها أقل جودة وبأعلى تكلفة .

ولذلك تتجة اغلب الدول لدعم الصناعات المحلية بالاعفاء المقيد ولابتعاد عن الاعفاء التعريفي

والقيد.. إما ان يكون محدد لمدة معينة لسريان الاعفاء . او يكون الاعفاء لسلعة معينة .أو لالة معينة ويكون الاعفاء خاضع للرقابة وكل ذلك لتحفيز المنتجين لعدم الاعتماد على الاعفاء المطلق بأدخال القيمة المضافة من المنتج المحلي للمواد الخام في الصناعات المحلية .

لذلك ..يتطلب دراسة التعريفة الجمركية وفق جداولها ووفق حاجة الانسان اليها ولا يمكن تعديل التعريفة الجمركية بناءً على طلب جهة واحدة مستفادة من التعديل حيث ان التعريفة الجمركية تمت جدولتها وفق حركة التجارة الدولية ووفق حاجة الانسان للسلعة وتم ترتيبها ترتيباً منطقيا وفق ارقام إحصائية مركبة حسب تدرج السلع وتصنف على أساس انتاجها وتركيبتها واستغلالها.

ولهذا ..فإن التعديلات التي تتم للتعريفة من آنٍ الى اخر لا يجب ان ينظر اليها من ناحية حمائية او يراديه فقط وانما لها دوراً اخر وهو الجانب الترشيدي وحماية المستهلك وهو الفرد الذي يعول عليه المجتمع.

سلسلة الموارد المعدنية

وأهميتها الإقتصادية في ليبيا

د. فيصل عياد أبوسهمين

تمتلك ليبيا ذات المساحة الشاسعة والموقع الجغرافي الاستراتيجي جنوب البحر لابيض لمتوسط الكثير من الثروات المعدنية الفلزية والغير فلزية الهامة، ولقد اشارت النتائج الاولية لاعمال التخريط الجيولوجي لكل مساحة ليبيا والذي قام به مركز البحوث الصناعية (اللوحات الجيولوجية ذات المقياس 1:250000) أن ليبيا تحتوي على كميات ضخمة من الموارد المعدنية تحتاج الى دراسات جيولوجية تفصيلية لتحديد الاحتياطيات التعدينية وامكانية استغلالها أو عرضها للاستثمار. .ونظرا لأن استغلال الموارد المعدنية يعتبر جزءا أساسيًا من التنمية الاقتصادية لأي مجتمع يسعى للتقدم ، فإن الاستكشاف الاستطلاعي عن المعادن ، بشكل أساسي أو «تحديد الرواسب المعدنية وإثبات أهميتها الاقتصادية المحتملة» هي المرحلة الأولى والأكثر اهمية واستراتيجية لجذب الاستثمار واقامة صناعات متطورة تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل للدولة الليبية بدل الإعتماد على مصدر النفط والغاز وتحقيق التنمية المستدامة في كل ربوع الوطن .. وبفضل الدراسات والبحوث الحديثة أصبح للخامات افاقا جديدة من الاستخدامات لم تكن معروفة في السابق وتعزز استعمالها في شتى المجالات واصبحت تدر دخلا اضافيا عاليا وتدخل أو تولد منتجات جديدة .. وقد أصبحت صناعة الخامات والمواد الأولية محركا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في شتى المجالات من بناء وتسويق أو حتى التموين والنقل وغيرها .

ومن خلال الدراسات الجيولوجية السابقة تبين وجود خامات للمواد الأولية ـ الصالحة للصناعة- منها:

الأحجار الجيرية (الحجر الجيري Limestone – المارل Marl)..

تتكون الأحجار الجيرية من كربونات الكالسيوم ($CaCO_3$) والتي تتكون من الجير (CaO) و ثاني أكسيد الكربون (CO_2) اللتين تعتبران من أبرز المواد التي تدخل في صناعتي الإسمنت والجير، وقد تم استخدامها كمادة أولية إلى جانب الطينات والجبس لتصنيع الإسمنت والجير .

استخدامات الأحجار الجيرية:

تلعب درجة نقاء رواسب الأحجار الجيرية ومدى ما تحتويه من أكسيد الكالسيوم دورا هاما في إمكانيات استغلالها للعديد من الأغراض الصناعية، ونظرا لاختلاف نوعيات الأحجار الجيرية من حيث الشدة والتماسك واللون، فإنها تدخل كمادة أولية في العديد من الصناعات مثل :

1.. صناعة الإسمنت

يمثل الحجر الجيري نسبة تتراوح من 75٪ إلى 80٪ من المواد الخام المستخدمة في

ويبين الجدول التالي نتائج التحاليل الكيميائية لعينات من الأحجار الجيرية والأحجار الجيرية الدولومايتية تم جمعها خلال تنفيذ أعمال التخريط الجيولوجي لمركز البحوث الصناعية :

رقم العينة	النسبة المئوية للمكونات %								
	SiO2	TiO2	Al2O3	Fe2O3	CaO	MgO	Mn O	K2O	CO2
1	0.5		0.08	0.04	54.78	1.04	0.02		42.14
2	0.25		0.10	0.03	54.04	0.56	0.02		42.94
3	0.40		0.13	0.17	54.82	0.34	0.03		43.16
4	0.70	--	0.50	0.17	54.02	0.12	0.62	0.08	42.73
5	0.55	0.01	0.16	0.16	54.01	2.43	0.07	--	43.42
6	3.96	0.02	1.04	1.56	29.01	19.73	0.18	0.16	43.50

(1-3) عينات من الحجر الجيري من المستوى الأسفل من عضو الطار السفلي بتكوين زمام لوحة نالوت.

(4) حجر جيري من وادي الدويرة عضو الطار السفلي بتكوين زمام لوحة نالوت

(5) حجر جيري من شمال وادي يار عضو الطار السفلي بتكوين زمام – لوحة غدامس

(6) حجر جيرى دولوميتى 10 كيلومترا شرق تقاطع طريق طرابلس سبها مع طريق براك لوحة الفقها

وتبين التحاليل الكيميائية احتواء رواسب الأحجار الجيرية على نسب عالية من الجير (أكسيد الكالسيوم)، مع أقل نسبة من الشوائب.

صناعة الإسمنت ، إضافة إلى الطينات ذات المحتوى العالي من «سيليكات الألومنيوم ALUMINUM SILICATE »، ويتم تسخين هذا الخليط في أفران خاصة في ظل درجة حرارة تصل إلى حوالي 1400 مئوية أو أكثر للوصول إلى مرحلة انصهار الخليط ثم إلى منتج وسيط يعرف باسم «الكلينكر Clinker" الذي يتم طحنه إلى مسحوق رمادي هو ما يعرف بالاسمنت, الذي يستخدم في أغراض البناء بصفة خاصة بعد خلطه مع الرمل والمكسرات الحجرية (الزلط أو الشرشور) مع إضافة الماء للحصول على الخرسانة.

2.. صناعة الجير

لكي يتم تصنيع الجير "أكسيد الكالسيوم" (CaO) من الأحجار الجيرية (كربونات الكالسيوم)، فانه يتم التخلص من ثاني أكسيد الكربون (CO2) بتسخينها في أفران خاصة حيث يبدأ التفاعل عند درجة حرارة تصل إلى حوالي 900 مئوية. ويعرف الجير المنتج من تلك العملية باسم «الجير الحي» أو «الجير السريع quick lime"، وعند استخدامه يتم إضافة المياه إليه للحصول على "الجير المطفأ" والذي يعرف باسم "الجير المتميأ hydrated lime ".

ويدخل الجير في استخدامات عديدة في المجالين الصناعي والكيميائي وأغراض البناء، فهو يستخدم في مجال صناعة الحديد والصلب، وتنقية المياه، وإزالة الكبريت من بعض المنتجات، ومعالجة مياه المجاري، وصناعة الورق.

3.. صناعة الحديد والصلب

تعتمد صناعة الحديد والصلب على الصخورالجيرية الدولومايتية كمواد محفزة تساعد على اختزال خامات الحديد سواء بطريقة الأفران اللافحة (BLAST FURNACE) التي تعتمد على الوقود الصلب المتمثل في الفحم كمصدر للطاقة ، أوالاختزال الغازي المباشر الذي يعتمد على الغاز كمصدر للطاقة وتنفيذ عمليات الاختزال المباشر (direct reduction)، حيث تتفاعل تلك الصخور مع الأكاسيد التي تحتوى عليها خامات الحديد لتشكل ما يعرف باسم «خبث الحديد» من جهة، وتقوم بإنتاج غازات ثاني وأول أكسيد الكربون التي تقوم بعملية تحرير أكاسيد الحديد بانتزاع الأوكسجين منها، وتحولها إلى فلز الحديد المنصهر من جهة أخرى.

4.. صخور الزينة DECORATIVE STONES

وهى عبارة عن صخور تكون في العادة من الأحجار الجيرية الدولوميتية المتبلورة ذات الدقائق المجهرية شديدة التماسك (ترافرتين) ، وتكون في العادة ذات ألوان مختلفة. ويتم تقطيع تلك الصخوربشكل قوالب كبيرة ثم يتم قصها إلى شرائح متفاوتة الأحجام لاستخدامها بعد صقلها كواجهات للمباني أو بلاط للأرضيات، أو يتم الحصول على مكسرات حجرية منها لاستغلالها في صناعة البلاط .

5.. صناعة الطوب الجيري الرملي

يستخدم الحجر الجيري في مجال صناعة الطوب الجيري الرملي بنسب تتراوح من 5 ٪ – 10 ٪ من أكسيد الكالسيوم و نسبة تقل عن 1.5٪ من أكسيد المغنيسيوم ونسبة من السيليكا تصل إلى

خريطة توضح تواجدات الأحجار الجيرية في ليبيا

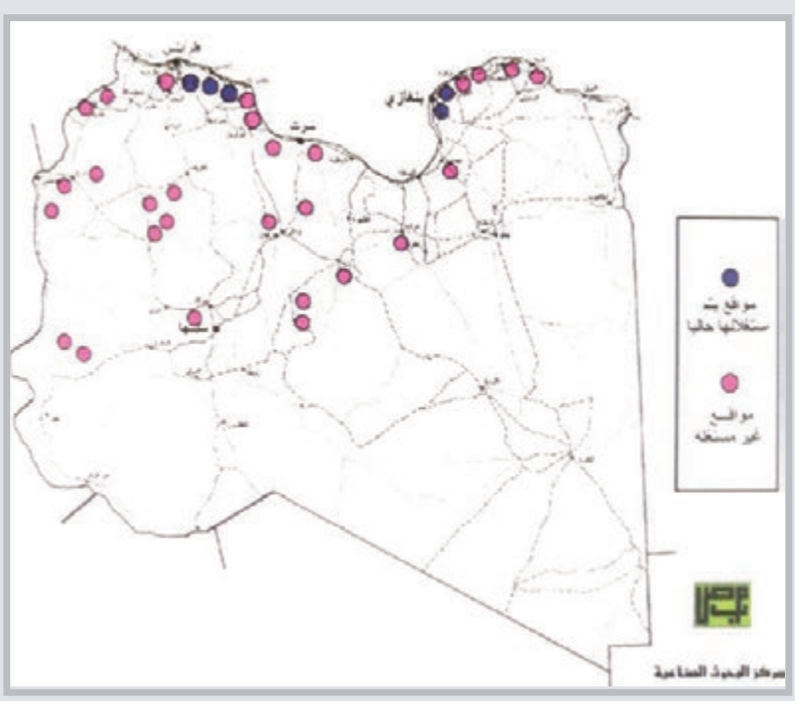

تتواجد رواسب الأحجار الجيرية بمختلف أنحاء ليبيا ضمن تكاوين جيولوجية يمتد عمرها الجيولوجي من الحقب القديم (الباليوزوي) إلى الحقب الحديث (الرابع) ، وهى تظهر بعدة صور من أبرزها :

- صخور الأحجار الجيرية
- صخور الأحجار الجيرية الدولوميتية
- صخور الكالكرانايت

صور توضح شرائح الترافرتين بمنطقة وادي الشاطيء

حوالي 90 ٪ تبعاً لطبيعة الرمل وقوة الطوب المرغوب إنتاجه .

6.. مكسور الحجارة

"الشرشور" CRUSHED STONES

هي مواد يتم الحصول عليها من تكسير صخور الأحجار الجيرية الصلبة إلى قطع صغيرة متفاوتة الأحجام تلعب دورا كبيرا في أغراض بناء الطرق، والسكك الحديدية، وعمل الخرسانة.

7.. الأغراض الزراعية

بإضافة الأحجار الجيرية إلى التربة فإنها تسهم في تزويد التربة بعنصر الكالسيوم الذي يشكل عنصرا هاما من عناصر تغذية النبات ويساعده على النمو بصورة سليمة، كما أن وجود ثاني أكسيد الكربون في الأحجار الجيرية يساهم في زيادة العناصر العضوية ويعمل على تعديل نسبة الحموضة في التربة.

8.. كمواد مالئة في أغراض صناعية مختلفة

تعتبر مادة كربونات الكالسيوم المستخرجة من الأحجار الجيرية عالية المحتوى من اكسيد الكالسيوم كمواد مالئة تدخل في العديد من الصناعات أهمها :

صناعة الطلاء بمختلف أنواعه وبصفة خاصة ما يعرف باسم «الطلاء المائي» حيث تشكل المواد المالئة من كربونات الكالسيوم حوالي 45 ٪ من مكوناته، وفي تصنيع معاجين الترميم المعروفة باسم « الاستوك «، بالإضافة إلى المساهمة في عملية تحبيب مادة «عديد كلوريد الفينيل» المعروفة باسم «البي. في. سي P.V.C"، وفي تصنيع المبيدات الحشرية وفي علف الحيوانات ، إلى جانب تصنيع المواد اللاصقة والورق، وصناعة الصابون، وفي صناعات الزجاج، ومعاجين الأسنان والمنظفات وصناعة النسيج، والحراريات، وفي الأغراض الصيدلانية وتصنيع الدواء، وفي صناعة الأسمدة الزراعية وتكرير السكروغيرها.

الخلاصة :

أظهرت نتائج الدراسات الجيولوجية الاستكشافية السابقة للأحجار الجيرية في ليبيا عن توفر رواسب كبيرة وباحتياطيات ضخمة ونوعيات جيدة سهلة الاستخراج بطريقة المنجم المفتوح يمكننا الاستفادة القصوى منها واستغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق التنمية المستدامة وزيادة الدخل القومي وتوفير فرص العمل للشباب في كافة ربوع الوطن .. وفي الوقت الحالي يستخدم الحجر الجيري في صناعة الإسمنت البورتلاندي في المصانع التالية (زليتن - البرج - لبدة - المرقب - بنغازي - درنة) وإنتاج الجير بمصنع سوق الخميس والحجر الجيري الدولوميتي كمادة صاهرة في مجمع الحديد والصلب بمصراتة من محجر السدادة وفي انتاج الركام (الشرشور) والجرانيليا لصناعة البلاط في العديد من المحاجر والكسارات ويتم استخراج الكالكرانايت (حجر البناء) من عدة محاجر بالمنطقة الساحلية الحادية للبحر واستخراج هذه الاحجار لم يعد ملائما ويساهم في زيادة تداخل مياه البحر لذا يجب الاتجاه نحو تصنيع قوالب من الحجر الجيري الرملي.. حيث يعتبر أكثر أمانا من الناحية الصحية والبيئية ولتوفر المواد الخام اللازمة لتصنيعه ، واستخراج صخور الترافرتين من محاجر مزدة و وادي الشاطيء .. وهناك بعض المواقع الأخرى التي تم دراستها تفصيليا وتم تأكيد احتياطيات تعدينية بها (دراسة للأحجار الجيرية ودراسة للطينات) لغرض اقامة مصانع جديدة للإسمنت لتغطية احتياج السوق المحلي ، وهي منطقة نالوت والجفرة ووادي الشاطيء وطبرق ، وهذه المواقع يمكن عرضها للإستثمار في جولة للإعلان العام أمام الشركات العالمية والوطنية المتخصصة .

تُعد الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتنفيذ وإدارة مرافق ومشروعات الدول في المجالات الصناعية متطلباً مهماً ومفهوماً حديثاً واكب التطورات التي لحقت بعقود شراكة الدولة مع القطاع الخاص وتعدد صورها ومجالاتها.

ومن مظاهر ذلك إقامة المشروعات الضخمة الخاصة بالبنية التحتية الأساسية للدولة على أعلى مستوى فني وتكنولوجي يحقق راحة المواطن والشعوب، ولما كان ذلك يتطلب الخبرات الفنية والتكنولوجية الحديثة، بالإضافة إلى رأس المال لإقامة تلك المشروعات مشروعات (الكهرباء والمياه والمواصلات والاتصالات والصناعة المساكن ... الخ) ونتيجة لاستنزاف تلك المشروعات لكثير من الأموال التي تعجز ميزانيات الدولة عن تغطية مخصصاتها، فإن الدول تتجه إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل هذه المشروعات، وهو الأمر الملح في وقتنا الحاضر، مع تفاقم الأزمة العالمية الاقتصادية وحدوث الثورات المغيرة لأنظمة الدول، بحيث أصبح القطاع الخاص هو المنقذ والضالة المنشودة للدولة لامتلاكه المقدرة المالية والفنية والإمكانيات التكنولوجية المتقدمة لإقامة هذه المشاريع الصناعية الضخمة، ولتنفيذ هذه المشاريع الصناعية تتعاقد الدولة مع القطاع الخاص بشكل يوازن بين مصلحة الأخير في الربحية ومصلحة الأولى في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

عقود الشراكة

بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص

لتنفيذ المشاريع الصناعية

وفي سبيل جذب القطاع الخاص الوطني والأجنبي بما يتمتع به من خبرات تكنولوجية وفنية ومالية لتنفيذ وتمويل مشروعات الدولة التنموية موضوع عقد الشراكة كان لابد من وضع ضمانات تعاقدية وقانونية ومالية للمستثمر في هذه العقود ومن أهم هذه الضمانات -في اعتقاد البعض- تشريعات الدولة وقضائها. لذلك قامت معظم الدول في سبيل ذلك بإصدار تشريعات تنظم الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص (الوطني والأجنبي) نصت فيها على إجراءات ومتطلبات التعاقد كما نصت على وسائل حل وفض المنازعات الناشئة عن تنفيذها، والدولة الليبية كانت من ضمن هذا الركب وهو الامر الذي نعرضه من خلال هذا المقال:

د . سميرة عمر الكاديكي

أولا: ماهية الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

عرفت لجنة الأمم المتحدة للقانون النموذجي (الأونسترال) عقود الشراكة بأنها: شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه الإدارة لفترة من الزمن لإحدى الشركات الخاصة تدعى شركة المشروع امتيازاً لتنفيذ مشروع معين، وعندئذ تقوم شركة المشروع ببنائه وتشغيله وإدارته لعدة سنوات وتسترد تكاليف البناء في ليبيا عرفت لائحة العقود الإدارية مشروعات الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بأنها: «المشروعات الصناعية أو الخدمية او مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة التي تطرحها الجهة أو الوحدة الإدارية، ويجري تمويل رأس المال اللازم لتنفيذها من قبل أدوات التنفيذ كلياً أو جزئياً أو من أي جهة غير ممولة من الخزانة العامة، وتتولى الجهات أو الوحدات الإدارية شراء أو تأجير أو استئجار المنتج أو الخدمة وفقاً للشروط التي يتفق بشأنها، كما يجوز لأدوات التنفيذ بيع المنتج أو الخدمة للأفراد مباشرة في الحالات التي تحددها الوحدة أو الجهة الإدارية».

كما تم تعريفها في مجال الاستثمار الصناعي من قبل مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الصناعية من خلال تعريف عقودها بأنها: «العقد الذي يبرم بين الهيئة والقطاع الخاص (المطور أو المستثمر شركة المشروع) لاستثمار وإدارة وتشغيل المناطق الصناعية التابعة للهيئة والمملوكة للدولة لمدة زمنية محددة وفقاً للأحكام والشروط القانونية المنصوص عليها في اللائحة التنظيمية المعتمدة».

بذلك نجد أن المشرع الليبي توجه حديثاً لإصدار تشريعات اقتصادية واستثمارية تواكب التطورات الإقليمية والعالمية، تهدف إلى فتح مجالات للاستثمار في موارد

اقتصادية أخرى غير النفط في مجال الصناعة، والبحث عن مصادر أخرى للدخل، وصدرت العديد من التشريعات التي نظمت أحكامها مشاركة جهة عامة حكومية ومحلية للقطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشاريع منها على سبيل المثال:

صدور قانون التنظيم الصناعي رقم (22) لسنة 1989م والذي أجاز أن تقام مشروعات صناعية بالمشاركة مع جهات أجنبية ومحلية.

قرار رقم 161 لسنة 2007 بشأن إنشا المؤسسة الوطنية للتعدين، كمؤسسة تعنى بالاستثمار في مجال المحاجر والمناجم التابعة للدولة الليبية وفقا لأحكام القانون رقم 2 لسنة 1971م في شأن المناجم والمحاجر.

وقرار إنشاء الهيئة العامة للمناطق الصناعية في 2006م كمؤسسة تعنى بالاستثمار الصناعي، والذي فتح مجال الشراكة مع القطاع الخاص في مجال تطوير واستثمار وتشغيل وإدارة مناطق صناعية تابعة للدولة، وذلك بإبرام عقود استثمار ومشاركة في هذه المجالات.

اللائحة التنظيمية للهيئة العامة للمناطق الصناعية المعتمدة في عام 2010م

ثانيا: أنواع عقود الشراكة ا لصنا عية

تتمثل أهم أنواع الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الدولة الليبية في عقود (B.O.T) وصورها المتعددة، ومنها ظهرت صور النماذج الحديثة لعقود الشراكة في المجالات الصناعية وفقاً لما يلي:

نماذج العقود الغير ممولة من الميزانية العامة الواردة بلائحة العقود الإدارية:

وتتخذ عقود الشراكة بصفة عامة في ليبيا نماذج العقود الغير ممولة من الميزانية العامة – فيما يعرف بعقود البوت – والتي وردت بالمادة (137) من لائحة العقود الادارية وفقا لما يلي:

عقود مشروعات تملكها

الجهات والوحدات الإدارية:

تصميم وتنفيذ وتشغيل وتسليم.
تأجير أو استئجار وتشغيل وتسليم.
تأهيل وتشغيل وتسليم.
تطوير وتشغيل وتسليم.

عقود مشروعات تملكها الجهات الخاصة بصفة مؤقتة:

المشرع الليبي

توجه لإصدار تشريعات اقتصادية واستثمارية تواكب التطورات الإقليمية والعالمية، تهدف إلى فتح مجالات للاستثمار في موارد اقتصادية أخرى غير النفط البحث عن مصادر أخرى للدخل

عقود الشراكة

هي تمويل للمشاريع تمنح بمقتضاه الإدارة لفترة من الزمن لإحدى الشركات الخاصة امتيازاً لتنفيذ مشروع معين، وعندئذ تقوم شركة المشروع ببنائه وتشغيله وإدارته لعدة سنوات وتسترد تكاليف البناء

تصميم وتنفيذ وتملك وتشغيل.
تأهيل وتملك وتشغيل.
تطوير وتملك وتشغيل.

نماذج عقود الشراكة الصناعية انتهجتها بعض الجهات والمؤسسات الصناعية في ليبيا:

عقود الإيجار: هذه نماذج من العقود يتم استخدامها من قبل المؤسسة الوطنية للتعدين وفقا للأحكام المنظمة لها بالقانون رقم 2 لسنة 1971 في شأن المناجم والمحاجر ولائحته التنفيذية وتتراوح مدة هذه العقود ما بين 5 الى 15 سنة تجدد لمدد لا تتجاوز 30 عام.

عقود الاستثمار طويل الأجل (تطوير – انتفاع): تستخدم عقود الانتفاع طويل الأجل لشراء مشروعات البنية الأساسية الضخمة كالطرق والكباري والمجمعات الصناعية وغيرها، حيث تلتزم شركة المشروع بتمويل وبناء وتشغيل المرفق لفترة معينة (تتراوح بين 20 إلى 30 سنة)

ينتقل بعدها المرفق إلى القطاع العام)، ويأخذ هذا التعاقد أشكالاً متعددة يمكن استخدامها أيضاً لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، هذا النموذج من العقود مستخدم في تمويل وبناء وتشغيل المناطق الصناعية في ليبيا، حيث تعتمد الهيئة العامة للمناطق الصناعية على عقود انتفاع طويلة الأجل لأغراض الاستثمار في المناطق الصناعية، حيث تكون مدة عقود التطوير والاستثمار 50 سنة ومدة عقود الانتفاع بالأراضي بالمناطق الصناعية والخدمية لفترة لا تتجاوز (30) ثلاثون سنة قابلة للتجديد.

نظام الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الصناعية

أولا: المؤسسات الفاعلة في مجال الشراكة الصناعية مع القطاع الخاص

تناول المشرع الليبي تنظيم المؤسسات الصناعية المعنية بدعم ومشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الصناعية تحقيقا لمستهدفات التنمية الصناعية المستدامة من خلال عدة مؤسسات مهمة تتبع لوزارة الصناعة والمعادن وتخضع لإشرافها الإداري والفني وفقا للهياكل التنظيمية المعتمدة للجهاز الإداري للوزارة وهي:

الهيئة الوطنية للتعدين.
الهيئة العامة للمناطق الصناعية.
هيئة النهوض بالصناعة.
مركز البحوث الصناعية.

ثانيا: النظام القانوني لعقود الشراكة الصناعية

نظم المشرع الليبي في لائحة العقود الإدارية اشتراطات وإجراءات

التعاقد للمشاريع المنفذة بالشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بشكل عام، وهي القواعد التي تمثل مرجعية في ابرام عقود الشراكة الصناعية مع القطاع الخاص بالإضافة الى الاحكام الواردة بالتشريعات المنظمة لقطاع الصناعة والمؤسسات التابعة ل:

الشروط العامة لعقود الشراكة

حرص المشرع على ضرورة أن يتضمن عقد الشراكة شروطاً جوهرية تفرض على طرفي التعاقد، بحيث لا يقوم عقد الشراكة بدونها أو لا يكون صحيحاً أو مشروعاً إذا تغيبت هذه الشروط، والتي تهدف ليس فقط إلى إقامة التوازن المنشود بين أطرافه، إنما أيضاً إلى حفظ حقوق كلا الطرفين والمتمثلة في استثمار مربح للقطاع الخاص دون إهمال أو تقصير لتحقيق المنافع العامة التي تهدف إليها الدولة.

الشروط المتعلقة بالشريك العام.

حددت لائحة العقود الإدارية نطاق اختصاص الجهات والوحدات الإدارية -كشريك عام- بمنح الأذن بالتعاقد وإبرام العقود الإدارية، وان كان المشرع اسند في التشريعات الخاصة المنظمة للمؤسسات الصناعية في ليبيا منح الاذن لمجالس الإدارة او الوزير المختص بحسب الأحوال.

الشروط المتعلقة بالشريك الخاص

تم تحديد الشريك الخاص بلفظ (أدوات التنفيذ) والذي نصت اللائحة على تعريفه، بالإضافة الى شروط قيده وتصنيفه وفقا لقانون التنظيم الصناعي وقانون الاستثمار ولائحة العقود الإدارية.

الشروط المتعلقة بمحل عقد الشراكة.

محل عقود الشراكة:

هو المشروعات غير الممولة من الميزانية العامة المشروعات الصناعية أو الخدمية أو مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة، التي تطرحها الجهة أو الوحدة الإدارية، ويجري تمويل رأس المال اللازم لتنفيذها من أدوت التنفيذ كلياً أو جزئيا أو من أية جهة غير ممولة من خزانة الدولة العامة.

الشروط المتعلقة بمدة عقود الشراكة

تنتمي عقود الشراكة إلى طائفة العقود الزمنية، فهذه العقود محددة بمدة معينة تحدد وفقا لدراسات الجدوى تبدأ من تاريخ المصادقة على العقد أو اعتماده من السلطة المختصة بذلك أو تسليم الموقع -بحسب الأحوال- وتنتهي هذه العقود بانقضاء المدة المحددة لها.

الشروط المتعلقة بقيمة عقود الشراكة

لم تنظم مواد لائحة العقود الإدارية القيمة الإجمالية لهذه العقود بالتحديد، بل ترك المشرع الليبي أمر تحديد القيمة الإجمالية لهذه العقود للجهات الإدارية التي أناط بها اختصاص إبرام عقود الشراكة الصناعية: ويمكن أن نشير في هذا الصدد الى كراسة المواصفات والشروط المعتمدة من الهيئة العامة للمناطق الصناعية لمشروعات تطوير المناطق الصناعية والتي اشترطت ألا تقل قيمة المشروع الإجمالية عن (200 مليون) دينار ليبي.

إجراءات إبرام عقود الشراكة الصناعية

دراسات ومتطلبات المشروع:

نصت لائحة العقود الإدارية على وجوب توافر الدراسات المُعدة عن المشاريع المتعاقد عليها بنظام الشراكة بأن: « تضع الجهة أو الوحدة الإدارية صاحبة المشروع الآتي: -

-تحديد دقيق لحجم المشروع أو سعته أو طاقته الإنتاجية بحسب الأحول.

-تحديد دقيق لمواصفات المنتج أو الخدمة.

-تقرير سعر شراء المنتج أو الخدمة خلال الفترة التي تحت مسئولية المقاول وأي تغيير في السعر وأسلوب تحديده وتغييره بناءً على متطلبات تجارية أو نتيجة لتغير مستوى وطبيعة الخدمة.

- أسلوب ومستوى تقديم الخدمة.

المدة الزمنية المقدرة لتنفيذ المشروع وتاريخ بدء التشغيل.

الفترة الزمنية المقدرة للتأهيل أو التطوير أو التمليك أو التأجير أو الاستئجار التشغيلي حسب الأحوال.

بالإضافة الى الدراسات والمتطلبات المحددة في التشريعات الخاصة بالقطاعات الصناعية التابع لها المشروع الصناعي.

طرح المشروع للتعاقد

تأتي هذه المرحلة بعد إتمام دراسات جدوى المشروع وإعدادها من قبل المختصين والخبراء، والموافقة ومنح الأذن من جهات الاختصاص وتوفر المخصصات والأذونات المنصوص عليها في التشريعات المنظمة لعمل المؤسسات الصناعية والتي تحددت على سبيل المثال بأسلوب المزايدة في عقود استثمار المناجم والمحاجر، بالإضافة الى أسلوب الممارسة المعتمد على التفاوض التنافسي الذي تنتهجه الهيئة العامة للمناطق الصناعية

(إبرام العقد).

وإن نصت لائحة العقود الادارية على نماذج معتمدة للعقود الادارية، والذي أسند الاختصاص في مراجعتها واعتمادها لإدارة القانون بوزارة العدل، إلا أنه لا يوجد نموذج معتمد للشراكة مع القطاع الخاص في مجال تنفيذ المشاريع الصناعية لهذه العقود من هذه الجهة حتى تاريخه.

الا ان هناك نماذج معتمدة على مستوى وزارة الصناعة والمؤسسات التابعة لها ومن أهمها عقود الاستثمار التطوير والانتفاع المعتمدة بالهيئة العامة للمناطق الصناعية، وعقود الإيجار المعتمدة من المؤسسة الوطنية للتعدين.

ثالثا: النظام القضائي لعقود الشراكة الصناعية

نظم المشرع الليبي النظر في منازعات هذه العقود من ضمن النظام القضائي الحاكم لكل تعاقدات الدولة مع القطاع الخاص الوطني والاجنبي بشكل عام دون ان يستثنيها بتشريع خاص بأن يراعى النص في العقود الإدارية _ بصفة أساسية_ على اختصاص القضاء الليبي بالنظر في المنازعات التي تنشأ عن هذه العقود، كما أجاز الالتجاء إلى التحكيم بمشارطه تحكيم خاصة.

د. محمد عبدالملك الفقيه

رئيس مجلس إدارة
الشركة الليبية للحديد والصلب

هدفنا الأول

الصناعة مرشح عملية الاقتصاد

في عددنا الأول رأينا سبر الأغوار بتسليط الضوء على قصة نجاح تجربة صناعية إنتاجية تسويقية، قاومت كما مركبا ومعقدا من العوارض والعوائق على مدى زهاء أكثر من ثلاثة عقود. واستطاعت أن تحفر باقتدار علامة جودتها على المستوين المحلي والعالمي.

كثيرة هي المصانع والمجمعات الصناعية التي أُنشئت في السبعينيات والثمانينيات وحتى التسعينيات من القرن الماضي، لكن وبعد انفتاح السوق الليبي ودخول المنتجات من الخارج، لم تستطع أن تقاوم جودة منتجاتها أو تضاهي السلع الموردة جودةً وسعراً. فكان مصيرها الاندثار والانتهاء وفي أحسن الظروف التلكؤ والتعثر والانضواء تحت قائمة الشركات المتعثرة.

حديثنا اليوم عن شركة كانت ولازالت محور الصناعة الليبية، وكما يسميها العاملون بها مسداة الوطن ومنساته .. إنها الشركة الليبية للحديد والصلب.

في هذه الصفحات أرتأينا ليس فخرا فحسب أن نتناولها، بل كذلك قصدنا الوصول إلى حل شيفرة مكامن قوتها وأسباب ريادتها واستمرارها في ظروف أقل ما توصف به أنها غاية في الصعوبة، ولذلك ومن منطلق هذه الأسس أفردنا هذه الصفحات من مجلتنا الموسومة بـ «التنمية الصناعية والاستثمار» في عددها الأول والتي نتمنى لها الاستمرار، وأن يكون بها النفع المميز للباحث المختص وللقارئ الكريم في العموم.

قبل التوجه إلى مكتبه كان علينا في لجنة الإشراف على المجلة الاطلاع ليس على العموميات للحديث عنها، بل استوجب الأمر المزيد من الاطلاع عن كثب ومدارسة عدة أبعاد لمجالات شملتها هذه المؤسسة في الصناعة والاقتصاد والاستثمار والتمويل، حتى وجدنا أنفسنا نغوص في جملة مناحٍ من الشؤون التي تكاد أن تكون شاملة لمجالات الحياة.

حاوره:

م. مسعود عمار المشمر

أ. فتحي الشريف الشريف

CV

دكتور محمد عبدالملك الفقيه أهلا بك ضيفا على مجلتنا، وتتمنى منك بطاقة تعريفية عن كريم شخصك، ثم ننطلق بعد ذلك للحديث عن الشركة الليبية للحديد والصلب..

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

أهلا بكما في الشركة الليبية للحديد والصلب.

محدثكم محمد عبدالملك الفقيه

الحالة الاجتماعية: متزوج ولي من الذرية (6)،ثلاثة أبناء وثلاث بنات. ولي خمسة أسباط وفي انتظار الحفيد الأول.

المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة كهربائية سنة 1979.

ماجستير إدارة هندسية سنة 1997.

دكتوراة في الإدارة الهندسية (إدارة المشروعات) سنة 2002.

بداية العمل وعقب تخرجي كانت بشركة مصراتة العامة للطرق كمهندس كهرباء من أغسطس 1979 إلى يناير 1980.

انتقلت للعمل بالهيئة العامة لمشروعات الحديد والصلب اعتباراً من يناير 1980 وقد عاصرت التغيرات الهيكلية التالية:

الهيئة العامة لمشروعات الحديد والصلب.

مشروعات الحديد والصلب.

الجهاز التنفيذي لمجمع الحديد والصلب.

الشركة الليبية للحديد والصلب.

وقد تدرجت في العمل تدرجاً طبيعياً وفقاً للسياق التالي:

- مهندس كهرباء - مهندس مشروع – رئيس قسم – مدير إدارة – مدير عام – مشرف قطاع – المفوض العام للشركة – رئيس مجلس إدارة الشركة.

المشاريع المخطط تنفيذها وينقصها التمويل هي مشاريع إستراتيجية كبرى

الارتقاء بالشركة وتحقيق أهدافها

ة لممارسة دور أكبر في مشاريع التنمية وتحريك اد في حال حصولها على الدعم اللازم وحمايتها

باعتباره عضوا في هيئة التحرير ونزولا عند رغبة الهيئة وافق ضيفنا أن يكون الحديث على مؤسسة يديرها، بل تدرج فيها منذ أن كان مهندسا حديث التخرج..ولكون اللقاءات الصحفية عادة ما تتناول بطاقة تعريف عن الضيف، فكانت هي البداية معه.. بمكتبه استقبلنا بهدوئه المعهود وبترحيب كبير، وبثقة كبيرة حين مازحته بأننا سنجري حوارا شفهيا بلا حدود ولا قيود. أجابنا أهلا ومرحبا بكما، ولكما ماشئتما، والبساط أحمدي والإجابة ستكون كما عرفني ربي.

دكتور محمد لك المجال لتأخذنا والقراء الكرام في جولة سريعة كتوطئة من حضرتك، ثم ننتقل إلى أسئلتنا التفصيلية والتي نتمنى أن تستقبلها وتتعاطى معها بصدر رحب وبمنتهى الصراحة..

تم إنشاء الشركة الليبية للحديد والصلب بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (669) لسنة 1991 وهي شركة عامة مملوكة بالكامل للدولة الليبية، ولها الذمة المالية المستقلة، ونشاطها معنيٌ بإنتاج الحديد والصلب وتسويقه محلياً وخارجياً.

المقر الرئيس للشركة مدينة مصراتة، وتتولى إدارة مجمع الحديد والصلب بمصراتة، بالإضافة إلى مصنع سحب الأسلاك بمدينة طرابلس، وكذلك محجر السدادة المنتج لمادتي الحجر الجيري والدولومايت، ولها مكتب خدمي بالعاصمة طرابلس.

الشركة تشكل نسيجا مجتمعيا متجانسا قوامه قرابة 7000 عامل ينحدرون من أكثر من 60 مدينة ومنطقة ليبية، بالإضافة إلى عدد من العمالة الأجنبية والمساعدة في التشغيل يشكلون قرابة 4 ٪.

بدأت الشركة مرحلة التشغيل التجاري خلال الربع الأخير عام 1989م، وتضم كافة المصانع والوحدات المساعدة والمرافق اللازمة لإنتاج كافة منتجات الصلب التجاري المعروفة، وهي المنتجات الطولية (حديد التسليح بكافة أحجامه والقطاعات) وكذلك المنتجات المسطحة (اللفات المدرفلة على الساخن، اللفات المدرفلة على البارد، واللفات المعالجة كيميائياً، واللفات المجلفنة واللفات المطلية والصفائح).

الشركة الليبية للحديد والصلب وغالبية الشركات الصناعية الأخرى تعاني كثيراً من بطء الاجراءات المصرفية وعملية فتح الاعتمادات

كما تنتج الشركة بعض المنتجات الوسيطة، سواء للاستهلاك الداخلي، أو للتصدير الخارجي، مثل: الحديد المختزل، وعروق الصلب والبلاطات، والحديد المقولب على الساخن.

سيدي الكريم، نحن هنا نتحدث عن كيان له اسمه وصفته وتاريخه على خارطة الدولة الليبية، بل وإقليميا وعالميا. فحبذا لو تحدثنا بلغة الأرقام والقياس أكثر.

حسنا..الشركة تم إنشاؤها برأسمال قدره1,300,000,000 د.ل، تم رفعه أخيرا إلى (2,137,000,000) د.ل وأسهم الشركة لا زالت مملوكة بالكامل للدولة الليبية، ولم تطرح للاكتتاب.

– مجموع صادرات الشركة تجاوزت 4 مليار د.ل.

– مجموع مبيعات الشركة في السوقين المحلي والخارجي تجاوزت 22 مليار د.ل. وهذا يمثل مجموع ما وفرته الشركة من العملة الصعبة للخزينة العامة.

– الشركة قدمت للخزينة العامة، في صورة رسوم مختلفة وحصة مجتمع أكثر من 3.5 مليار د.ل.

– إجمالي ما دفعته الشركة من مرتبات لعمالتها خلال مسيرتها تجاوز 3.5 مليار د.ل.

من خلال محرك البحث عن شخصك،

في ليبيا تفتقد الصناعة الوطنية إلى أي نوع من الحماية

أمام المنتجات الموردة من الخارج رغم تدني جودتها وهذا حتما ستكون له

نتائج وخيمة على المباني والإنشاءات بالبلاد

اتضح لنا بأنك ترأست فيما سبق لجانا للخصخصة، تُرى هل عُرضت الشركة للخصخصة، وبأسلوب أدق، هل نرى أن إمكانية الخصخصة قائمة؟

خلال السنوات الماضية بدءاً من سنة 2006م كانت هناك أحاديث كثيرة ونقاشات حول خصخصة الشركة، وتم بعد ذلك تشكيل لجنة عن طريق الهيئة العامة للتمليك؛ لتحديد قيمة أصول الشركة الدفترية والسوقية، كما تقدمت بعض الشركات العالمية وأعربت عن رغبتها في شراء أسهم من الشركة مثل شركة أرسيلور ميتال (Arcelor Mettal). إلا أن القرار استقر بعد ذلك على البدء بخصخصة (5 ٪) من أسهم الشركة للعاملين فقط كبداية، وبعد ذلك يتم طرح أسهم الشركة للاكتتاب المحلي والأجنبي وهذا مالم يحدث حتى الآن.

إجمالا يمكنني القول أن البيئة غير مناسبة الآن للخصخصة في ظل هذه الظروف، ولكن مستقبلا قد تتحسن الظروف ويمكن الشروع الجزئي في الخصخصة.. لازلنا في الموارد البشرية وتحديدا في القوى العاملة المحلية، حيث اتجهتم إلى التعاقد غير المباشر مع العمالة، وهذا ما خلق موجة انتقادات لكم وصل بعضها إلى القضاء والجهات الرقابية في الدولة.. لماذا هذا النوع من التعاقد؟

نحن نتحرك ضمن القانون وأطره المسموح بها، وهدفنا الأول الارتقاء بالشركة وتحقيق أهدافها، أما اللجوء للقضاء والجهات الرقابية فنحن لا نسعى إلى إلجام الأفواه.

وهنا ومن خلال منبركم أؤكد ذلك، فكثيرة هي الجهات الرقابية التي تواصلت معنا في كثير من الأمور ذات العلاقة بالعمال، ولكن بفضل اللّه أولًا، ثم بسياسة الشفافية التي نعمل من خلالها تم وضعها في الصورة وتفهم العديد من النقاط التي يحاول البعض إثارتها. ونتائج هذه الخيارات تؤكد صوابية الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

البيئة تعتبر مأخذا عليكم بسبب الملوثات التي تسببها العمليات الإنتاجية، واسمح لي إن قلت بأنكم ملامون في كون هذه الملوثات تعتبر سببا لأمراض المهنة، بل يرى البعض أنكم بنشاطكم الصناعي قد زدتم من انتشار العديد من أمراض السرطانات.. ردكم بالخصوص؟

التلوث نتيجة طبيعية للعمليات الصناعية، ولكن يبقى الفيصل هم أهل الذكر المعنيون بالبيئة، فإطلاق الحديث على عواهنه أمر في غاية السطحية.

سيدي الكريم إن قلتَ لي بأنك لا تريد تلوثا مطلقا. فعلينا العودة إلى العصر الحجري؛ حيث لا صناعة ولا انبعاثات، ولكن وبما أن التلوث ضريبة الصناعة فقد وُضعت معايير ومقاييس له. ونحن نسعى من خلال سياستنا البيئية أن نكون جارا حسنا لمحيطنا الجغرافي والديمغرافي، ولعل الدراسة التي أطلقناها عام 2018، والتي تعتبر العمل البيئي الأكبر على مستوى الدولة الليبية بتشكيل 13 فريقا بيئيا بحثيا من المختصين بالشأن البيئي من الأكاديميين والمختصين، إذ قاموا وعلى مدار سنة كاملة من خلال 4 فصول بحثية بدراسة الأثر البيئي، وكانت النتائج مغايرة ونافية لما يثار ويشاع، وقد عملنا على تبني هذه الدراسة وطباعتها في كتاب قارب الـ 1000 صفحة من المعلومات والقياسات الواقعية.

خلاصة القول إن ما ينجم عن عملياتنا الصناعية يعتبر ضمن المسموح به محليا ودوليا، ولا يصل إلاّ إلى نسب بسيطة جداً مقارنة بالتلوث الناجم عن وسائل النقل وغيرها.

لوحظ في الآونة الأخيرة اهتمامكم المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية، في حين أن العمل متوقف في بعض المشاريع بسبب نقص التمويل والدعم المالي؟

المشاريع المخطط تنفيذها وينقصها التمويل هي مشاريع إستراتيجية كبرى تتجاوز مئات الملايين. هذا أولاً. وثانيا المسؤولية الاجتماعية نطلق فيها من منطلق قيمي أخلاقي، ونرى فيه حقا أصيلا للمجتمع، ونهدف من خلاله إلى تحقيق وإحداث تنمية مكانية تكون مصاحبة لعملياتنا الإنتاجية والتسويقية. وهذا أمر في غاية الضرورة، ـ وللّه الحمد ـ استطعنا أن نكون من السباقين والرواد في هذا المجال، وبإجراءات قانونية صحيحة ومالية في منتهى الشفافية.. حيث دأبنا على إدراجه بندا واضحا ومحددا من ضمن بنود الموازنة التقديرية للشركة، ومن خلاله نستهدف عمال الشركة وفي الوقت

نسعى من خلال سياستنا البيئية أن نكون جارا حسنا لمحيطنا الجغرافي والديمغرافي

الشركة قدمت للخزينة العامة في صورة رسوم مختلفة وحصة مجتمع أكثر من

3.5

مليار دينار ليبي

ندعو إلى وضع آلية وإستراتيجية مدروسة

لحماية صناعة الصلب المحلية

ذاته نوجه بعضه إلى المجتمع المحيط في مختلف المدن الليبية.

على ذكر المدن الليبية وباختصار، علاقتكم بمدينة مصراتة؟

مدينة مصراتة تعتبر الحاضن الجغرافي للشركة ، وبالنسبة لعلاقتنا الإدارية مع مجلسها البلدي، فهي علاقة متينة أساسها وضوح الاختصاصات والتعاون وفقا لما نصت عليه القوانين المنظمة لهذا الشأن، وقد لمسنا من المجلس الحالي حرصه الكبير على دعم الشركة وتذليل كافة صعابها ودعمها بكل الإمكانيات المتاحة، وإدارة الشركة تحرص كل الحرص على أن تكون العلاقة متينة مع المجلس البلدي، ونتشرف بالعمل تحت مظلته ورعايته.

نظرتكم المستقبلية لقطاع الصناعة والشركة الليبية للحديد والصلب بشكل خاص؟

قطاع الصناعة في ليبيا يعتبر عموما قطاعاً حديثًا نسبيا، وهو لا يزال محتاجاً إلى حضانة ورعاية من الدولة الليبية حتى يستطيع الوقوف على رجليه وشق طريقه، خصوصاً بعد عملية الانفتاح الكبير التي حدثت بالدولة بعد ثورة 17 فبراير المباركة، والذي أدى إلى اشتداد المنافسة، والتي غالبًا ما تكون منافسةً غير شريفة؛ حيث تكون على حساب الجودة، وبالذات في سوق الحديد والصلب, وبخاصة في ظل ضعف الجهات الرقابية. وفي إطار النهج الذي تتبعه كل دول العالم وفي سبيل دعم الصناعة المحلية فإنه حتى في الدول المتقدمة يتم بين الحين والآخر فرض رسوم من 10 – ٪ 15 لحماية المنتجات المحلية في حالات الإغراق واشتداد المنافسة، وهذا النهج تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية والكثير من الدول الأخرى. وفي الاتحاد الأوروبي هناك نهج آخر يتمثل في وضع قيود على دخول منتجات الصلب للاتحاد الأوروبي، باتباع نظام الحصة بصورة دورية، حيث تم فرض غرامات مالية كبيرة على الشركات التي تُدخل منتجات أكثر من الحصة المقررة.

في ليبيا تفتقد الصناعة الوطنية إلى أي نوع من الحماية أمام المنتجات الخارجية الموردة من الصين وأوكرانيا وتركيا وغيرها، مما يؤدي إلى استحواذ هذه المنتجات الخارجية على حصة كبيرة في السوق الليبي رغم انخفاض جودتها. ولكن وبحكم العامل الاقتصادي وحالة التضخم بالبلاد الذي يجعل المواطن يشتري هذه المنتجات رغم تدني جودتها، وهذا حتما ستكون له نتائج وخيمة على المباني والإنشاءات بالبلاد..نحن ندعو من هذا المنبر الجهات المختصة في البلاد إلى وضع آلية وإستراتيجية مدروسة لحماية صناعة الصلب المحلية، مع تفعيل دور الجهات الرقابية لمنع وصول منتجات الصلب منخفضة الجودة؛ لانعكاساتها على الإنشاءات والأمن القومي.

كما نود الإشارة إلى أن الشركة الليبية للحديد والصلب وغالبية الشركات الصناعية الأخرى تعاني كثيراً من بطء الاجراءات المصرفية وعملية فتح الاعتمادات، الأمر الذي ضيع عليها الكثير من الفرص وكلفها الكثير في علاقتها مع زبائنها من حيث استمرار تشغيل مصانعها. بالاضافة إلي العجز الكبير في الطاقة بعنصريها الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية والذي سبب لها خسائر كثيرة جراء توقف مصانعها وضياع فرص بالسوقين المحلي والخارجي، بالاضافة إلي انعكاساتها السلبية في عدم قدرة الشركة على توفير احتياجات الكثير من زبائنها المحليين من الصناعات القائمة على منتجاتها..كما أود الإشارة أيضاً إلي أن نجاح صناعة الحديد والصلب وزيادة اقتصادياتها يعتمد بدرجة كبيرة على الصناعات التكميلية القائمة على منتجاتها، الأمر الذي لم يحظى باهتمام كبير خلال العقود الماضية، رغم تحسنه خلال العشر سنوات الفائتة بعد سنة 2011.

وهذا يتطلب من الجهات المعنية بالدولة أن توليه عناية خاصة وتقدم الدعم والتسهيلات اللازمة لقطاع الصناعات التكميلية القائمة على منتجات الشركة، حيث أن الشركة تعتبر قاعدة وأساساً لبقية الصناعات. الصناعة في ليبيا مرشحة لممارسة دور أكبر في مشاريع التنمية وتحريك عملية الاقتصاد في حال حصولها على الدعم اللازم وحمايتها من المنافسة غير الشريفة وحالات الإغراق التي تعاني حتى منها الدول الكبرى.

دكتور محمد نشكرك جزيلا على كل ما تفضلت به، ونرجو أن يكون في هذا اللقاء الفائدة المرجوة منه.. فحجم المعلومات التي تفضلت بها ليس بالقليل، وبعضها نعتقد بأنه يحتاج إلى مزيد من التوضيح..لكن رحلتنا معك في هذه البسطة تنتهي هنا ونجدد شكرنا وتقديرنا لك وعلى الوقت التي منحتنا إياه في ظل انشغالك المستمر. وخالص التحايا للقارئ الكريم.. على أمل اللقاء قريبا.

الشركة تشكل نسيجا مجتمعيا متجانسا

قوامه قرابة 7000 عامل ينحدرون من أكثر من 60 مدينة ومنطقة ليبية،

النشاط الصناعي

وأهمية التنمية المكانية في ليبيا

التنمية المكانية تسعى إلى إستغلال وإستثمار الإمكانات والمزايا النسبية المتوفرة في كل منطقة أو مدينة

تصنف الدول على مستوى اقتصادها ويعتمد الاقتصاد على مدى التقدم في المجال الصناعي .. وتعتبر ليبيا واحدة من أهم الدول الواقعة في جنوب البحر الأبيض المتوسط من الناحية الديموغرافية مما يتيح لها فرصة جوهرية للقيام بتنمية اقتصادية عصرية عمادها التصنيع فمن جانب أنها ، ترتكز على تجارة العبور والمناطق الحرة والخدمات ، ومن الجانب الآخر تمتعها بمصادر وثروات طبيعية لتكون أحد المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية الصناعية وهذا ما يؤهلها لإنتاج سلع ذات ميزة تنافسية تغطي السوق المحلي ويصدر الفائض إلى الأسواق العالمية كذلك سيسهم في تنوع مصادر الدخل .. وتحتل التنمية المكانية مكانة خاصة في عمليات التخطيط والتطوير للتنمية الشاملة وتبرز أهميتها بعد تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة شؤون الدولة الليبية من خلال المناطق والبلديات والذي سيعتمد عليه في تحديد الإتجاه المستقبلي لأي خطة تنموية تسعى لتحقيق الرفاه للمواطنين .

م . عبدا لرزاق الهادي الماقوري

م. مفيدة الهاشمي الفيتوري

التنمية المكانية والمناطق الصناعية في ليبيا

– إن مفهوم التنمية المكانية وردت لها عدة تعريفات إلا أن جل تلك التعريفات أجمعت على أن التنمية المكانية تعني :(مجموعة العناصر التي تمثل المكان وتحديد خصائصه وتركيبه وتكوينه) للإقتصاد في أي مكان وهي بالتالي تتجسد في الجوانب المكانية للتنمية الاقتصادية.

– ويمكن تعريف المنطقة الصناعية كما جاء في دليل الأمم المتحدة لتأسيس المناطق الصناعية في الدول النامية بأنها « عبارة عن مساحة معينة من الأرض تقع ضمن النسيج الحضري للمدن وتخصيص للصناعات المختلفة كمجمع صناعي « كذلك يمكن تعريف المنطقة الصناعية بأنها «المكان المخطط والمخصص من قبل الدولة والمزود بجميع الاحتياجات الأساسية اللازمة لإقامة الصناعات وفقاً للمصادر الموجودة في إطار المنطقة الصناعية» ..

وللمناطق الصناعية العديد من الأهداف الاستراتيجية منها :

تلبية احتياجات المجتمع من مختلف السلع بجودة عالية ، والحد من الإنتشار العشوائي للأنشطة الصناعية، ودعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية وتحقيق التكامل فيما بينها ، والمساهمة في تخفيض تكاليف الاستثمار والإنتاج للمشروعات الصناعية ، وخلق فرص عمل جديدة ، وتصدير الفائض من الإنتاج ، واستقطاب ونقل المعرفة والتقنية الصناعية ودعم الأفكار والمشاريع المبتكرة ، بالإضافة إلى المساهمة في خفض التلوث البيئي ، كما أن هذه المناطق تقدم مجموعة من التسهيلات للمستثمرين مثل الإعفاءات الضريبية ،والخدمات والمزايا بهدف تشجيع واستقطاب المستثمرين المحليين والأجانب لممارسة الأنشطة الصناعية.

ولقد أنشئت الهيئة العامة للمناطق الصناعية سنة 2006 م ،وهي مؤسسة مستقلة تتبع وزارة الصناعة والمعادن حاليا، وتهدف الهيئة إلى تأسيس مناطق صناعية في ليبيا والإشراف عليها ، حيث تم إنشاء حوالي 43 منطقة صناعية في ليبيا تختلف نسبة الإنجاز في كل منطقة من هذه المناطق ، وبنغازي من المناطق الصناعية التي تشتغل بشكل جزئي ، والشكل التالي يوضح التوزيع الجغرافي لهذه المناطق.. ونتيجة الدور الأبوي الذي تبنته الدولة الليبية متمثل في الإقتصاد الاشتراكي الذي سيطر على الدولة بشكل مباشر خلال العقود الاربع السابقة ، بالإضافة إلى الظروف التي مرت وتمر بيها البلاد كل ذلك أسهم في غياب التمويل عن هذه المناطق الصناعية .

التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في ليبيا

– تعد مواقع المشاريع الإستثمارية سواء كانت مشاريع فردية أو

مجمعات صناعية كبيرة واحدة من المؤشرات التي تعكس التنمية المكانية والتي تتمثل بتوزيع القوى العاملة الصناعية والقيمة المضافة لرؤوس الأموال المستثمرة حسب المدن والمناطق.

– تعد الفرص الإستثمارية المتوفرة في العديد من المدن الليبية في عدة مجالات منها الصناعات الإستخراجية مثل : الجبس – الحصو – الكلس – الحجر والرمال – أطيان الأسمنت والحديد وهي موزعة على مختلف المدن والقرى الليبية وهي فرص لقيام مشروعات إستثمارية في مجال صناعة الأسمنت والطوب الحراري وصناعة الحديد والملح والزجاج ..... إلخ ، وتعتبر فرصة أمام الحكومة الليبية لتصحيح الهيكل المكاني للتنمية باتجاه توزيع الأنشطة الصناعية بشكل أكثر توازناً وتكاملاً وبما يتناسب مع الميزات والخصائص الاقتصادية لكل مدينة أو منطقة وما يترتب على ذلك من تقليل الفوارق التنموية بين المدن المختلفة وبين الحضر والريف .

أهداف التنمية المكانية

تهدف التنمية المكانية بالدرجة الأولى إلى تقليل الفوارق الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية بين المناطق والمدن (من ناحية) وبين المناطق الحضرية والريفية (من ناحية أخرى) .

وبذلك فإن التنمية المكانية تسعى إلى إستغلال وإستثمار الإمكانيات والمزايا النسبية المتوفرة في كل منطقة أو مدينة .

ومن ثم توزيع عائدات عملية التنمية بشكل متوازن وعادل بين مدن ومناطق الدولة تحقيقاً لمبدأ التنمية المتكاملة ولهذا فإن أهداف التنمية المكانية تعد من الأهداف القومية للدولة.

نؤسس لصناعة وطنية متميزة قادرة على المنافسة عالميا في بيئة محفزة تصبح فيها ليبيا قطبا إقتصاديا جديدا في المنطقة

ومن أهم الأهداف التي تسعى التنمية المكانية إلى تحقيقها وهي :-

1.تحقيق التوازن بين المناطق بشكل يوفر التقارب في متوسط الدخل ومستوى المعيشة .

2.توطين مجالات الصناعة وتوزيع الخدمات وتخفيض حدت البطالة .

3.تحسين مستوى النشاط الإقتصادي لرفع معدل النمو الإقتصادي .

4.تحقيق الإستقرار المكاني للسكان ووضع حد للهجرة نحو المدن .

دور وزارة الصناعة والمعادن في التنمية المكانية :-

ايمانا من أن الصناعة من أهم القطاعات الدافعة للنمو الاقتصادي وتبذل الوزارة جهودا كبيرا للرفع من مستوى إنتاجية المصانع والوحدات الإنتاجية من خلال تذليل الصعاب التي تواجه مثل هذه الوحدات لتحقيق المستهدف من إنتاجها , وتسعى الوزارة مع الجهات ذات العلاقة بتطوير القطاع الصناعي ليكون رافدا للاقتصاد الوطني ، كما تعمل على تهيئة بيئة محفزة على توطين الاستثمار وجذب المشاريع ذات القيمة المضافة العالية للاقتصاد الوطني ، وتشارك إدارة التنمية الصناعية بالوزارة في كثير من اللجان الفنية وتقدم الدراسات والرأي الفني والمقترحات والمبادرات حيال كثير من قضايا التنمية الصناعية ، كما تسعى الإدارة بمتابعة نشاط وعمل الشركات الصناعية التابعة للوزارة .

•وقد وضعت الوزارة على عاتقها الأخذ بأسباب النهوض بالصناعات القائمة والعديد من الصناعات في كافة المجالات أيمانا من رؤيتها لإقامة صناعة وطنية متميزة قادرة على المنافسة محليا وعالميا في بيئة محفزة تصبح فيها ليبيا قطبا إقتصاديا جديدا في المنطقة.

وقد تبنت وزارة الصناعة والمعادن في خطتها الاخيرة 2022 م أهدافا من شأنها رفع حصة الصناعة من الناتج المحلى الاجمالي والمشاركة في تنويع الاقتصاد الوطني ، وأهتمت بمتطلبات توسيع الاستثمارات من خلال وضع هدف لتحديث دراسات التنمية المكانية الصناعية في كل المناطق ، سعيا لتحقيق تنمية صناعية مستدامة .

•إن الدور المتميز التي تعتمد عليه الوزارة يقتصر على الرعاية والتحفيز وتقديم المساعدات والمزايا المنصوص عليها في قانون التنظيم الصناعي رقم (22) لسنة 1989 م لاستقطاب المستثمرين إلى جانب الرقابة والإشراف وفقاً للتشريعات النافذة .

الخلاصة :

1.. إن رسالة الوزارة هي تحقيق تنمية مكانية صناعية من خلال خلق فرص الإستثمار في جميع المناطق الليبية وفقاً للإستغلال الأمثل للمواد الخام المحلية سعياً لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة.

2.. إنه من خلال إعادة توزيع الإستثمارات جغرافياً بين المناطق بشكل متوازن وعادل يؤدي إلى الوضع الإقتصادي والإجتماعي لكافة أفراد المجتمع لمبدأ التنمية المتكاملة.

3.. إنه من الأهداف الأساسية التي تسعى التنمية المكانية إلى تحقيقها هو توسيع القاعدة الصناعية لتحسين مستوى النشاط الإقتصادي ولرفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

4.. إن تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة شؤون الدولة من خلال التقسيم الحالي للبلديات سيساهم في تحديد الاتجاه المستقبلي لأي خطة تنموية في مجال الإستثمار الصناعي غير النفطي سعياً لتحقيق التنمية المكانية للإستثمار الصناعي وبالتالي تحقيق الرفاه للمواطنين.

5.. إن متطلبات توسيع الإستثمارات وزيادة مساهمتها في التنمية المكانية يتطلب زيادة منح مزايا وإعفاءات ضريبية إضافية للمناطق والمشروعات المنخفضة للجذب الإستثماري سعياً لتحقيق توازن تنموي بين مناطقها.

أهمية مكتب السجل الصناعي العام بوزارة الصناعة والمعادن

واجراءات استصدار شهادة إثبات القيد للنشاط الصناعي

يُعني بالقيد في السجل الصناعي كل من يمارس نشاطاً صناعياً مهما كانت صفته القانونية وفقاً لقانون النشاط التجاري رقم (23) لسنة 2010م ميلادي وقانون التنظيم الصناعي رقم (22) لسنة 1989ميلادي والقانون رقم (9) لسنة 2010 ميلادي بشأن تشجيع الاستثمار .وأي تشريعات نافذة أخرى (شركات - نشاط فردي- نشاط أهلي وأسري) وكافة الانشطة الصناعية التي حصلت على ترخيص صناعي ، حيث تعتمد نماذج السجل الصناعي والنماذج ذات العلاقة تنفيدا لقرار مجلس الوزراء رقم(87) لسنة 2021م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة الصناعة والمعادن وتنظيم جهازها الاداري والذي أناط بمكتب السجل الصناعي العام التابع لديوان الوزارة القيام بعملية التسجيل .

هشام فرحات أبوشوفة جبران

الاجراءات المتبعة والخطوات التي ينبغي أن يتم بها استصدار التراخيص الصناعية وشهادة إثبات القيد بالسجل الصناعي العام للوحدات الانتاجية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق القوانين والقرارات والتشريعات النافذة هي:-

أولا:- استصدار التراخيص الصناعية

يقدم صاحب المشروع طلباً كتابياً مبيناً فيه معلومات أولية عن نوع المشروع وصفته وحجم المشروع والتكاليف الاستثمارية للمشروع ونوع الانتاج ..الخ مرفقاً به المستندات التالية للحصول على الموافق المبدئية عن أن توفر المستندات التالية.

دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع صادرة من مكتب معتمد.

توفير مستندات الآلات الخاصة بالمشروع .

صور بطاقات التعريف لأصحاب المشروع.

تعبئة نموذج الطلب.

تدرس اللجنة المختصة والمشكلة من قبل مدير مكتب السجل الصناعي العام الطلبات للبث فيها وإصدار الموافقات المبدئية للمشروعات طبقاً لضوابط ومعايير محددة من حيث أهمية احتياج السوق للسلعة المنتجة والمساهمة في خلق فرصة عمل جديدة ومدى تأثيرها السلبي على البيئة.

ووفق محضر اجتماع يعقد دورياً .وهذه الموافقة تعطى كتابياً لغرض استكمال باقي إجراءات الترخيص.

يطلب من صاحب المشروع إحضار المستندات التالية:-

رسم تخطيطي للموقع بمقياس رسم (1:200) معتمد من مكتب التخطيط العمراني مبيناً فيه صالات الانتاج ومخازن المواد الأولية والانتاج النهائي والمرافق الأخرى.

إحضار ما يفيد ملكية الأرض أوعقد إيجار الموقع.

خريطة موضوعية لموقع المشروع.

إفادة من مكتب التخطيط العمراني بأن المبنى يناسب نوع النشاط أما بالنسبة للمشروعات الواقعة خارج المخطط العام فيجب إحضارإفادة بنزع الصبغة الزراعية .

شهادة من مصلحة الضرائب والضمان الإجتماعي وغرفة التجارة والصناعة.

شهادة سلبية (الإسم التجاري).

الشهادة الصحية بالنسبة للأنشطة الغذائية.

صورة من النظام الاساسي وعقد التأسيس للشركات .

دفع الرسوم المقررة بموجب إيصال مالي(م.ج.5) .

بعد استيفاء المستندات المطلوبة يقوم مكتب السجل الصناعي العام باستصدارالترخيص الصناعي بصلاحية (5) سنوات من تاريخ الاصدار.

ثانياً :-إصدار الإذن بالتشغيل

يقوم صاحب المشروع بإخطار المكتب المختص بما يفيد استكمال المشروع وأن الآلات جاهزة لعمليات التجريب الإبتدائي لغرض الحصول على قرار الاذن بالتشغيل.

يُعد تقرير فني من خلال الزيارة الميدانية للمشروع من قبل المكتب المختص لمعاينة الموقع وحضورتجارب التشغيل ومعاينة المنتج وعلى ضوء نتيجة التقرير يصدر المكتب قرار بإذن التشغيل من عدمه.

ثالثاً:-إجراءات القيد بالسجل الصناعي:-

بعد اصدار الترخيص الصناعي يجب على صاحب المشروع التقدم

هناك تصنيفات خاصة حسب النشاط الذي انشئ له المشروع وهذه الانشطة تدرج تحت قطاعات عامة، مثل الصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية والهندسية والبلاستيكية والالكترونية وغيرها. وتدرج الأنشطة كل حسب مجاله تحت هذه القطاعات العامة مما يساعد على إنشاء قاعدة بيانات شاملة ودقيقة ومنظمة يتم الرجوع إليها في استخراج القوائم العددية والاحصائية وحيث أن القطاع الصناعي يعتبر من أهم القطاعات التي تساهم بشكل كبير في توفير العديد من فرص العمل للشباب ومن تم تخفيض معدلات البطالة، حيث تعتبر رافد من روافد الاقتصاد الوطني.

بطلب لغرض الحصول على شهادة إثبات قيد في السجل الصناعي وفق النموذج المطلوب مرفق بالمستندات الاتية:-

صورة من قرار الترخيص الصناعي ساري المفعول .

صورة مستخرج من السجل التجاري

صورة من شهادة التسجيل بغرفة التجارة والصناعة والزراعة .

صورة من النظام الاساسي بالنسبة للشركات .

صورة من عقد تأسيس بالنسبة للأنشطة الأهلية .

بعدها يقوم مكتب السجل الصناعي العام بإصدارشهادة إثبات القيد بالسجل الصناعي على أن تجدد الشهادة سنوياً وفق نماذج طلب التجديد.

تعتبر مؤسسات التعليم التقني من أهم روافد قطاع الصناعة بالعنصر البشري من الفنيين والمهندسين التقنيين، وفي ذات الوقت تعمل المؤسسات الصناعية على خلق فرص العمل لخريج هذه المؤسسات التعليمية وبناء قدراته والمساهمة في دعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والناشئة والصناعات الاستراتيجية،

ربط العملية التعليمية بالمؤسسات الصناعية

لتحقيق الربط بين العملية التعليمية والمؤسسات الصناعية علينا الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي الفجوات بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات قطاع الصناعة؟ وكيف يمكن معالجتها؟
- ماهي الآليات المناسبة للربط بين المؤسسات التعليمية وقطاع الصناعة؟
- ماهي المخرجات والمجالات والتخصصات المستهدفة التي يتطلبها قطاع الصناعة؟
- ماهي أهم مؤشرات الأداء التي يجب قياسها عند تنفيذ استراتيجية وآليات الربط؟ وكيفية متابعتها؟
- ماهي التجارب السابقة التي تم إتباعها للربط بين قطاع الصناعة والمؤسسات التعليمية والبحثية؟ بالجوانب التجارية لتحقيق عوائد مالية بالرغم من التحديات القانونية بالخصوص.

د. عبدالحميد عبدالسلام الشريف

أ. د. مجدي التومي الشيباني

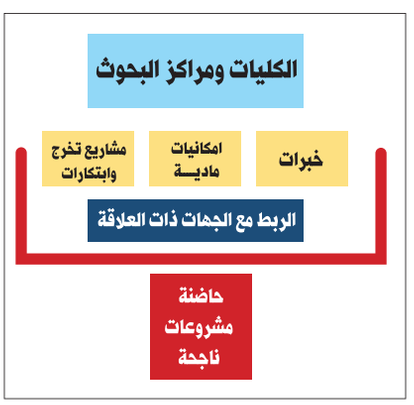

الخطط والبرامج:

عدم وضوح لرؤية واستراتيجية وطنية وتفصيلية لقطاع الصناعة مما يترتب عليه فجوة معلوماتية حول المسار المستقبلي للقطاعات الإنتاجية والخدمية والاحتياجات الطارئة للمهارات، وصعوبة تحديد عوائد الاستثمار في مجموعة معينة من المهارات، والاعتماد على الاستثمار في المهارات على المدى القصير من منطلق عزوف الأفراد عن الاستثمار في مهارات ذات العوائد غير المؤكدة وطويلة الأجل، لذا قد يتأثر تحفيز الطلاب للمشاركة في تجربة تعلم طويلة الأمد بمسألة المردود المشكوك فيه لتلك التجربة.. نقص في نوعية أعضاء هيئة التدريس المتخصصين والمؤهلين في مجالات التعليم التقني والمهني وكذلك محدودية سلم الرواتب المقدمة، قلة وضعف مقدمي برامج التدريب والتأهيل لأعضاء

الفجوات:

ان غالبية مؤسسات التعليم التقني تفتقر للإمكانيات والتجهيزات المعملية والورش التي تحتاجها البرامج التعليمية النظرية الحديثة، كما تعاني من نقص في المهندسين والفنيين والمدربين لتقديم الجزء العملي بفاعلية ووفقاً للخطة الدراسية، وغياب المهارات اللينة عن معظم البرامج التعليمية، وضعف إتقان اللغة الإنجليزية بين أعضاء هيئة التدريس والمهندسين والفنيين والطلاب، حيث أن الدراسات بينت أنه بحدود 10 ٪ – 30 ٪ فقط يمكنهم القراءة والكتابة باللغة الإنجليزية بصورة جيدة. بالإضافة الى ذلك، افتقار القدرات المميزة في المستويات القيادية والتي من المفترض أن تمتلكها مؤسسات التعليم التقني، ضعف النشاط البحثي وغياب البرامج التدريبية وقياس الأداء وتأكيد الجودة للبرامج التعليمية وعدم الاهتمام بحثية متخصصة داخل الجامعات وتكون تبعيتها الإدارية والمالية لشركات الاتصالات وبقية القطاعات وتبعيتها الاكاديمية والفنية للجامعات. حيث يتم إدارتها وفقاً لنموذج للحوكمة يضمن تحقيق أهداف ومصالح الجامعات والقطاعات المستفيدة من مخرجات هذه المراكز.. نجح المعهد العالي للصناعة بأن يكون المركز رقم 21 التابع لجنوب إفريقيا والوحيد من خارج جنوب إفريقيا.

تجربة الجمهورية المصرية:

أطلعنا على نموذج جديد للتعاون بين مؤسسات التعليم العالي والجامعات المصرية من خلال برامج التدريب الميداني والتي تتطلب من الطالب ضرورة أن يقضي ما يعادل 100 ساعة دراسية داخل المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية

بإشراف مباشر ودقيق من القسم أو الكلية التابع لها. حيث تم إصدار قرار جمهوري يفرض على المؤسسات الخدمية والإنتاجية استقبال الطلاب وتنظيم برامج التدريب الميداني..

معظم الجهات رأت في هذه الخطوة فرصة للتعرف على جودة مخرجات المؤسسات التعليمية وإمكانية التعاقد مع الكفاءات بعد التعرف عليها ضمن البرنامج التدريبي وكذلك يتيح هذا البرنامج للجامعات للتعرف عن قرب عن استراتيجيات واحتياجات القطاعات الإنتاجية والخدمية من المهارات والتخصصات.

الحاضنة الصناعية:

إن المصادر الطبيعية ناضبة والمعرفة مصدر متجدد ينمو بالاستخدام والتوظيف والابتكار، ولذلك هناك حاجة للاستفادة من مقدمي برامج التطوير والتأهيل لأعضاء هيئة التدريس خارج ليبيا. وكذلك محدودية الوصول الى الخبرات العالمية أو المغتربين في ليبيا من ذوي خبرة بسبب التحديات السياسية والأمنية.

عدم وجود نظم لقياس جودة وفاعلية وأداء البرامج التعليمية والبحثية، كل ذلك يحتم على الدولة وضع الخطط والبرامج اللازمة لتفعيل هذا القطاع.

تجارب محلية:

تجربة المعهد العالي للصناعة (كلية التقنية الصناعية حالياً)،

عند تأسيس المعهد كان يضم مجموعة من التخصصات الدقيقة التي يحتاجها قطاع الصناعة لم تكن متوفرة ببقية المؤسسات التعليمية، على سبيل المثال: الصناعات الالكترونية – صناعة مواد البناء – صناعة النفطية والكيميائية – صناعات الحديد والصلب – الصناعات البلاستيكية. حيث كان يتم تنفيذ الجانب العملي (جزئياً أو كلياً) للمقررات الدراسية بالمصانع العامة والخاصة، وتنفيذ مشاريع التخرج للطلاب بإشراف مشترك بين عضو هيئة التدريس بالمعهد ومشرف مشارك من قطاع الصناعة، وكذلك تشجيع الطلاب بأن تكون مواضيع بحوث التخرج وغيرها من البحوث التطبيقية على علاقة بالمشاكل التي تواجه قطاع الصناعة، وكان المعهد يمتلك شبكة من العلاقات المباشرة بأغلب المؤسسات الصناعية حيث كان يشارك أعضاء هيئة التدريس في لجان وفرق التطوير وبرامج التدريب وورش العمل والمؤتمرات التي كان ينظمها قطاع الصناعة، ويعتمد على مجموعة من المتعاونين من حاملي المؤهلات العليا كأعضاء هيئة التدريس والمهندسين العاملين بقطاع الصناعة لتدريس العديد من المقررات الدراسية النظرية والعملية، وكان جميع الطلاب المنتسبين للمعهد مدعومين مالياً للدراسة بالمعهد وتتكفل جهاتهم بسداد تكاليف الدراسة مما شكل إيراداً مضموناً للمعهد.

تجارب دولية:

تجربة جنوب أفريقيا:

تم الاطلاع على تجربة جنوب إفريقيا في مجال البحوث التطبيقية من خلال الربط بين جامعات وشركات الاتصالات، وقد تم ذلك من خلال تأسيس مراكز دعم إنشاء الحاضنات بأنواعها وبالأخص بالكليات التقنية والمراكز البحثية وبرامج دعم المبدعين الصناعيين.

دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وتطوير اليات تمويلها. اعتبار غرف التجارة والصناعة ومراكز المعلومات كحاضنات اعمال تبني سياسات وطنية للتحول لاقتصاد المعرفة والتكنولوجيا الحديثة.

دعم مشروع إقامة الحاضنة الصناعية والتكنولوجية كنموذج اولي يعمم لاحقا وتخصيص الميزانية اللازمة له.

الاستفادة من تجربة وموارد البنك الاسلامي للتنمية والمؤسسات الدولية.

مصراتة كأحد الأدوات المهمة لربط التعليم العالي بمؤسسات الصناعة والقطاعات المختلفة وكأداة لتطوير التعليم التقني وخلق تنمية مستدامة تجربة الحاضنات الصناعية والتكنولوجية دورها المهم في التنمية المستدامة من خلال خلق مشاريع جديدة وتنمية القائم وتحويل الافكار لمشروعات ناجحة.

ويعتبر مشروع الحاضنة الصناعية والتكنولوجية بكلية التقنية الصناعية أحد المشاريع المشتركة ما بين الكلية وهيئة النهوض بالصناعة الوطنية.

التوصيات :

- **نقترح بان ترتكز آلية الربط على إشراك الخبراء والمهندسين من ذوي المهارات العالية في العملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي في تصميم وتطوير وتنفيذ البرامج التعليمية وفق معايير الجودة التعليمية وخاصة للجزء العملي.**
- **ضرورة قضاء طالب جزء من البرنامج التعليمي من خلال برامج التدريب الميداني لمدة تعادل 100 ساعة دراسية داخل المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية بإشراف مباشر ودقيق من القسم أو الكلية التابع لها.**
- **ضرورة إصدار قانون أو قرار من مجلس الوزراء يفرض على المؤسسات الخدمية والإنتاجية استقبال الطلاب وتنظيم برامج التدريب الميداني. مع ضرورة وضع الحوافز والمكافأة المالية والتسهيلات والتي من شأنها تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في بناء القدرات البشرية الوطنية وتطوير البرامج التعليمية.**
- **وضع لوائح ومؤشرات للقياس لمدى تعاون الشركات مع البرامج التعليمية والتدريب الميداني وربطها بمجموعة من التسهيلات والحوافز.**
- **ضرورة تشجيع البحوث التطبيقية داخل الجامعات بتمويل وإشراف القطاعات الإنتاجية والخدمية. تخصيص ميزانيات خاصة للمؤسسات التعليمية لتحفيزها لتطوير مخرجاتها لموائمة متطلبات قطاع الصناعة وفقاً لمؤشرات للأداء يتم قياسها بشكل مستقل.**

الصناعات التقليدية

مفهومها، ومميزاتها، وتطويرها، والجدوى منها ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، والاستفادة من تجارب الاخرين في مجالها.

منذ ان وجد الانسان على هذه الأرض وحتى يتمكن من العيش وتستمر حياته عليها كان لازما عليه أن يكدح وينتج كي يوفر حاجاته الضرورية وبهذا بدا الانسان شيئا فشيئا يبتكر ويصنع ويتخذ أساليب عديدة ومتنوعة للسيطرة على محيطه، وتخيره لتوفير حاجاته وحل مشاكله اليومية حتى يحيا ويحسن من مستوى معيشته.. وهكذا ظهرت الصناعة في حياة الانسان، وقد تمكن الانسان بفضل قدراته المتزايدة التي أودعها الله فيه ـالجسمية والعقلية. تمكن من السيطرة على بيئته وما فيها، وأن يزيد سيطرة وتمكنا منها مع عدم تقدم الزمن وأن يلم أكثر باحتياجاته المتجددة في ظل الحضارة والتقدم حتى وصل الى ما هو عليه اليوم عبر مسيرته الطويلة.

علي ابولسين

مفهوم الصناعات التقليدية:

تطور الانسان وتقدم في مجال الحضارة تقدما هائلا وعظيما، وما الصناعات الا مظهر من مظاهر الحضارة بل هي وسيلتها الأولى، وهي كذلك الميدان الواسع للتطبيق العلمي لما وصل اليه العلم ، وقد تقدمت وتطورت الصناعات تقدما كبيرا في شتى المجالات ..وبعض من تلك والتي كانت وليدة الحاجة، وانبثقت عن البيئة والمحيط وارتبطت بهما ارتباطا وثيقا ، واتخذت حرفوا ومصدر للعيش ، وكانت فب الأصل أساسية صارت تسمى الصناعات التقليدية .

مميزات الصناعات التقليدية:

تمتاز الصناعات التقليدية بأنها تراث حضاري يجسم المظاهر الحياتية والمراحل الحضارية لأى مجتمع نشأت فيه، حيث تعبر عن مظاهر مختلفة للحياة في الأشكال والرسومات والزخارف والنماذج التي تظهر في منتجات الصناعات التقليدية والتي هي من وحى البيئة، وطبعها العامل الحضاري والتاريخي بطابعه الخاص فهي أحيانا تمثل ملاحم جهادية واحيانا تعبر عن سلوكيات المجتمع التي انبثقت عنه المواهب التي ابتكرتها ، واحيانا أخرى تأتى في لوحات فنية تأخذ مكانا بارزا في رغبات الناس لما من جمال فني أخاد .

الصناعات التقليدية في بلادنا

نالت الصناعات التقليدية في الوطن العربي في العهود الأولى للدولة الإسلامية نصيبا كبيرا من الاهتمام والرعاية، وعل الأخص في عهد الدولة الأموية ثم العباسية.. فشيدوا المصانع في الكثير من مدنهم وفي دمشق وبغداد ومصر وفي بلاد المغرب والأندلس.. وكانت منتوجات تلك الصناعات تقدم كهدايا ثمينة، وتستعمل كذلك لسد حاجاتهم في حياتهم اليومية وقد بلغوا في تلك الصناعات درجة كبيرة من الاتقان والتفوق والإبداع ، والتي لازالت تشاهد فيما بقى منها الى اليوم ، والموجودة في كثير من مدن العالم ومتاحفها ..وقد ساعدت الفتوحات الاسلامية خارج الوطن العربي والتي امتدت شرقا غربا على انتشار تلك المصنوعات ... فخلقت لنا تراثاً حضارياً عظيماً يشير الى ما وصل المسلمون في تلك الحقبة الزمنية ، في الحضارة والثقافة والعلم ، ولم تستطع أي دولة بعدهم أن تزيل ما خلفوه من اثار ، كما هو الحال في بلاد الأندلس مثلا .

وبما ان بلادنا هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي فقد أخذت نصيبا كغيرها في الصناعات التقليدية منذ زمن بعيد ، ومما ساعد على ذلك موقعها الجغرافي الهام ، حيث كانت ممراً للقوافل التجارية وحلقة وصل بين القارة الأفريقية وأوروبا ، وكذلك من والى المشرق والمغرب العربيين ، حيث يجد الزائر أو العابر في المدن الليبية ، وخصوصا الساحلية منها تراثاً حضاريا وتاريخيا عتيق الجدور في كل مناحي الحياة ، وخاصة في صناعاته التقليدية والدارس للصناعات التقليدية ومنتوجاتها يجد فيها تجسيداً لأصالة هذا الشعب وتعبيرا عن بيئته وما فيها من جمال في مدنه وواحاته وما في صحرائه الواسعة صفاء وقوة ، ونجد ان أعضاء من افراد هذا الشعب ومن أسره

كانت ولاتزال تتخذ من الصناعات التقليدية حرفاً ووسيلة للرزق ، وبالرغم من تقدم الصناعات الحديثة المتطورة والتي كانت من أسباب تقلص صناعاتنا التقليدية وعدم تطويرها فإنها لازالت باقية في كثير من مدننا وفي اريافنا وواحاتنا .

تطوير الصناعات التقليدية وجعلها ذات جدوى

لتطوير الصناعات التقليدية في بلادنا وجعلها ذات جدوى في الكثير من مظاهر الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتربوية، لابد ان تتخذ كل السبل لنصل بها الى ذلك وأخص منها الخطوات التالية: -

1. إيجاد دراسة وبحوث علمية واسعة وشاملة توصلنا الى الأسلوب الأمثل لتطوير الصناعات التقليدية وجعلها ذات جدوى وربط حاضرها بماضيها وجعل منتوجاتها ظاهرة وواضحة في حياتنا اليومية باعتبارها تراثاً حضارياً وتاريخياً يجب المحافظة عليها، ولأنها أداة مهمة لتصوير شخصيتنا وإظهارها.
2. انشاء مراكز تدريب في مجال الصناعات التقليدية تتولى إضافة الى عملية التدريب اكتشاف المواهب في هذا المجال والأخذ بيدها الى ان نصل بها الى درجة كبيرة من التفوق والإبداع.
3. ترغيب المواطن الليبي في هذه الصناعات وجعله يقبل على تعلمها، وتسهيل الانتساب الى مراكز التدريب الخاصة بها، وإيجاد الحوافز التشجيعية لمنتسبيها مادياً ومعنوياً، وايفاد المتفوقين في دورات دراسية لبعض الدول ذات الشهرة في هذا المضمار.

الصناعات التقليدية

في بلادنا يجب المحافظة عليها لأنها أداة مهمة لتصوير شخصيتنا وإظهارها

لابد بالإضافة الى ما تقدم من اتخاذ خطوات أخرى لضمان مستقبل زاهر للصناعات التقليدية وللمتدربين عليها، وهي:

أ- تربية المواطن الليبي وتوعيته إعلاميا وبشتى الوسائل الاخرى المتاحة على الاهتمام بالصناعات التقليدية ومنتوجاتها والمحافظة عليها باعتبارها تراثا تاريخياً وحضارياً، وعليه أن يتخذ من منتوجاتها وسيلة لسد كثير من حاجاته اليومية في مسكنه وملبسه ومأكله وفي بيته وفي مكتبه ..الخ، فهي الوسيلة الأولى لإبراز شخصيته كعربي ليبي مسلم من ناحيته ،ولجعله يعتمد في سد كثير من حاجاته اليومية على ما تنتجه بلاده من جهة أخرى .

ب- اظهار أن الصناعات التقليدية- كما لا يخفى- وسيلة قوية من وسائل التثقيف وشحذ القوى الفكرية وتنمية المواهب، ومجال واسع لاكتساب المهارة واللياقة اليدوية والتي تساعد على الانتاج، وبخاصة للنشئ.

ج- التسويق، وهي عملية هامة جدا اقتصاديا ، ولابد منها ، وان توضع على أسس دراسة علمية ضمانا لرواج الصناعات التقليدية وبالتالي تطويرها وازدهارها يضاف الى ذلك إيجاد أسواق خاصة بتلك المنتوجات في كل مدينة ما امكن ، وإقامة معارض سنوية لها .

د- توفير المادة الخام والمعدات والأدوات لهذه الصناعات.

هـ- ربط الصناعات التقليدية بالصناعات الخفيفة باعتبار الواحدة منها مكملة للأخرى في المواد الخام والمعدات والآلات والتدريب والتسويق .....الخ.

الاستفادة من تجارب الآخرين في مجال الصناعات التقليدية

هذا ولا يفوتني أخيرا أن أقول: أنه من المهم والمفيد في أمر الصناعات التقليدية أن نستفيد من تجارب البلدان الأخرى، وخاصة العربية والمغاربية منها بصورة أخص اذ انها سبقتنا في هذا، ولاشك أن خبرتها تفيدنا كثيراً في عملية تطوير الصناعات التقليدية وجعلها ذات جدوى ، ويمكننا ان نصل الى ذلك عن طريق الزيارة والاطلاع ، وإقامة لقاءات بحث ودراسة وتبادل المعلومات والخبرات ،،الخ .

في سطور

تأسست كلية التقنية الصناعية مصراتة باسم المعهد العالي للصناعة بقرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (35) لسنة 1988م، وبدأت الدراسة في فصل الخريف للعام الدراسي 1989/1990م. وفي سنة 2010م تم ترفيع المعهد إلى كلية تقنية..وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (899) لسنة 2022م بشأن نقل تبعية كلية التقنية الصناعية مصراتة الى وزارة الصناعة والمعادن، وكذلك صدر قرار وزير الصناعة والمعادن رقم (38) لسنة 2023 م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للكلية.

كلية التقنية الصناعية مصـ

عميد الكلية: د. عبدالحميد عبدالسلام الشريف

كلية التقنية الصناعية مصراتة هي إحدى الكليات التقنية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن، حيث تتميز الكلية بسمعة طيبة في الوسط العلمي المحلي والدولي مبنية على ارتباطها بعلاقة وطيدة ومتجددة مع المؤسسات العلمية والصناعية على المستوى الوطني والدولي، وتقدم كلية التقنية الصناعية لطلابها وروادها مجموعة من البرامج التقنية الأكاديمية والتدريبية والدراسات العليا والبحث العلمي النابعة من خبرة متواصلة في هذا المجال لأكثر من ثلاثين عاماً من البذل والعطاء والمساهمة في بناء المجتمع بإعداد أفضل الخريجين في مجموعة من التخصصات الهندسية التقنية الصناعية.

أهداف الكلية:

تهدف الكلية إلى أن تكون مؤسسة أكاديمية تقنية بحثية استشارية وتدريبية في المجالات الهندسية، وتسهم في تأهيل وتطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية التي تشارك في بناء المؤسسات الصناعية والخدمية، كما تهدف الكلية إلى إجراء الدراسات والبحوث وتقديم المشورة الفنية لحل المشاكل التقنية والفنية التي تواجه تلك المؤسسات والمساهمة في نشر الوعي الصناعي.

نظام الدراسة:

تتبع الكلية النظام الفصلي ويغلب على مناهجها الطابع التقني.

القبول:

تقبل الكلية حملة شهادة الثانوية القسم العلمي أو ما يعادلها الذين تنطبق عليهم شروط القبول بالجامعات والمعاهد العليا.

الأقسام العلمية:

تضم الكلية عدد أربعة أقسام علمية هي:

القسم العام

قسم الهندسة الإلكترونية بثلاثة شعب:

هندسة الحاسوب

هندسة الاتصالات

تقنية المعلومات

قسم الهندسة الكهروميكانيكية بأربعة شعب:

نظم القوى الكهربائية

نظم القوى الميكانيكية

التحكم الآلي

الطاقات المتجددة.

الهندسة الصناعية (شعبة هندسة الإنتاج وضبط الجودة).

وتسعى الكلية خلال الفترة القادمة بمشيئة اللّه تعالى بتفعيل شعبة الإدارة الصناعية، واستحداث شعبة الميكاترونكس والتصنيع.

البرامج التعليمية:

تنقسم البرامج التعليمية والتدريبية بالكلية إلى:

برامج تعليمية:

دبلوم تقني

بكالوريوس تقني

ماجستير تقني

دكتوراه تقني

برامج تدريبية :

ـــــــــــراتـــــــــة

أولت الكلية التدريب أهمية من خلال إنشاء قسم للتدريب الذي أصبح من أهم مراكز التدريب بالمدينة حيث قام بتدريب أكثر من عشرة آلاف متدرب في مجالات مختلفة منذ تأسيسه سنة 1994م، بالإضافة الى الاشراف على تنفيذ بعض الورش والندوات منها:

ندوة "الصناعة الليبية بين الواقع ومواكبة العصر» عام 1996.

ندوة الصناعة الثانية بعنوان «التحديات التي تواجه الصناعة الليبية» عام 1999.

ندوة العمران تجسيد للثقافة عام 2005.

ورشة عمل «شبكات اتصالات الجيل القادم» عام 2007.

ورشة عمل «دور التدريب في بناء مؤسسات الدولة» عام 2018.

ورشة عمل « دور مكاتب وإدارات الإعلام بمؤسسات الدولة وآليات الوصول مع الجمهور وأدوات قياس ومتابعة الرأي العام « عام 2019.

المعرض الوطني الأول للمبدعين والمخترعين التقنيين عام 2022.

محاضرات وندوات ومؤتمرات:

قامت الكلية بعقد عدة ندوات ومؤتمرات علمية في المجالات الهندسية بالإضافة لعدة مواسم ثقافية للمساهمة في نشر المعلومات العلمية والثقافية.

التجهيزات والمعامل:

تضم الكلية مجموعة من المعامل المجهزة بالمعدات والأجهزة اللازمة لتغطية الجانب العملي للمقررات الدراسية والبرامج التدريبية في المجالات الهندسية. بالإضافة إلى مكتبة تحتوي على أكثر من 9600 عنوان مصنفة حسب مجالاتها، ومدرج يخدم المدينة بأكملها كونه مرفقاً حيوياً.

أعضاء هيئة التدريس والمهندسين:

يوجد بالكلية عدد (50) عضو هيئة تدريس من حملة الماجستير والدكتوراه بالإضافة إلى عدد (25) معيدا ومهندس للإشراف على معامل الكلية ومساعدة أعضاء هيئة التدريس لتنفيذ الجانب العملي والتمارين.

الدراسات العليا:

أنشأ قسم الدراسات العليا بالكلية سنة 1995م وقد تخرج من القسم أكثر من ثمانون خريجاً ويدرس حالياً بالقسم ما يقارب خمسة وثلاثون طالباً.

اتفاقيات التعاون: نظراً لأهمية التعاون المشترك قامت الكلية بتوقيع عدة اتفاقيات تعاون مع المؤسسات التعليمية والمؤسسات الصناعية والخدمية.

المرافق الخدمية:

يوجد داخل حرم الكلية فندق تملكه الكلية، ويتكون من عدد من الغرف والشقق.

كما يتوفر لدى الكلية مدرج يتسع لحوالي 250 شخصا، ومجهز بمنظومة صوتية حديثة ومنظومة عرض مرئي ولقد عقد بالمدرج العديد من النشاطات والمؤتمرات، بتنظيم من الكلية ومن خارجها ويعتبر المدرج مرفق حيوي يخدم الكلية وأيضا يخدم المدينة وليبيا.

مكتبة الكلية:

تعتبر مكتبة الكلية من المكتبات المتميزة في المنطقة، حيث تتربع على مساحة كبيرة، ومهيأة بجميع وسائل الراحة من أثاث وتكييف، بحيث توفر للطالب أجواء هادئة ومناسبة للقراءة والمطالعة.

وتحتوي الكلية على عدد كبير من الكتب والمراجع العلمية، يبلغ عددها قرابة 9600 عنواناً، مصنفة ومرتبة حسب مجالاتها لتسهيل عملية العثور عليها.

تطوير مباني الكلية:

تسعى الكلية حالياً لتطوير البنى التحتية لها حيث بدء العمل في اعمال الصيانة وتوفير بعض المعامل والورش، وفي هذا الصدد قام السيد/ وكيل وزارة الصناعة والمعادن لشؤون الإنتاج والمناطق الصناعية بزيارة كلية التقنية الصناعية مصراتة التابعة للوزارة وتفقد مرافق الكلية ومعاملها وتجهيزاتها وناقش الصعوبات والمشاكل التي تعيق برامج الكلية وتحقيق أهدافها وقد تم الاتفاق على جملة من البرامج والآليات والمشاريع التي تدعم الكلية بما فيها أعمال الصيانة والتطوير وكذلك تم مناقشة تفعيل برامج التدريب بالكلية واعتبار كلية التقنية الصناعية مركزا للتدريب والتطوير لقطاع الصناعة. أيضا تم مناقشة تنفيذ مشروع الحاضنة الصناعية والتكنولوجية بالكلية وتوفير كافة التجهيزات والبنية التحتية اللازمة لهذا المشروع، وقام السيد وكيل الوزارة بجولة على كافة المرافق والتقى بالعديد من أعضاء هيئة التدريس ومدراء الإدارات والمكاتب.

استراتيجية الإنتاج الأنظف

نحو صناعات خضراء مستدامة

م. مفتاح عقيلة السنوسي

مفهوم الإنتاج الأنظف:

أطلقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في سنة 1989م كإحدى الوسائل والآليات الجديدة للمحافظة على الموارد وتحسين الإدارة البيئية..ويعرف الإنتاج الأنظف على أنه عملية تطبيقية لاستراتيجية بيئية وقائية متكاملة في قطاعي الصناعة والخدمات بهدف زيادة كفاءة المنتج وتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الانسان وكذلك تقليل التأثيرات الضارة في البيئة.. ويهدف تطبيق هذا المفهوم بشكل اساسي إلى معالجة المشاكل البيئة عند المصدر (source) بدلا من معالجتها عند حدوثها.

أهداف وركائز الإنتاج الأنظف:

باعتبار إن الإنتاج الأنظف يحقق التنمية المستدامة ويركز على أربعة أهداف وتشمل تقليل الانبعاثات الضارة والسامة والنفايات من المصدر وتقليل استخدام الموارد غير المتجددة وإدارة الموارد المتجددة بشكل مستدام ثم التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف بصورة اقتصادية تأخذ في الاعتبار التنمية المستدامة.

حيث إن الإنتاج الأنظف يغطي العمليات التصنيعية والإنتاج والتأثيرات المتوقعة لهذه العمليات بما في ذلك استخدام المواد الأولية والطاقة والنفايات وما ينتج عنها من انبعاثات إلى الهواء أو ملوثات صلبة أو سائلة إلى البيئة بكافة اشكالها.

ويعرف الإنتاج الانظف وفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه التطبيق المستمر لاستراتيجية متكاملة لحماية البيئة على العمليات والمنتجات والخدمات بغرض زيادة الكفاءة البيئية والحد من المخاطر التي يتعرض لها الانسان والبيئة وهذا التعريف يجعل للإنتاج الانظف عدة جوانب أساسية يجب مراعاتها عند القيام بعملية الإنتاج والمتمثلة في الاتي:

- المدخلات (Inputs) وتشمل المواد الخام والطاقة والتصميم وكل ما هو ضروري للعملية الإنتاجية ويمكن تطبيق آلية الإنتاج الانظف من خلال اختيار مواد أولية متجددة وقابلة للتدوير وتجنب استخدام

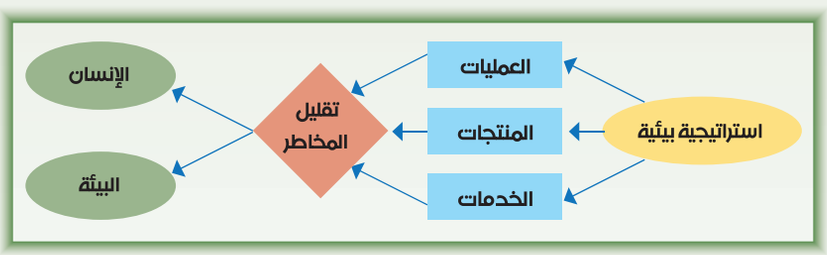

المـواد والطاقـة الناضبـة بالإضافـة إلـى تصميـم منتجـات تتـلاءم والبيئـة واسـتبعاد المـواد السـامة والنفايـات الخطـرة.

• إن الإنتـاج الـذي يكـون لـه أقـل ضـرر بيئـي يخلـق منتجـات نظيفـة وقابلـة للتدويـر وإعـادة الاسـتخدام وبالتالـي هـدر أقـل للمـوارد ونفايـات أقـل ويمكـن توضيـح ذلـك عـن طريـق الشـكل التالـي:

الإنتاج الانظف

يسـتلزم مفهـوم الإنتـاج الانظـف التأكيـد علـى ضـرورة الاخـذ بالتالـي:

•تغييـر توجهـات متخـذي القـرار فـي الصناعـة لإدراك أهميـة الإنتـاج الانظـف وفوائـده الاقتصاديـة.

• العمـل علـى توفيـر الوعـي الـلازم لـلإدارة البيئيـة السـليمة مـن أجـل الوصـول إلـى النتائـج المرجـوة.

• العمـل علـى تعزيـز التطويـر التكنولوجـي واسـتخدام التقنيـات الحديثـة.

• يعتبـر الإنتـاج الانظـف هـو اسـتراتيجية بيئيـة متكاملـة للعمليـات والمنتجـات والخدمـات التـي تسـاعد علـى:

• تحسين الكفاءة والإنتاجية.

• تحسين فرص العمل.

• تقليـل المخاطـر علـى الانسـان والبيئـة.

• الإنتـاج الانظـف يؤكـد علـى أن النمـو يكـون مسـتدام يحافـظ علـى الانسـان والبيئـة.

• يمكـن تطبيـق الإنتـاج الانظـف فـي جميـع المنشـأت بأحجامهـا المختلفـة الصغيـرة والمتوسـطة والكبيـرة.

• تطبيـق الإنتـاج الانظـف فهـو لا يقتصـر علـى البلـدان المتقدمـة وتطبيقـه لـم يعـد بالأمـر الاختيـاري باعتبـاره تأشـيرة إلـى المـرور إلـى الأسـواق العالميـة.

ويمكـن تلخيـص مزايـا تطبيـق تقنيـات واسـتراتيجيات الإنتـاج الانظـف..

يحقـق الإنتـاج الانظـف العديـد مـن الفوائـد أهمهـا مـا يلـي:

• زيـادة الإنتاجيـة مـن خلال تحسـين العمليـات الصناعيـة منخفضـة الكفـاءة الإنتاجيـة وتعويضهـا ببدائـل أكثـر كفـاءة فـي اسـتخدام المـواد الخـام والطاقـة والاقـل انتاجـاً للملوثـات مـن أجـل الوصـول بالعمليـات الإنتاجيـة إلـى المسـتوى المثالـي.

• خفـض تكاليـف التشـغيل مـن خـلال خفـض اسـتهلاك المـواد الخـام والميـاه والطاقـة والاهتمـام بالصيانـة لخفـض الطاقـة نتيجـة التسـريبات والاعطـال وسـوء التخزيـن.

• تحسـين ورفـع مسـتوى تكنولوجيـا الإنتـاج بمواكبـة التطـور العالمـي فـي طـرق الإنتـاج الحديثـة واسـتخدام تكنولوجيـات صديقـة للبيئـة.

• يـؤدي إلـى حـل مشـكلة التلـوث بمـا ينعكـس علـى تحسـين بيئـة العمـل الداخليـة.

• تجنـب المسـائلة القانونيـة وتحسـين صـورة المؤسسـة مـن خلال إجـراءات منـع التلـوث وإعطائهـا صـورة حسـنة امـام المجتمـع.

•توفيـر عائـد مـادي إضافي للمشـروع مـن خـلال اسـتخدام تقنيـات تدويـر النفايـات.

•الزيـادة مـن فـرص التصديـر حيـث تطبيـق اسـتراتيجية الإنتـاج الانظـف تعتمـد علـى التقنيـات المتطـورة الامـر الـذي يسـاهم فـي الوصـول إلـى منتـج أنظـف يلقـي القبـول مـن طـرف المسـتهلك.

•تحسـين بيئـة العمـل بالاعتمـاد علـى التقنيـات المتطـورة والتكامـل مـع مـواد أوليـة غيـر ضـارة والحصول علـى منتـج صديـق للبيئـة.

•تحسـين فـرص التسـويق للمنتجـات والرفـع مـن القـدرة التنافسـية للمنشـأة.

•يخفـض مـن تكاليـف معالجـة النفايـات ويحسـن مـن صـورة الشـركة.

•يجعـل الشـركة أكثـر ربحيـة و تنا فسـية .

تمثيـل أهـم المكاسـب والفوائـد المحققـة نتيجـة تطبيـق اسـتراتيجية الإنتـاج الانظـف

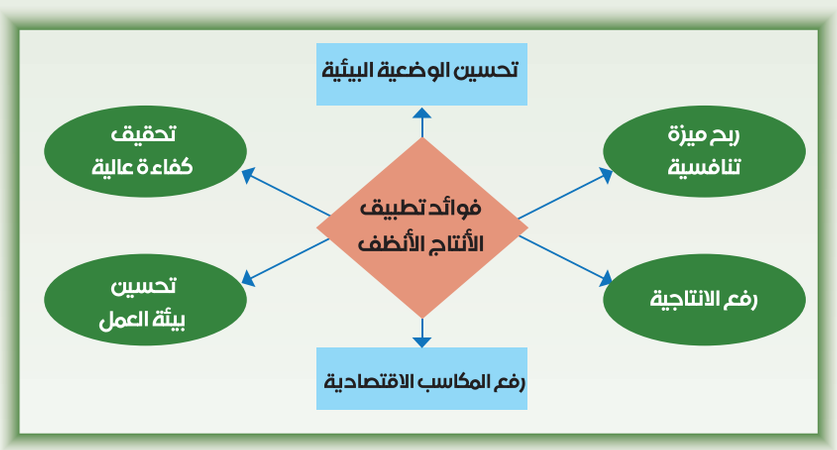

من إدارة الموارد البشرية لإدارة المواهب

قبل أن نتحدث عن إدارة المواهب علينا أن نعرج للتحدث عن إدارة الموارد البشرية وأهميتها لدى أي مؤسسة والأهداف التي أسست لتحقيقها..

أبوبكر بشر

تعريف إدارة الموارد البشرية :

يتلخص مفهوم إدارة الموارد البشرية إلى أنها مجموعة الممارسات والسياسات المطلوبة لتنفيذ مختلف الأنشطة المتعلقة بالنواحي البشرية التي تحتاج إليها الإدارة لممارسة وظائفها على أكمل وجه وهذه الممارسات والسياسات تشتمل على :

القيام بتحليل الوظائف (تحديد طبيعة عمل كل موظف)

تخطيط الاحتياجات من قوى العمل واستقطاب الكفاءات

اختيار وتعيين الكفاءات

انشطة توجيه وتدريب الموظفين الجدد

ادارة الأجور والمرتبات (تحديد الكيفية التي يتم بها مكافأة الموظف)

تقديم الحوافز والمهايا للموظفين

أنشطة تقييم الأداء

تحديد قنوات الاتصال (اجراء المقابلات، تقديم النصح والمشورة..)

انشطة التدريب والتنمية

تدعيم التزام الموظف تجاه المنظمة.

أهمية إدارة الموارد البشرية

تنبع أهمية الموارد البشرية في التنظيم من كونها أهم عناصر العملية الانتاجية فيه ولابد من توفر الكفاءات الجدية القادرة على الأداء والعطاء المتميز, لذلك يمكن القول بأن زيادة الانتاجية لا تكون بالتوسع الافقي فقط (زيادة عدد الموظفين وتقنية عالية من الآلات والمعدات) بل أن التوسع الرأسي للإنتاجية هو مكمل للتوسع الأفقي وذلك برفع مستوى الكفاءة الانتاجية عن طريق توفير الموارد البشرية المحفزة والقابلة لعمليات التشكيل والتأهيل والتدريب

الوظائف الرئيسية لإدارة الموارد البشرية :

وضع استراتيجية لإدارة الموارد البشرية على أن تكون مستمدة مع الاستراتيجية العامة للمؤسسة ومتماشية مع الرؤيا والرسالة والأهداف التي تسعى المنظمة أو المؤسسة لتحقيقها بحيث يتضمن عمل وتطوير إدارة الموارد البشرية للقيام بالوظائف والمهام الموكلة لها وتتمثل في :

التحليل الوظيفي

الوصف الوظيفي

نظام الاختيار والعيين

نظام تقييم الأداء

نظام التعويض والمكافأة

تطوير الموارد البشرية

نظام تحفيز الموظفين

تخطيط الموارد البشرية

وضع وتحديث الهياكل التنظيمية

دراسة مشاكل العاملين ومعالجتها من إدارة الموارد البشرية لإدارة المواهب

يمكن تلخيص مراحل تطور إدارة الموارد البشرية من إدارة أفراد إلى إدارة مواهب وفق المخطط التالي :

مفهوم إدارة المواهب :

تُعرف إدارة المواهب على أنها عملية تطوير وتوحيد وتكامل بين التركيز على قدرات مواهب الموظفين لتحقيق المنافسة وتطوير العاملين الجدد والمحافظة على العاملين الحاليين ، وجذب العاملين الموهبين من ذوي الخبرات العالية للعمل في المؤسسة.

ولكي يتم الانتقال من إدارة الموارد البشرية لإدارة المواهب يجب الاعتماد على دورة تخطيط تتمثل في :

التخطيط البيئي :ـ تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات

التخطيط الاستراتيجي :

تحديد الرؤيا ـ الرسالة ـ الأهداف ـ القيم للمؤسسة

التخطيط التكتيكي :

يتضمن البرامج والمشاريع وأهدافها والمخطط الزمني اللازم لتحقيق الأهداف العامة

التخطيط التشغيلي :

تحديد الأنشطة والمسؤوليات والأولويات التنفيذية على المستوى الفردي مع البرمجة والجدولة الزمنية

التخطيط التنفيذي :

كيف تدير مواهب موظفيك

وضع كل هدف من أهداف الخطة الاستراتيجية للمؤسسة موضع التنفيذ وفق اجراءات معينة تتماشى مع كل هدف من الاهداف المحددة للمؤسسة.

التنفيذ:

وهي ترجمة الأهداف التي وضعتها المؤسسة باستخدام الموارد المتاحة لتحقيق الرؤيا والرسالة المحددة من المؤسسة.

أهمية إدارة المواهب:

التركيز على المناصب والمراكز الوظيفية الحرجة ذات الاهمية الاستراتيجية.

تحديد اسماء البدلاء للمناصب الحرجة ـ استكشاف الطاقات الكامنة.

تكوين أوعية مواهب لكل مستوى تنظيمي في المؤسسة.

تحديد واضح للاستعداد الموهبي

تفادي اضطرابات العمل بسبب الرحيل المفاجئ لشاغلي المناصب الحرجة.

المحافظة على المواهب وضمان مساهمتها الايجابية لخدمة المؤسسة.

ضمان تدفق المواهب عبر أنابيب القيادة.

مساعدة الأفراد على تخطيط مساراتهم الوظيفية.

المبادئ الجوهرية لإدارة المواهب :ـ

الارتباط والتوافق مع استراتيجيات المؤسسة.

تعزيز مكانة إدارة المواهب على أجندة الإدارة العليا.

الاستخدام المكثف لنماذج الكفايات للأدوار المختلفة.

شمولية إدارة المواهب لكل المستويات الادارية (خطوط أنابيب الكفاءات القيادية)

تجب التفريق بين الاستعداد الموهبي (الأداء الحالي) والجاهزية المستقبلية.

وضع المواهب المناسبة في المكان المناسب.

تعزيز كفاءة القائمين على إدارة المواهب.

تكامل عناصر النجاح : محتوى سليم ، هيكل مسؤوليات ، برنامج آلي ، تكامل.

أثر ادارة المواهب على المؤسسات الصناعية :

من خلال الدراسات التي اجريت بعدة مؤسسات صناعية تبين أن لإدارة المواهب أثر ايجابي على موظفي تلك المؤسسات مما أدى تحقيق ايجابية الانتاج وتحقيق التطلعات المستقبلية التي تهدف لها المؤسسات الصناعية.. ففي دراسة أجريت بالمملكة العربية السعودية تبين أن ادارة المواهب عملت على عدة نواحي (جذب المواهب ـ الاحتفاظ بالمواهب ـ تنمية المواهب ـ احلال المواهب) وذلك من خلال مجموعة من الأبعاد تمثلت في (جودة العمل ـ انجاز المهام ـ الانضباط في العمل) كل ذلك كان له التأثير الايجابي التالي ـ

1ـ ارتفاع الاداء الوظيفي

2ـ التأثير المعنوي لإدارة المواهب بأبعادها في أداء الموظفين

3ـ المحافظة على المواهب البشرية وتنميتها

4ـ الاهتمام باستراتيجيات جذب المواهب بسبب ندرتها في سوق العمل

5ـ زيادة حدة التنافس في استقطاب المواهب

أما الدراسة التي أجريت بإحدى الشركات الصناعية بجمهورية مصر العربية فقد اسفرت نتائج ادارة المواهب على الاداء الوظيفي على النحو التالي:

1ـ الاهتمام بجذب الموهبة ـ الاحتفاظ بها ـ تنمية جميع العاملين بالشركة من خلال دورات تنمية قدرات العاملين بالشركة.

2ـ اثر مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات والمساهمة في رسم السياسات المستقبلية لما له من مردود ايجابي في زيادة المعرفة ونقل الخبرات وتحقيق اهداف الشركة وتطلعاتها المستقبلية.

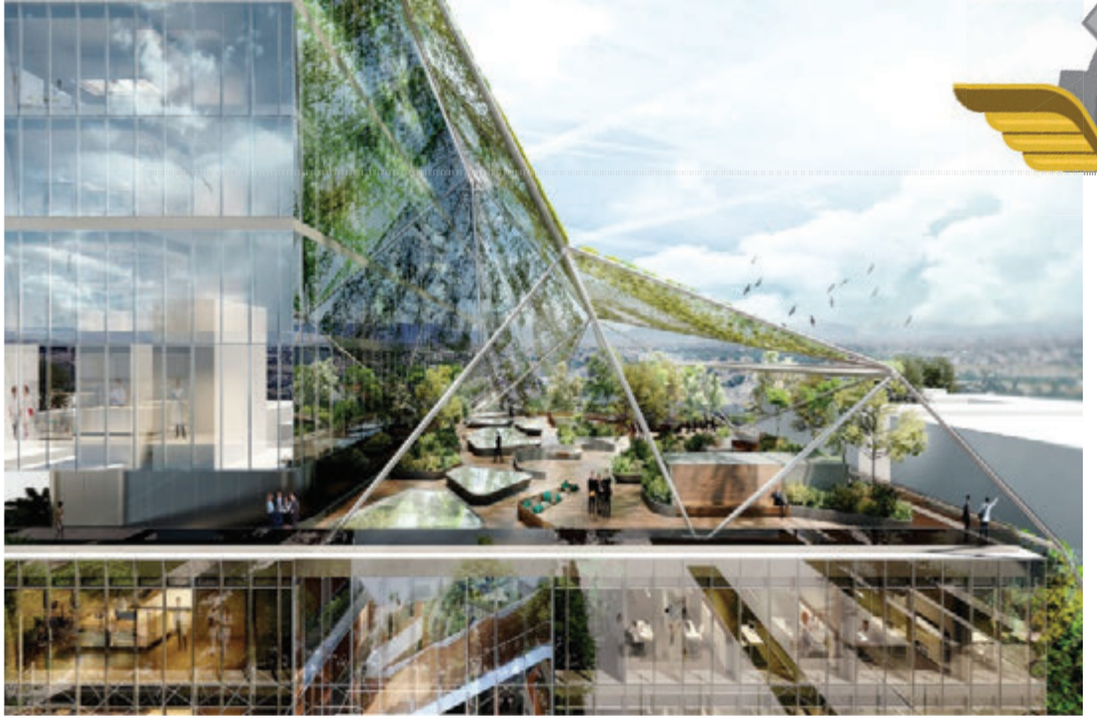

إن الصناعة هي القوة الدافعة وراء التنمية، ولكي تغدو مستدامة، فإنها تتطلب وجود بنية تحتية أساسية قوية. قادرة على الصمود، وهياكل ومؤسسات متطورة وتحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير وتحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني وريادة الأعمال حيث يمثل الاستثمار في الصناعة والهياكل الأساسية، ونقل التقنية والابتكار عوامل بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي والتنمية

القطب الصناعي التكنولوجي

ومن أبرز الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في العالم يأتي الهدف التاسع وهو:

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

(إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار)

أ. خالد الطيب الزايدي

مكونات الثورة الصناعية الرابعة

إن أحد أهم هياكل الدعم والمساندة والبنى التحتية للصناعة هي الأقطاب الصناعية التكنولوجية او الحدائق الصناعية التكنولوجية، أو مناطق الابتكار، حيث ثبت من خلال تجارب الدول المتقدمة أو التي تحاول اللحاق بالركب منذ عقود على انها يمكنها ايجاد حلول دائمة للتحديات الاقتصادية والبيئية، مثل توفير فرص عمل جديدة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة واستغلال الموارد المحلية كما توائم بين خدمات المناطق الصناعية ومخرجات التعليم والبحث والتطوير والابتكار والابداع والاستثمار ودعم الشركات الناشئة فنيا وماليا في إطار بيئة متكاملة متمازجة ومتماسكة تدعم الصناعة وتمدها بما يلزم للنمو والتطور ومواكبة التطور التقني العالمي..

ان تطور الصناعة ووصولها الى مرحلة ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة IR 4.0 يحتم علينا في ليبيا أن نسرع باللحاق بركب الدول المتقدمة وأن نفتح افاق التواصل والتعاون مع الجهات المعنية وأن نستفيد من تجارب الدول التي سبقتنا في المجال ونستفيد أيضا من المنظمات الدولية المتخصصة وتجربتها وخصوصا منظمة اليونيدو والتي من اهم استراتيجياتها في دعم تطوير الصناعة النقاط التالية

تعريف الأقطاب الصناعية التكنولوجية

إن نجاح الصناعات التقنية يتطلب تكوين بيئة معينة يترابط من خلالها الإنتاج، والبحث، والتطوير، وتأسيس الشركات، وتمويل المنتجات وإنتاجها وتسويقها، والخدمات وتكون في مكان واحد. وتتكون هذه البيئة من بنية تحتية حديثة وخدمات متقدمة في الإمكان تجسيدها في إطار عمراني متفاعل صناعياً وعلمياً و تجارياً بما يسمى بالأقطاب الصناعية التكنولوجية Industrial & Technology Poles

لقد عرَّفت الرابطة العالمية لمجمعات العلوم (International Association of Science Parks) قطب (مجمع) التقنية (والعلوم) (IASP 2000) بمنظومة يديرها متخصصون أكفاء غايتهم الرئيسة هي زيادة ثروة المجتمع من خلال تعزيز ثقافة الابتكار والتنافسية لمنشآت الأعمال المبنية على المعرفة والتقنية..

- تشجيع الاستثمار والشراكات والتمويل والبنية التحتية الصناعية
- تحسين النظم الايكولوجية للابتكار والارتقاء بالتكنولوجية
- تعزيز القدرات المؤسسية وبناء القدرات للصناعة
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه الصناعي

الغرض من انشاء الأقطاب الصناعية التكنولوجية:

إن الغرض الرئيس من إنشاء الأقطاب الصناعية التكنولوجية (Industrial Technology Pole) هو توفير البنية التحتية والخدمات المتقدمة اللازمة لتكوين منشآت ومصانع ذات قاعدة ابتكارية يمكن أن تتشكل في عناقيد وتجمعات صناعية وبيئة أعمال اقتصادية مترابطة ومتكاملة تساعد في تنمية صناعات تقنية (متوسطة وعالية) ذات أبعاد إستراتيجية للتنمية المستدامة (بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). وكحل عملي للالتحاق بركب الثورة الصناعية الرابعة IR 4.0 وقد أثبتت الأقطاب الصناعية التكنولوجية نجاحها حول العالم كبيئة محفزة لها دور مهم في بناء ميزة تنافسية عالمية متقدمة ساهمت بفعالية في تنمية مستدامة للأقاليم والدول الصناعية والعديد من الدول شبه الصناعية والدول النامية (المتميزة بنجاحها الاقتصادي) حول العالم التي أنشئت فيها هذه المناطق الأقطاب الصناعات التكنولوجية Industrial Technology Pole التي هي جزء لا يتجزأ من منظومة وطنية للابتكار والتنمية المستدامة. ولذا فحين تقرر أي دولة أن ترتقي بمستوى اقتصادها الوطني من خلال الصناعات التقنية، يصبح موضوع إنشاء الأقطاب الصناعية التكنولوجية أمراً واضح الأهداف. فهي تعتبر المكان الذي يتوفر فيه البنية التحتية والخدمات المساندة والدعم والحوافز التي تُفعِّل تكوين التكتلات الصناعية التقنية، والتي بدورها تؤثر على زيادة صادرات المنتجات التقنية (المتوسطة والعالية) وترفع من مستوى الإنتاجية والقيمة المضافة وعدد الوظائف العالية الأجر والتنافسية العالمية المتقدمة، وكل هذا يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة الناتج الإجمالي (باستمرار ودون انقطاع)، وبالتالي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتعتبر دولة ليبيا من الدول القليلة في العالم التي لم تتبنى انشاء اقطاب صناعية تكنولوجية طيلة الفترات والحكومات المتعاقبة الماضية

وقد تم تدارك ذلك من خلال رؤية وزارة الصناعة والمعادن وتبني معالي وزير الصناعة والمعادن بحكومة الوحدة الوطنية لهذا الامر وسعيه الحثيث لاستصدار قرار الانشاء وقد تكللت هذه الجهود في نهاية عام 2022، بقرار مجلس رئاسة الوزراء رقم (948 لسنة 2022 بشأن انشاء قطب صناعي تكنولوجي بمدينة الزاوية) .

ختاما:

ان الأقطاب الصناعية التكنولوجية هي في الأساس مبادرات تتبناها و تدعمها الحكومات وتتكامل فيها الصناعة و البحث العلمي والقطاع الخاص بمراحله المختلفة والمجتمع المدني والبيئة في اطار شراكات النموذج الخماسي Penta Helix حيث تُظهر مراجعة السياسات الوطنية ودراسات الحالة في غالبية الدول السابقة لنا في مجال الحدائق والأقطاب الصناعية التكنولوجية .

إن الدعم الحكومي والوطني بتخصيص الميزانيات الكافية للتأسيس والبنية التحتية والتشغيل و من خلال الحوافز الضريبية للشركات الناشئة ذات القاعدة التقنية الابتكارية والمقيمة في نطاق الأقطاب الصناعية التكنولوجية - ضروري وحاسم في نجاح وتطور الأقطاب والحدائق العلمية التكنولوجية.

يقوم مركز البحوث الصناعية بتنفيذ لجانب الرقابي على مواد البناء من خلال إدارة التفتيش والإفراجات، حيث يهدف هذا المقال إلي تسليط الضوء على هذا العمل الرقابي والجهود المبذولة خلال السنوات الماضية وإبراز دور المكتب في تحقيق مراقبة جودة مواد البناء وحماية المستهلك بصفة خاصة ولاقتصاد الوطني بصفة عامة ، حيث تمارس الإدارة نشاطها الاعتيادي بتنفيذ هذا البرنامج الوطني المتمثل بمراقبة جودة مواد البناء يتواجد مندوبي الإدارة لسحب العينات الخاضعة برفقه رجال الجمارك في جميع منافذ الوصول ..((طرابلس ، الخمس ، مصراته))..

هذا ما سيتم توضيحه من خلال بعض الإحصائيات اللاحقة

دور إدارة التفتيش والإفراجات في تحقيق الرقابة على مواد البناء

م. محمد آدم السعداوي

أهداف وإختصاصات إدارة التفتيش والإفراجات

- تأمين وضبط جودة مواد البناء المصنعة محليا الموردة من الخارج من خلال إستلام المستندات الخاصة بالمواد وعمل كافة الإجراءات الخاصة بالتوثيق وحصرها بالسجلات الواردة وتكليف مندوبين للمركز بالمنافذ البحرية والبرية في جميع ربوع بلادنا الحبيبة بسحب عينات من المواد بالتعاون مع رجال الجمارك بالخصوص.
- دراسة المستندات فنيا وتصنيفها وتحديد قيمة التحصيل المطلوب سدادها من المواد وفقا للقرارات الصادرة بالخصوص ، وإحالة العينات للإختبار لمعرفة مدي مطابقتها للموصفات من عدمه والقيام بإختبارات مقدمة إن لزم الأمر.

ر-م	سنة	عدد الإفراجات
-1	2007	7434
-2	2008	10820
-3	2009	16535
-4	2010	17528
-5	2011	1974
-6	2012	1578
-7	2013	987
-8	2014	360
-9	2015	242
-10	2016	464
-11	2017	353
-12	2018	236
-13	2019	368
-14	2020	320
-15	2021	785
-16	2022	1344
المجموع		61328

عدد الإفراجات التي تم إصدارها خلال من الفترة (2007-2022 م)

- التحقيق من مطابقة المواد للمواصفات القياسية أو الخصائص النمطية للجهة المصنعة بما يضمن توفرها وتداولها بالمواصفات المطلوبة وجودة العالية .
- إصدارالموافقات اللازمة في حالة المطابقة ورسائل الرفض المطابقة في حالة عدم المطابقة وتوثيقها بالسجلات اليومية حتي يمكن الرجوع إليها عند الحاجة .
- حصر وتصنيف المواد والكميات ووضعها بجداول ودعمها برسومات بيانية لمعرفة المؤشرات الإيجابية والسلبية ووضعها أمام المسؤولين لإتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات الصحيحة والمناسبة.
- حماية المستهلك من جميع أنواع الغش التجاري بالتعاون مع الجهات المختلفة.
- دعم الموردين عن طريق توفير البيانات المطلوبة والمواصفات ونتائج الاختبارات حتى يتمكنوا من عمل عقود قانونية مع المصنعين تضمن لهم حقوقهم وخاصة في حالة عدم مطابقة النتائج للمواصفات المطلوبة .

قائمة المواد الخاضعة لمراقبة جودة مواد البناء

1 .. أنواع الإسمنت المختفة .
2 .. سخانات مياه .
3 .. المواد صحية .
4 .. السيراميك والرخام والبورسلين.
5 .. الطلاء والمعاجين بجميع انوعها.
6 .. حديد تسليح وحديد الصناعي.
7 .. الأخشاب .
8 .. الزجاج .
9 .. مواد بناء مختلفة (إكسسوارات مواد بناء) .
10 .. المواد الكهربائية المختلفة .

ملاحظات

قامت إدارة التفتيش والإفراجات برفض العديد من شحنات مواد بناء المختلفة والمواد المراد تصديرها إلى دولة تونس .. نذكر بعضها على سبيل المثال :

1 ـ تم رفض العديد من شحنات الإسمنت (غير المطابقة للموصفات القياسية).
2 ـ تم رفض العديد من شحنات من الحديد التسليح مختلفة الأقطار (مخالفة للمواصفات القياسية).
3 ـ تم رفض العديد من شحنات من سخانات المياه (مخالفة للمواصفات القياسية).
4 ـ تم رفض العديد من شحنات من الطلاء المختلفة الداخلية والخارجية (مخالفة للمواصفات القياسية).

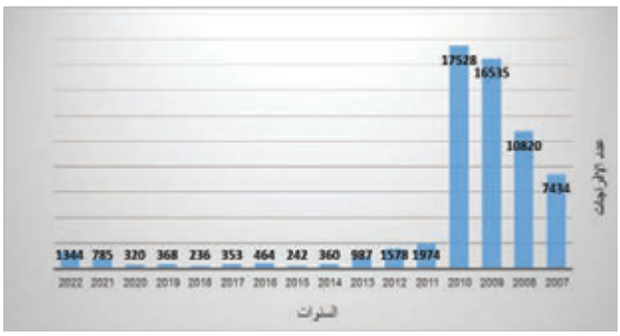

رسم بياني لعدد الإفراجات التي تم اصدارها من سنة (2007 2022- م)

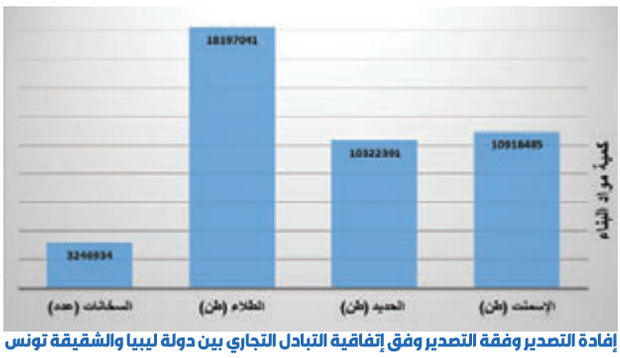

إفادة التصدير وفقة التصدير وفق إتفاقية التبادل التجاري بين دولة ليبيا والشقيقة تونس

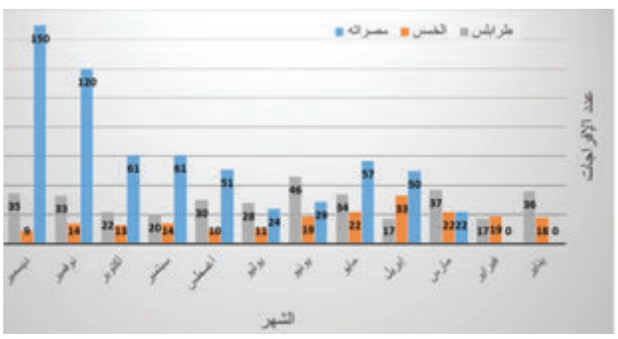

رسم بياني لعدد الإفراجات من منافذ الوصول لسنة من 2022 م

رسم بياني عدد إفادات لتصدير رأس جدير لسنة 2022 م (وفق الاتفاقية)

وفي الختام

نود الإشارة على أنه تم إصدار قرار رقم (63) لسنة 2023 بشأن استحداث إدارة بالهيكل التنظيمي لمركز البحوث الصناعية تسمى ((إدارة التفتيش والإفراجات)) عليه فإننا من خلال هذه الإدارة نطمح ونسعى لتحقيق العديد من الأهداف أهمها :-

- تأمين وضبط جودة مواد البناء مسئولية وطنية تقع على عاتق الجميع.
- التأكيد على ضرورة مراقبة جودة مواد البناء لضمان توريد مواد البناء مطابقة للمواصفات لقياسية المعتمدة وخلق سوق محلي لمواد البناء مراقب فنيا.

ر-م	سنة	نوع المادة المفرج عنها				
		الإسمنت (طن)	الحديد (طن)	الطلاء (طن)	السخانات (قطعة)	تصدير (إفادة)
-1	2007	663838	208883	3560953	25000	-
-2	2008	1176183	186395	913997	283000	-
-3	2009	1704543	6704543	605790	329000	115
-4	2010	1068805	2705797	13004385	214311	169
-5	2011	85862	78165	111689	46863	76
-6	2012	1623113	133684	142	94432	146
-7	2013	2887124	146577	9	16236	145
-8	2014	1239321	-	-	-	103
-9	2015	218993	-	-	-	156
-10	2016	84257	-	-	2159	244
-11	2017	6349	-	-	-	218
-12	2018	-	-	-	124250	149
-13	2019	14300	7796	-	-	91
-14	2020	137749	-	-	4824	70
-15	2021	87469	2703	-	-	159
-16	2022	4821	1271	76	6859	160
المجموع		10918485	10322391	18197041	3246934	2001

جدول عن أعمال المكتب الإفراجات والرقابة على مواد البناء

تحرص إدارة التفتيش والافراجات على المشاركة في النهوض بالحركة العمرانية وإعادة الإعمار من خلال البرنامج الوطني المتمثل في مراقبة جودة مواد البناء وفي هدا الإطار نخاطب الجهات المسؤولة على ضرورة تفعيل دور الجهات الرقابية فنيا وماليا لحماية الوطن والمواطن من مخاطر دخول منتجات مواد البناء دون خضوعها للتحاليل المطلوبة ودون الحصول على إذن الإفراج من الجهات ذات العلاقة.

مصنع
فحم
ماتلفيش
لومش شجّر
زيتون صافي

تعزيـــزاً ودعماً للإنتـــاج المحلي

المغرب يطلق ورشا ضخما لتعزيز الصناعة

وعينـه على «التنافـس"

ينكـب المسـؤولون المغاربـة، إلـى جانـب الفاعليـن الصناعييـن والاقتصادييـن، علـى تنفيـذ خطـة جديـدة تـروم النهـوض بقطـاع الصناعـة، تنفيـذا لتعليمـات الملـك محمـد السـادس الداعيـة إلـى «تعزيـز الإنتـاج المحلـي» فـي مختلـف قطاعـات وفـروع الصناعـة بشـكل يرتقـي بالمملكـة إلـى مسـتوى «ولـوج عهـد صناعـي جديـد يتخـذ مـن مفهـوم السـيادة هدفـا ووسـيلة".

وقالـت الرسـالة الملكيـة إلـى المشـاركين فـي الـدورة الأولـى لليـوم الوطنـي المغربـي للصناعـة بمدينة الـدار البيضـاء، إن الصناعـة الوطنيـة «مدعـوة اليـوم، أكثـر مـن أي وقـت مضـى، إلـى تعزيـز الإنتـاج المحلـي بشـكل تنافسـي، مـن أجـل تقليـص هـذا الاعتمـاد، ودعـم قدرتنـا علـى الصمـود والرفـع مـن مسـتوى تنافسـيتنا، وترسـيخ مكانـة المغـرب فـي القطاعـات الواعـدة".

الطاقة والموارد البشرية

تعليقـا علـى الموضـوع، قـال الباحـث فـي الاقتصـاد وقانـون الأعمـال بـدر الزاهـر الأزرق، إن كسـب رهـان الصناعـة في المغـرب، يمـر وجوبـا بأربعـة مرتكـزات. المرتكـز الأول طاقـي بامتيـاز، لأنـه لا يمكـن الحديـث عـن تطـور قطـاع التصنيـع فـي المغـرب، وخلـق جاذبيـة اسـتثمارية، دون اسـتيفاء شـرط الطاقـة، لكونهـا تلعـب دورا محوريـا. ورغـم بـدل المغـرب، علـى مـدى السـنوات الأخيـرة، جهـودا جبـارة فـي سـبيل تطويـر الطاقـات البديلـة، إلا أنـه تـم تسـجيل بعـض التأخيـر فـي عـدد مـن الأوراش الطاقيـة، مـا جعـل البـلاد لا تـزال مرهونـة بالـواردات. وأضـاف فـي تصريحـات لـ»سـكاي نيـوز عربيـة»، أن المرتكـز الثانـي يكمـن فـي المـوارد البشـرية، وذلـك عـن طريـق إحـداث تنويـع فـي خارطـة التكوينـات، وهـو مـا أخـذه المغـرب بعيـن الاعتبـار، حيـث يتـم التركيـز علـى تكويـن جيـل جديـد مـن الأطـر فـي مجـالات متعـددة مرتبطـة بالاقتصـاد الأخضـر والطاقـات المتجـددة، والصناعـات الناشـئة والتكنولوجيـا، وصناعـة الطائـرات والسـيارات والصناعـات الفضائيـة، وهـذا عامـل معـزّز للسـيادة الصناعيـة فـي المغـرب.

المنظومة القانونية والبحث العلمي

أمـا الركيـزة الثالثـة، يتابـع الدكتـور الأزرق، فهـي المنظومـة القانونيـة والتحفيـزات الجبائيـة، إلـى جانـب المنظومـة المؤسسـاتية والقضائيـة والقضـاء البديـل وغيرهـا. كل هـذه العناصـر تلعـب دورا هامـا فـي جـذب المسـتثمرين واسـتقطاب رؤوس الأمـوال. وقـد أطلـق المغـرب ورشـا قانونيـا واسـعا، تمخـض عنـه ميثـاق الاسـتثمار. بَيـد أن المنظومـة لا تـزال فـي حاجـة إلـى تحييـن، لا سـيما قوانيـن الأعمـال والتجـارة والمناطـق الحـرة والتحفيـزات الجبائيـة، والقضـاء البديـل والتحكيـم، لا سـيما أننـا دخلنـا جيـل الاقتصـاد الرقمـي.

وشـدد الباحـث فـي الاقتصـاد وقانـون الأعمـال، كذلـك، علـى أهميـة تطويـر البحـث العلمـي، لأن تخصيـص 0.5 فـي المائـة مـن الموازنـة العامـة للمغـرب، لا يعكـس بتاتـا أن هنـاك إرادة حقيقيـة لربـط البحـث العلمـي بالمقاولـة، معتبـرا أن البحـث العلمـي ليـس مسـألة تمويـل فحسـب، بـل هـو أيضـا مسـألة كفـاءات، حيـث يمكـن اسـتقطاب عقـول مغربيـة بالخـارج يشـتغلون فـي مختبـرات ومؤسسـات عالميـة، يمكنهـم مـد المغـرب بالأفـكار والتكنولوجيـات اللازمـة، وهـذا يقـع علـى عاتـق القطاعيـن العـام والخـاص

كمـا أكـد بـدر الزاهـر الأزرق فـي معـرض حديثـة، أن المرتكـز الرابـع للسـيادة الصناعيـة هـو البنيـات التحتيـة، وفـي هـذا الصـدد، يضيـف المحلـل، فـإن المغـرب قطـع أشـواطا كبيـرة وأصبـح يحتـل مراكـز متقدمـة مـن حيـث جـودة البنـى التحتيـة، لكـن مـن الضـروري تطويـر بنيـات صناعيـة تنهـل مـن المركـز والهامـش، أي ألاّ تتركـز فقـط فـي الحواضـر الكبـرى، بـل تمتـد إلـى مـدن أخـرى حتـى تشـمل معظـم التـراب الوطنـي

خارطة طريق

وكان عاهـل البـلاد أكـد فـي رسـالته حـول الأمـن الصناعـي، «أن بلدنـا يحتـاج إلـى صناعـة تسـتوعب أنشـطة وخبـرات جديـدة، وتوفـر المزيـد مـن فـرص الشـغل"، مضيفـا أنـه يتعيـن علـى القطـاع الصناعـي أن يجعـل مـن القـدرة علـى توفيـر مناصـب شـغل قـارة للشـباب رهانـه الأول.. وفـي هـذا الصـدد أكـد الملـك أنـه لا سـبيل لتحقيـق أي طمـوح صناعـي بـدون رأسـمال بشـري يتمتـع بالقـدرات والكفـاءات العاليـة، مبـرزا ضـرورة تعميـم النسـيج الصناعـي الجديـد لملاءمـة الرأسـمال البشـري مـع الحاجيـات الخاصـة للمشـاريع الصناعيـة، وتقويـة المهـارات التدبيريـة.

بعد اختيار «ماسك» شعارها لتويتر

ارتفاع سعر العملة المشفرة «دوج كوين»

ارتفع سعر العملة المشفرة «دوج كوين» بعد ان اختار مالك تويتر «ايلون ماسك» شكل كلب شيبها برمز هذه العملة المشفرة ليكون الشعار الجديد للشبكة الاجتماعية، بعدما واجه الملياردير دعاوى قضائية بسبب الترويج لهذا المنتج الرقمي.. وأدى القرار الذي اتخذه إيلون ماسك بتغيير الطائر الأزرق، شعار الشبكة منذ تأسيسها عام 2006، سواء كان ذلك دائماً أو مزحة لن تعمّر طويلاً، إلى ارتفاع سعر عملة «دوج كوين" (Dogecoin) ، بنسبة 21 ٪، إلى ما يقرب من 10 سنتات، بحسب «كوين ماركت كاب"..ولطالما استخدم رئيس شركة تسلا الذي اشترى تويتر في أكتوبر الماضي، المنصة للترويج الذاتي ولنشر محتويات ساخرة، أحيانا لصالح «دوج كوين»، وهي عملة مشفرة شديدة التقلب أطلقت في الأصل على سبيل المزاح..وأشار الملياردير إلى أنّ جزءاً من ثروته يتشكّل من البيتكوين. .كذلك، طرح فكرة استخدام «دوج كوين» للمدفوعات عبر الإنترنت، ما أثار تكهنات حول رؤيته لجعل تويتر منصة متعددة الوظائف، على غرار «ويتشات» الصينية التي تقدّم خدمات مختلفة..

ودفع تغيير شعار تويتر بمستخدمين كثر إلى نشر رسائل استخدموا فيها شعار الكلب، خصوصاً من إيلون ماسك نفسه.. فقد نشر ماسك لمتابعيه البالغ عددهم 133 مليوناً، محادثة مع مستخدم حصلت العام الماضي، وعد فيها بشراء تويتر واتخاذ الكلب من نوع «شيبا إينو» شعاراً لها..وكانت عملة «دوج كوين» أطلقت عام 2013، في مبادرة رمت حينها للسخرية من ظاهرتين على الإنترنت: العملات المشفرة، التي تضاعفت في أعقاب الطفرة في البيتكوين، والتركيبات الكثيرة التي استُخدمت فيها عبر الشبكة صورة الكلب من فصيلة «شيبا إينو"..وبدعم من موجة شراء جنونية بفعل ارتفاع غير متوقع في القيمة بداية عام 2021، إضافة إلى رسائل إيلون ماسك الإيجابية المتعددة على تويتر، ارتفع سعر الـ»دوج كوين» إلى أكثر من 70 سنتاً في مايو/ أيار 2021.

وخلال برنامج ساخر، أرسل الملياردير رسائل متضاربة، إذ وصف الـ»دوج كوين» أولاً بأنه «وسيلة مالية لا يمكن إيقافها من شأنها السيطرة على العالم»، قبل أن يعتبرها ضرباً من ضروب «الاحتيال». وقد بدأ حينها سعر العملة الرقمية هذه بالتراجع.

دور صناعة الساعات تواكب الجيل الجديد بـــــــ

تحرص دور صناعة الساعات الفاخرة على مواكبة الزمن من خلال وسائل عدة، منها تطبيقات على الشبكات الاجتماعية كـ«سناب شات» وإتاحة الدفع بواسطة عملة بيتكوين المشفرة، سعيا منها إلى جذب المراهقين المنتمين إلى جيل الألفية، وجعلهم محركا قويا لنمو هذا القطاع..ويهتم أبناء جيل الألفية المولودون بين 1980 و1997 وأبناء الجيل المولودين بين العامين 1997 و2010 باكرا بالماركات الفاخرة، ويتوقع أن يزيد إنفاقهم ثلاث مرات أسرع من الأجيال الأخرى بحلول سنة 2030، وفي معرض «ووتشز أند وندرز» الذي تشارك فيه 48 من أبرز ماركات الساعاتفي جنيف، أدرك صانعو الساعات السويسريون جيدا هذا المنحى.. وفي جناح مخصص للابتكارات، قدمت ممثلة عن «سنابتشات» شرحا عن تطبيق يتيح تجربة الساعات افتراضيا على هاتف ذكي أو جهاز لوحي. وتتكيف الصورة مع معصم المستخدم لتجربة الموديلات الرئيسية في تشكيلة «كارتييه» أو اختيار ألوان ساعات «أوبلو»..وتوجهت

في صناعة تدر الملايين

مصر تنافس إيران

توقعت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني استمرار مصر في التوسع بإنتاج الصلب خلال عام 2023، مما يجعل إفريقيا مصدرا مهما لإنتاج الصلب..وأفاد التقرير بأن مصر من أكبر الدول إنتاجا للصلب في إفريقيا وثاني أكبر منتج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد إيران، وخلال فترة تفشي جائحة «كوفيد19»، زاد إنتاج الصلب في مصر بنسبة 13.4 ٪ وذلك عام 2020 و25.1 ٪ في عام 2021، وفقا لبيانات اتحاد الصلب العالمي.. وأشار التقرير إلى توقعات الوكالة مضاعفة مصر لإنتاجها من الذهب تدريجيا في السنوات المقبلة، حيث أعلنت مصر عن أول مناقصة لتعدين الذهب منذ عام 2017 وفي نوفمبر 2020، منحت مصر 82 موقعا للتنقيب عن الذهب إلى 11 شركة تعدين.

دخول العالم الافتراضي

دار «إرميس» في جناحها إلى الجيل الجديد من خلال مجموعة رسوم للساعات مستوحاة من مربعاتها الحريرية، أحدها يمثل أميرة على حصان تلتقط صورة «سلفي» ذاتية..رأى المحلل في شركة «فونتوبل» جان فيليب بيرستشي في دراسة أن «هذا الجيل الشاب، خلافا للاعتقاد السائد، يتمتع بقوة اقتصادية أكبر من الأجيال السابقة». وأضاف «إنهم يكسبون أكثر، ويدخرون أكثر ويستثمرون في سن مبكرة»..وقدر بأكثر من 80 الف مليار دولار بينها نحو 73600 مليار دولار في الولايات المتحدة وحدها قيمة الأموال والممتلكات التي ستنتقل إلى جيل الألفية والجيل «زي» خلال العقدين المقبلين..وأفاد بأن مصدر أكثر من 50 ٪ من المبيعات في الصين هو الجيل «زي» وجيل الألفية.. ولاحظ محللو «ستانلي مورغان» أن الموديلات الرئيسية لكبرى الماركات تلقى إقبالا خاصا لدى هذا أبناء هذا الجيل الذين يولون أهمية كبيرة لنشر صور ما يشترونه عبر إنستغرام.

استثمارات الصناعة السعودية

تتخطى 350 مليار دولار

ينمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية بشكل كبير، مما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد. فقد كانت السعودية، التي تعتمد منذ فترة طويلة على النفط، تعمل جاهدة لتنويع اقتصادها.. يشكل هذا جزء من هدف رؤية ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان 2030 لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن اعتماده على النفط. . بالإضافة إلى الاعتماد على النفط، يعمل العديد من السعوديين في القطاع العام وهو مكلف للحكومة. حاليًا، يعمل 70 ٪ من السعوديين في القطاع العام، حيث تنفق الحكومة بشكل كبير على الأجور.

وتخطط المملكة لخفض البطالة إلى 7 في المائة بحلول عام 2030 ولتعزيز القطاع الخاص لتخفيف الضغوط على الحكومة لاستيعاب القوى العاملة المتزايدة. وبحسب إحصاءات وزارة الصناعة السعودية، فقد بلغ الاستثمار في القطاع الصناعي أكثر من 350 مليار دولار، وتجاوز عدد المصانع 10 آلاف مصنع.

أكثر من نصف السعوديين تقل أعمارهم عن 25 عامًا، وفي السنوات القادمة سيبحث الملايين عن عمل وسكن ميسور التكلفة.

وفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن المملكة العربية السعودية «تتخذ خطوات رائعة لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص عمل في القطاع الخاص». وقد سهل هذا الأمر على الشركات الأجنبية للاستثمار هناك.

الصناعات الكيماوية

ثورة بالمنتجات وصادرات تصل 117 دولة

أكد ممثل قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل في غرفة صناعة الأردن المهندس أحمد البس، أن صناعات الكيماويات والأسمدة والمنظفات وغيرها من المنتجات الكيماوية الأخرى في الأردن شهدت ثورة بالمنتجات التي وصلت لأسواق عالمية مهمة.

وقال إن منتجات القطاع ذات تماس حقيقي بحياة المواطن، حيث ظهر ذلك خلال جائحة فيروس كورونا، من خلال رفد السوق المحلي بمختلف احتياجاته وتصدير الفائض منه، نظراً لما يتمتع به القطاع من قدرات إنتاجية عالية ذات قيمة مضافة مرتفعة..وأضاف "تكمن أهمية القطاع الكبيرة على مستوى القطاع الصناعي بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام، لمساهمته البارزة في استكمال الحلقات الإنتاجية للعديد من المشاريع الزراعية والتجارية والصناعية الأخرى أو من خلال المنتجات نهائية الاستخدام كالمنظفات والمعقمات والمطهرات ومستحضرات التجميل والأسمدة والمبيدات والمواد الكيماوية والزيوت وغيرها"..وأوضح المهندس البس أن القطاع جاء ضمن القطاعات ذات الأولوية في رؤية التحديث الاقتصادي والتوجيهات الملكية السامية التي تتجلى بضرورة التوسع في عملياته الإنتاجية باعتباره جزءاً رئيساً في عملية تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي..وأشار إلى أن قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل يعد ثاني أكبر القطاعات الصناعية تصديراً خلال العام الماضي 2022، حيث حاز على أكثر من 24 بالمائة من إجمالي الصادرات الصناعية الكلية، وما يقارب 23 بالمائة من إجمالي الصادرات الوطنية..ووفقا للمهندس البس، وصل إجمالي صادرات القطاع لنحو 1.85 مليار دينار محققاً بذلك نمواً بنسبة 30 بالمائة مقارنة مع عام 2021، عازيا ذلك إلى ارتفاع الطلب العالمي على الأسمدة سعياً لتحقيق الأمن الغذائي من قبل مختلف دول العالم.

ولفت كذلك إلى أن قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل يأتي أولا من حيث المساهمة في الاقتصاد الوطني إذا ما قورن بالقطاعات الصناعية الفرعية العشرة، وتصل مساهمته لما يزيد على 5.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبين أن قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل يأتي بالمرتبة الأولى من حيث الإنتاج داخل القطاع الصناعي، حيث يستحوذ على ما نحو 24 بالمائة من إجمالي الإنتاج الصناعي، ويصل حجم الإنتاج في القطاع لنحو 4.3 مليار دينار..وأشار إلى أن قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل يواجه العديد من التحديات بمقدمتها تعدد جهات الرقابة والتفتيش على المواد ذات الاستخدام المزدوج، وافتقار مصانع القطاع للمواد الأولية وخاصة (خام البوتاس والفوسفات).. وبين أن المصانع المحلية لا تستطيع الحصول على المواد الأولية بأسعار تفضيلية رغم توفرها محلياً، ما يعد عائقا أمام العديد من الصناعات، التي تحول هذه الخامات إلى مواد نهاية أو نصف مصنعة تلبي احتياجات السوق المحلية والأسواق الخارجية.

ولفت إلى أن بعض المصانع تواجه مشاكل تتعلق بالتخلص من النفايات الخطرة والمخلفات الكيماوية والمياه العادمة، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة الفحوصات في المختبرات الخاصة وعدم حصول هذه المختبرات على الاعتماد المحلي والعالمي..ومن التحديات التي تواجه القطاع، أشار المهندس البس لعدم التزام الدول باتفاقيات التجارة العربية وإصدار تعليمات مشددة لإدخال البضائع بشكل يحد من الصادرات الأردنية لأسواقها، إلى جانب مشاكل التقليد وضعف الرقابة على منتجات المشاغل غير المرخصة وعدم مطابقة بعض المنتجات المستوردة للمواصفات الأردنية.

ولفت إلى أن بعض الأنظمة والتعليمات الخاصة بالتراخيص تشكل تحديات وعقبة أمام الاستثمارات، كونها تلزم المصانع بدراسة الأثر البيئي، وبعض الشروط المتعلقة في بُعد المصانع عن المناطق السكنية بما لا يقل عن 3 كيلو مترات، مشددا على ضرورة مراجعتها لضمان الحفاظ على مستثمري القطاع.

وأشار إلى أن القطاع يمتلك فرصاً

تصديرية كبيرة نظراً لما تتمتع به صناعات القطاع من جودة وكفاءة عالية، حيث يقدر حجم الفرص التصديرية غير المستغلة في القطاع لمختلف أنحاء العالم بما يزيد على ملياري دولار.

وبين أن هذه الفرص التصديرية يتركز معظمها في دول جنوب وشرق آسيا، وبمقدمتها الهند كأكثر الأسواق التي يمتلك القطاع فرصا تصديرية غير مستغلة فيها بقيمة 471 مليون دولار، ثم الصين بقيمة 235 مليون دولار.

وأشار إلى أن هذه الفرص التصديرية غير المستغلة في العديد من الصناعات الفرعية، على رأسها الأسمدة بقيمة مليار دولار بالعديد من المنتجات أبرزها؛ كلوريد البوتاسيوم يستخدم كسماد، ثنائي الأمونيوم هيدروجين الفوسفات، والأسمدة المعدنية أو الكيماوية، تلاها الصناعات الكيماوية بنحو 726 مليون دولار بمنتجات حمض الفوسفوريك وأحماض بولي فوسفوريك، مشتقات تحتوي على بدائل الهالوجين فقط، ونترات البوتاسيوم..وبين المهندس البس أن القطاع يمتلك كذلك العديد من فرص التصدير غير المستغلة في صناعة المنظفات ومستحضرات التجميل والعطور والمكياج والعناية بالبشرة، ومحضرات تعطير وإزالة الروائح للغرف، وغيرها من الصناعات الأخرى.

ودعا إلى وضع جدوى اقتصادية لكيفية الدخول في فئات المنتجات المستقبلية سريعة النمو (مثل حلول الأنظمة، الأجهزة الموجهة للتنقل والتكنولوجيا الزراعية)، وإنشاء مراكز للبحث والتطوير والابتكار..وأكد ضرورة تبني وتطبيق حلول الثورة الصناعية الرابعة في أنحاء المملكة، اضافة إلى بناء استراتيجية مفصلة لتصنيع المنتجات الوسيطة والنهائية من البوتاس والفوسفات، وتسويق وترويج المنتجات الوطنية بمختلف الأسواق.

وأكد ضرورة التطبيق الفعلي لجميع المبادرات والأولويات التي حملتها رؤية التحديث الاقتصادي للقطاع والتي وضعته ضمن الصناعات عالية القيمة من خلال استقطاب نحو 2.7 مليار دينار على مدى السنوات العشر المقبلة.

صناع منتوجات الفسيسفاء الصدفية في مصر

يتناقلون الحرفة جيلاً بعد جيل

ظلت صناعة المنتوجات الفسيفسائية الصدفية حية في قرية ساقية المقندي في محافظة المنوفية المصرية، يتناقلها الحرفيون جيلاً بعد جيل. وبفضل وجود حوالي 40 ورشة في القرية يتم إنتاج تحف بديعة، تباع في بازارات القاهرة والأسواق الدولية مثل السعودية ودبي وألمانيا وفرنسا.. في إحدى ورشات ساقية المقندي تتحول الشظايا الصغيرة المقتطعة من الأصداف البحرية إلى أعمال فنية، ستملأ محلات خان الخليلي التجارية في العاصمة المصرية.. تعتبر هذه الحرفة التقليدية المصرية عملاً دقيقاً ومعقداً، إذ يتم وضع قطع صغيرة من الصدف المصقول بعناية على لوح خشبي، لتتبلور عليه شيئاً فشيئاً التصاميم الهندسية المختارة.. ويقول الحرفي كريم سعيد: «عليك التحلي بالصبر كي تبتكر التصميم، الذي قد يستغرق إتمامه ساعة، فيما قد يتطلب تصميم آخر يوماً وربما شهراً كاملاً".. تنتقل مهارات القص والتصميم وصنع هذه المنتوجات عبر الأجيال، ويوضح كريم سعيد القول: «يمكن القول إنني ولدت هنا، حيث ترعرعت في ورشة أبي، وهنا تعلمت أصول الحرفة من الألف إلى الياء".

أما الحرفي الآخر أحمد علي فيقص الأصداف إلى قطع مناسبة كما يريدها المصمم، مستعيناً بآلته ويقول: «أنا خبير باستعمال هذه الآلة، إذ أقص الأصداف إلى قطع بمختلف الأحجام والأشكال التي يحتاجها العمال". .الأثاث والطاولات وألواح الشطرنج وصناديق الهدايا، هي بعض المنتوجات التي يصنعها الحرفيون هنا. ويتم جلب الأصداف البحرية من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك أستراليا وسلطنة عمان وأحيانا اليابان، أما الخشب فهو محلي، يتم جلبه من دمياط.

تعد الأدوات المستخدمة في صنع هذه التحف البديعة باهضة الثمن، وقد ازداد الأمر صعوبة منذ جائحة كوفيد19- وركود قطاع السياحة.

ويأمل الحرفي سعيد عمار الذي يمارس الحرفة منذ سنة 1976 باعتراف أوسع بهده الحرفة، ويقول إن هذه الصناعة التقليدية الجميلة تعتبر حرفة فريدة في مصر وكنزا في محافظة المنوفية، راجياً من السلطات في مصر أن تعتني بها أكثر فأكثر.

عبد الرحمن بحيري

هل يفقد العقل البشري وظيفته باستعمال الذكاء الاصطناعي؟

لا يمكن للذكاء الاصطناعي ان يفقد العقل البشري من أداء وظيفته بالكامل ولا يحل محل الابداع والابتكار والتفكير الاستراتيجي والتي تقوم بها العقول ولكن يمكنه من المساعدة في تحسين وتسريع في بعض المهام والأنشطة وغالبا في جميع المجالات وذلك بالتغير في نمط التفكير.

وذلك بتحويل التفكير الإنساني التقليدي الى نمط التفكير المستوحى من تقنية الذكاء الاصطناعي.

وحيث ان مجال الصناعة وتطويرها يتطلب استغلال الذكاء الاصطناعي وذلك بتمكينه من تحليل البيانات والتنبؤ بالأحداث المستقبليةوتحسين عمليات التصنيع والإنتاج كما يمكن المستخدم في تحسين جودة الإنتاج وتقليل التكاليف وتحسين عملية التشغيل والصناعة مع تقليل عمليات التوقف غير المخطط لها مما يؤدي الى زيادة كفاءة الإنتاج.

بذلك يكون الذكاء الاصطناعي عامل مساعد للعقل البشري إذا لم يسئ استعماله.

التنمية الصناعية والاستثمار
دعوة للنشر وإثراء مجلتكم
تتشرف هيئة تحرير مجلة التنمية الصناعية والاستثمار
بدكوتكم للمشاركة في الكتابة وإبداء الرأي في كل ما
يهم الصناعة والاستثمار على المستوى المحلي.
وحتى تكون هذه المجلة
منكم وإليكم تعتبر هذه الدعوة عامة
لجميع المؤسسات العامة والشركات
الصناعية والمهتمين بالمجال الصناعي
ترسل المواد على البريد التالي :
E-MAIL.TANMIAMAG@GMAIL.COM

للبنيان أساس
CONSTRUCTIONS
NEED
FOUNDATION

WWW.LIBYANSTEEL.COM

الشركة الليبية للحديد والصلب
LIBYAN IRON AND STEEL COMPANY

MISURATA مصراتة
+218-51-2613808
+218-51-2613778
+218-51-2662380
P.O.B : 17858 صندوق بريد
OPERATOR بدالـــة
+218-51-2613713

TRIPOLI طرابلس
+218-21-3507269
+218-21-3502436
WWW.LIBYANSTEEL.COM

التنمية الصناعية والاستثمار
Industrial development and investment

وزارة الصناعة والمعادن
Ministry of Industry and Minerals

نفتح لك أبوابا متعددة للتقدم

لأي استفسار :

091-3228529

091-1525631

E-MAIL:TANMIAMAG@GMAIL.COM

وزارة الصناعة والمعادن

شارع أبوهريدة- زنقة فكيني

طرابلس - ليبيا

على صفحاتنا

إعلانك معنا يحقق إنتشار واسع

ضاعف مبيعاتك الآن

E-MAIL.TANMIAMAG@GMAIL.COM

مصافحة

المشرف العام

أحمد علي أبوهيسة

وزير الصناعة والمعادن

سعيا من وزارة الصناعة والمعادن بحكومة الوحدة الوطنية إلى إبراز دور قطاع الصناعة والمعادن في ليبيا ومدى مساهمته في الناتج القومي الإجمالي وما هية العراقيل والمشاكل التي يعاني منها القطاع ، وتطلعاً منا إلى إشراك كل المهتمين في هذا المجال سواء كانوا هيئات أو مؤسسات أو أفراد من ذوي الخبرة والدراية من الأكاديميين أو الممارسين لمجالات الصناعة ظنا منا أن تلاقي الأفكار والخبرات هو أحد أسباب التطوير المستمر لكافة الممارسات البشرية .

فها نحن نرى ولادة العدد الأول من مجلة «التنمية الصناعية والاستثمار»والتي نأمل أن تكون مشعلا تنار به بعض عتمات الطريق الذي تمر به قاطرة التنمية الصناعية التي تسعى وزارة الصناعة والمعادن بكافة مكوناتها وجهاتها التابعة وإداراتها إلى المضي قدما في تحقيقها وفقاً لمتطلبات المرحلة وهذا المسعى هو ما دأبت عليه حكومة الوحدة الوطنية في مسيرتها نحو عودة الحياة لكافة مؤسسات وقطاعات الدولة.

ونأمل من خلال هذه المجلة أن ترتوي صفحاتها بمداد أقلام البحاث والخبراء في كافة مجالات الصناعة والاستثمار ذات العلاقة والذين هم كثر في بلدنا الحبيب ليبيا .

ومن هنا أدعو كافة الخبراء والمهتمين للمساهمة في تقديم أفكارهم واقتراحاتهم و انتقاداتهم والتي سيكون لها الاثر الكبير والإيجابي في تحقيق الهدف الذي من أجله تأسست هذه المجلة.

وختاماً : أقول إن النجاح مقرون بالإرادة والطموح ونعلم أن أي عمل فيه يد ابن آدم يعتريه النقص ولكننا نؤمن يقيناً أن من أراد الوصول وصل بتوفيق اللّه.

الشكر والتقدير لكل القائمين على هذه المجلة ونسأل اللّه أن تكون فاتحة خير علينا جميعا.

والسلام عليكم

E-MAIL:TANMIAMAG@GMAIL.COM

شارع أبوهريدة- زنقة فكيني طرابلس - ليبيا 091-3228529 091-1525631

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الصناعة والمعادن

وزارة الصناعة والمعادن

المشرف العام:
د. أحمد علي أبوهيسة
وزير الصناعة والمعادن

هيئة التحرير :
م. مسعود عمار المشمر
رئيس التحرير
م. فتحي الشريف الشريف
مدير التحرير
د. محمد عبدالملك الفقيه
عضو هيئة التحرير

اللجنة الاستشارية :
د. فرج علي جبيل — رئيس اللجنة
أ. عبدالرحمن محمد بحيري — عضو اللجنة
د. عبدالحميد عبدالسلام الشريف — عضو اللجنة
د. فيصل بوسهمين — عضو اللجنة

المدقق اللغوي :
د. هدى العبيدي

الاخراج الفني والتنفيذ عزالدين مسعود الحامدي

فرز وطباعة مطبعة الواحة

contents

أخبار ومناشط الوزارة

رئيس حكومة الوحدة الوطنية يفتتح معرض ليبيا للصناعات 2023 — 06

وزير الصناعة والمعادن يشارك في افتتاح معرض «صنع في ليبيا» — 08

افتتاح مجمع السائح الصناعي — 10

وكيل وزارة الصناعة والمعادن يزور مجمع الدافنية للصناعات الغذائية — 12

وزارة الصناعة والمعادن تنظم جلسة حوارية — 14

هيئة النهوض بالصناعة الوطنية تستعد لاطلاق جائزة أفضل منتج وطني — 15

وزير الصناعة والمعادن يعلن عن انشاء أول منطقة صناعية خاصة في ليبيا — 18

حوار العدد 20

د. أحمد علي أبوهيسة
وزير الصناعة والمعادن

لقاء خاص 34

د. محمد عبدالملك الفقيه
رئيس مجلس إدارة
الشركة الليبية للحديد والصلب

مقالات ودراسات

دور التعريفة الجمركية في رسم السياسات الاقتصادية وأثرها على دعم وحماية الصناعة المحلية — 26

سلسلة الموارد المعدنية وأهميتها الإقتصادية في ليبيا — 28

عقود الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتنفيذ المشاريع الصناعية — 31

النشاط الصناعي وأهمية التنمية المكانية في ليبيا — 38

أهمية مكتب السجل الصناعي العام بوزارة الصناعة والمعادن — 40

استثمر في ليبيا
investment in Libya

ليبيا أرض الفـرص الواعـدة

Libya is the land of promising opportunities

وزارة الصناعة والمعادن
Ministry of Industry and Minerals

تدعو وزارة الصناعة والمعادن

كافـة السـادة المسـتثمرين ورجـال الأعمـال للاسـتثمار فـي قطـاع الصناعـة والمعـادن الليبـي .. وتفتـح لهـم آفـاق الاسـتثمار الصناعـي والاسـتفادة مـن الميـزات النسـبية التـي تتمتـع بهـا ليبيـا فـي عديـد المجـالات الصناعيـة (المناطـق الصناعية..الشـركات والمصانـع التابعـة للـوزارة.. التعديـن) والمعتمـدة بالأسـاس علـى توفـر المـواد الخـام الطبيعيـة والمعدنيـة..

Calls the Ministry of Industry and Minerals

All gentlemen, investors and businessmen to invest in the Libyan industry and minerals sector.. and open up prospects for industrial investment for them and benefit from the comparative advantages that Libya enjoys in many industrial fields (industrial zones .. companies and factories affiliated to the Ministry .. mining) which depend mainly on the availability of ..natural raw materials and metallic

تزخـر ليبيـا بفـرص واعـدة للاستثـمار في عديد المجالات الصناعيـة وتتوفـر فيهـا احتياطات هائلة من المواد الخام «الفلزية واللافلزية» القابلة للاستثمـار..

Libya is full of promising opportunities for investment in many industrial fields, and there are huge reserves of "metallic and non-metallic" raw .materials that can be invested

لمزيـد مـن المعلومـات والتفاصيـل التواصـل مع وزارة الصناعـة والمعـادن بمقـرها الكائـن بمنطقـة أبوهـريدة بمدينة طرابلـس أو التواصل مع فروع ديوان الوزارة بمدن بنغازي ..مصراتة .. سبها..

وزارة الصناعة والمعادن

شارع أبوهريدة- زنقة فكيني

طرابلس - ليبيا

E-MAIL:TANMIAMAG@GMAIL.COM

لمزيد من الاستفسار : 091-3228529 091-1525631

For more information and details, contact the Ministry of Industry and Minerals at its headquarters located in the Abu Harida area in the city of Tripoli, or contact the branches of the Ministry's office in the cities of Benghazi, Misrata, Sabha, and .Sabha

Ministry of Industry and Minerals

Abu Harida Street - Fkiny Street

Tripoli, Libya

الذي أقيم في مدينة مصراتة برعاية وزارة الصناعة والمعادن :

رئيس حكومة الوحدة الوطنية يفـــــ

افتتح رئيس حكومة الوحدة الوطنية السيد عبدالحميد الدبيبة معرض ليبيا للصناعات 2023 في دورته الثانية بمدينة مصراته رفقة وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة ووكيل الوزارة للشؤون العامة وشؤون الإنتاج والمناطق الصناعية السيد مصطفى السمو ووزير الاقتصاد والتجارة السيد محمد الحويج ووزير المواصلات السيد محمد الشهوبي ووزيرة الشؤون الاجتماعية السيدة وفاء الكيلاني ووكيلة وزارة الثقافة السيدة وداد الدويني.. كما حضر الافتتاح رئيس ديوان المحاسبة السيد خالد شكشك وأعضاء المجلس البلدي مصراته وسفراء عدد من الدول ومدراء ورؤساء مجالس إدارة عدد من المؤسسات العامة والخاصة .

وشارك في المعرض الذي ترعاه وزارة الصناعة

تتح معرض ليبيا للصناعات 2023

والمعادن خمس شركات أجنبية من دول تركيا وامريكا والجزائر وثمانية وستون مؤسسة محلية من بينها خمس جهات تابعة للوزارة وهي الشركة الليبية للحديد والصلب وكلية التقنية الصناعية بمصراته وهيئة النهوض بالصناعة الوطنية والمؤسسةالوطنية للتعدين ومركز البحوث الصناعية ..

وتسعى وزارة الصناعة والمعادن من خلال رعاية هذا المعرض إلى دعم القطاع الصناعي من خلال دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل توطين الصناعة المحلية وإيجاد فرص عمل للشباب..

تخلل هذا المعرض عدد من الجلسات الحوارية المتعلقة بالشأن الصناعي.

رفقة رئيس الوزراء السيد عبدالحميد الدبيبة ورئيس النيـــــــــــــــ

وزيـر الصناعـة والمعـادن يشـارك فـــــ

شـارك وزيـر الصناعـة والمعـادن السـيد أحمـد أبوهيسـة فـي افتتـاح معـرض صنـع فـي ليبيـا الـذي أقيـم فـي دولـة النيجـر خـلال الفتـرة مـن 14 إلـى 19 مـارس 2023 رفقـة رئيـس الـوزراء السـيد عبدالحميـد الدبيبـة ورئيـس النيجـر السـيد محمـد ابوعـزوم ومحافـظ مصـرف ليبيـا المركـزي السـيد الصديـق الكبيـر وعـدد مـن وزراء حكومـة الوحـدة الوطنيـة ورجـال الأعمـال ..

وقـال السـيد الوزيـر فـي كلمتـه فـي افتتـاح المعـرض أن الهـدف مـن المعـرض هـو الولـوج إلـى الأسـواق الأفريقيـة مـن خـلال الصناعـة الليبيـة التـي أثبتـت قوتهـا وميزتهـا التنافسـية مـن حيـث الجـودة والأسـعار، مؤكـدا عـدم احـداث التنميـة مـن دون وجـود الصناعـة.

ويهـدف المعـرض إلـى دعـم التعـاون بيـن البلديـن فـي كافـة المجـالات مـن خـلال خلـق بيئـة إيجابيـة لتفعيـل دور القطـاع الخـاص فـي البلديـن.

كمـا تهـدف وزارة الصناعـة والمعـادن مـن خـلال هـذه التظاهـرات إلـى التعريـف بالصناعـة الليبيـة خـارج الحـدود

جر السيد محمد ابوعزوم :

ي افتتاح معرض «صنع في ليبيا»

الذي أقيم بدولة النيجر خلال الفترة من14 إلى 19 مارس 2023

والدخول في الأسواق الاقليمية والدولية.

ويأتي هذا التوجه في اطار ما وضعته الوزارة على عاتقها بتوطين الصناعه في ليبيا وجعل البيئة الليبية بيئة جاذبة لخلق اقتصاد متنوع، والمساهمة في سلاسل الامدادات العالمية للسلع الغذائية وغيرها عبر الجغرافيا الليبية لتكون حلقة وصل بين القارة الافريقية والاوروبية.

هذا المعرض عقد تحت شعار «النيجر أرض الفرص الواعدة وتجارة العبور» بمشاركة شركات ليبية في صناعات مختلفة.

يشار إلى أن وزارة الصناعة والمعادن كانت الراعي الرسمي للنسخة الأولى من المعرض والتي أقيمت في العاصمه التونسية.

بحضور رئيس الوزراء عبدالحميد الدبيبة :

وزيرالصناعة والمعادن ووكيل الوزارة يشارك

شارك رئيس الوزراء عبدالحميد الدبيبة رفقة وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد ابوهيسه ووكيل الوزارة للشؤون العامة وشؤون الإنتاج والمناطق الصناعية السيد مصطفى السمو ووزير الاقتصاد والتجارة محمد الحويج في افتتاح مجمع السائح الصناعي التابع لمجموعة «السهل القابضة» المقام ببلدية سيدي السائح، بحضور وزير المواصلات، ورئيس اتحاد غرفة التجارة والصناعة والزراعة، ورئيس اتحاد الصناعة الليبي، وعدد من رجال الأعمال.. ويحتوي المجمع على مصنع للأعلاف والأرز والدقيق والسميد والمكرونة والزيت، وحفاظات الأطفال، والحلويات والسكر.. ويعمل بالمجمع أكثر من 3000 ما بين موظف ومنتج ليبي تم تدريبهم وتأهليهم. وخلال جولة الرئيس استمع

ـــــــان في افتتاح مجمع السائح الصناعي

لشروح وافية بشأن قدرتهم على تغطية احتياجات السوق المحلي من المواد التي يتم إنتاجها بالمجمع والقدرة على التنافس من خلال أسعار جيدة ..وأكد الدبيبة أن زيارته للمجمع هو دعم للقطاع الخاص الليبي وتشجيع لرجال الأعمال الليبيين، مشدداً على وزارتي الاقتصاد والتجارة والصناعة والمعادن تقديم كافة التسهيلات لدعم الصناعات المحلية.. كما أفاد رئيس مجلس إدارة مجموعة السهل القابضة بأن المجمع يعتبر من أكبر المجمعات في أفريقيا، ورافداً حقيقياً للصناعة الوطنية، متقدماً بالشكر لرئيس الوزراء والهيئات ذات العلاقة، ومصرف ليبيا المركزي لدعمهم لرجال الأعمال والقطاع الخاص من أجل تطوير الصناعة المحلية ودعمها.

في إطار اهتمام وزارة الصناعة والمعادن بالقطاع الصناعي الخاص وتشجيعه ودعمه

وكيل وزارة الصناعة والمعادن يزور مجمع الدافنية للصناعات الغذائية

زار وكيل وزارة الصناعة والمعادن للشؤون العامة وشؤون الإنتاج والمناطق الصناعية السيد مصطفى السمو مجمع الدافنية للصناعات الغذائية الذي يضم مجموعة من المصانع الغذائية قام السيد الوكيل بجولة داخل أروقتها اطلع خلالها على خطوط الانتاج وآلية العمل وكيفية المحافظة على جودة المنتجات في المعامل المتخصصة..

وتأتي زيارة السيد الوكيل في إطار اهتمام وزارة الصناعة والمعادن بالقطاع الصناعي الخاص وتشجيعه ودعمه والتأكيد على أهميته في توفير فرص العمل والتركيز على جودة المنتجات ..

ورافق السيد الوكيل عميد كلية التقنية الصناعية مصراته السيد عبدالحميد الشريف ومدير مركز المعلومات والتوثيق الصناعي السيد محمد بالخير ومراقب الصناعة مصراته السيد مصطفى شقرون وعدد من موظفي ديوان وزارة الصناعة والمعادن بالمنطقة الغربية.

نظمته غرفة التجارة والصناعة والزراعة بالتعاون مع بلدية زليتن

وزير الصناعة والمعادن ووكيل الوزارة

يشاركان في أعمال ملتقى تجار وصناع ليبيا الأول

شارك وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة رفقة رئيس الوزراء السيد عبدالحميد الدبيبة في أعمال ملتقى تجار وصناع ليبيا الاول الذي نظمته غرفة التجارة والصناعة والزراعة بالتعاون مع بلدية زليتن.. وأكد السيد الوزير في كلمته خلال أعمال الملتقى على عمل وزارة الصناعة والمعادن على حماية المنتج المحلي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة والجهات ذات العلاقة والتركيز على جودة المنتج المحلي.

من جانبه استعرض وكيل وزارة الصناعة والمعادن للشؤون العامة وشؤون الإنتاج والمناطق الصناعية السيد مصطفى السمو اعمال الوزارة خلال العام الماضي من حصر للأنشطة الصناعية في البلاد ودعم الكثير من للصناعات للتحول للتصنيع الكامل محليا دون الاعتماد على الاستيراد. وخلال كلمته أكد رئيس الوزراء السيد عبدالحميد الدبيبة على ضرورة دعم القطاع الخاص بكافة مستوياته للمساهمة في الرفع من كفاءة الاقتصاد الوطني ودعمه. وشدد السيد الرئيس خلال مداخلاته المتعددة على أهمية الالتزام بقرارات الحكومة المتعلقة بتوفير السلع الأساسية، وعدم المضاربة بالأسعار والتضييق على الليبيين، مؤكدا عدم السماح بهذا الأمر.. وناقش الملتقى عددا من الملفات التي تساعد في تنظيم القطاع الخاص للقيام بدوره في ليبيا باعتباره الرافد الأساسي للقطاع العام..

وحضر أعمال الملتقى محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير، ورئيس ديوان المحاسبة خالد شكشك، ووزراء الاقتصاد والتجارة والمواصلات ورئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ورئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة، وعدد من الوكلاء ولفيف من رجال الأعمال والصناع من مختلف المدن الليبية.

وكيل وزارة الصناعة والمعادن يبحث تعزيز آفاق التعاون بين قطاعي التعليم العالي والصناعة

ناقش وكيل وزارة الصناعة والمعادن للشؤون العامة وشؤون الانتاج والمناطق الصناعية السيد مصطفى السمو مع رئيس جامعة مصراته السيد محمد الدنفور تعزيز آفاق التعاون والربط بين قطاعي التعليم العالي والصناعة. وتم الاتفاق خلال الاجتماع على تشكيل فريق عمل مشترك بين جامعة مصراتة وكلية التقنية الصناعية لوضع خطة عمل لتنفيذ جملة من البرامج والمشروعات المشتركة وخلق آليات الربط والتعاون بين المؤسستين.

ورافق السيد الوكيل عميد كلية التقنية الصناعية السيد عبدالحميد الشريف و مدير عام مركز المعلومات والتوثيق الصناعي السيد محمد بالخير .

بهدف تحقيق التنمية الحقيقية في مختلف المجالات

وزير الصناعة والمعادن يلتقي الأمين العام لاتحاد المصارف المغاربية

التقي وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة بمكتبه بديوان الوزارة وفد اتحاد المصارف المغاربية يمثله السيد محمد فال العالم الامين العام للاتحاد والسيد على مفتاح الخوجة ممثل الاتحاد في ليبيا..

وبحث اللقاء أوجه التعاون بين الوزارة والمؤسسات العربية ودورها في تحقيق التنمية وتقديم الدعم التقني والمعرفي للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

ووجه السيد الوزير بضرورة ان تقوم هذه المنظمات والاتحادات العربية بدورها في مساندة المؤسسات الليبية بهدف تحقيق التنمية الحقيقية في مختلف المجالات.

وفي ختام اللقاء وجه السيد الامين العام للاتحاد الدعوة للسيد الوزير والمختصين بالوزارة للمشاركة في المؤتمر الجاري التحضير لعقده خلال الفترة القادمة والمخصص للتعريف بمشاريع إعادة الاعمار في ليبيا بحضور العديد من مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية.

حول القطاع الصناعي ومتطلبات إعادة بناءه

وزارة الصناعة والمعادن تنظم جلسة حوارية

تأرأس وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة جلسة حوارية حول القطاع الصناعي ومتطلبات إعادة بناءه.. وتناولت الجلسة متطلبات عودة الحياة للقطاع الصناعي من أجل الانتعاش الاقتصادي ومستقبل قطاع التعدين ومساهمته في تنويع الاقتصاد الوطني.

كما تناولت الجلسة الهياكل المساندة للصناعة (القطب الصناعي التكنولوجي والحاضنات الصناعية) وأثرها في دعم الابتكار وريادة الأعمال ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة.

وناقشت الجلسة الاستثمار والقوانين والتمويل واعتماد سياسات جريئة لتحقيق النمو الشامل إضافة إلى دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية والمستدامة وجذب المستثمرين المحليين والدوليين..وشهدت الحوارية توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين وزارة الصناعة والمعادن والأكاديمية الليبية للدراسات العليا بغية تفعيل التعاون المشترك بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الحكومية الاقتصادية والصناعية .

كما شهدت الحوارية حضور عدد من الشخصيات البارزة في قطاع الصناعة من مدراء الشركات الصناعية ووكيل وزارة الاقتصاد والتجارة ومدير عام الاتحاد العام للغرف التجارة والصناعة والزراعة ورئيس الأكاديمية الليبية للدراسات العليا ومدراء الإدارات بالوزارة وعدد من المستثمرين والمهتمين بالقطاع الصناعي.

بهدف الربط بين قطاعي الصناعة والتعليم التقني وتوحيد جهودهما بما يسهم في دعم الانتاج الصناعي

وزير الصناعة والمعادن يلتقي وزير التعليم التقني والفني

التقى وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة وزير التعليم التقني والفني السيد يخلف السيفاو بمقر ديوان وزارة الصناعة والمعادن..

وقد تم التباحث حول تحقيق الاستغلال الامثل للإمكانيات البشرية والمادية في مجال الصناعة وذلك من خلال الربط بين قطاعي الصناعة والتعليم التقني وتوحيد جهودهما بما يسهم في دعم الانتاج الصناعي، وتبني ابحاث الخريجين ومقترحات المبدعين والمخترعين التقنيين واحتضان مشروعات تطوير المصانع القائمة وبما يتوافق والثورة الصناعية الرابعة وطرح افكار لمشروعات صناعية وتقنية جديدة ذات الكثافة التكنولوجيا العالية وفي صيغة دراسات مبدئية والترويج لتنفيذها .

ويأتي ذلك في اطار تفعيل قرار السيد وزير الصناعة والمعادن رقم (3) لسنة 2022م بشأن التنفيذ المشترك للحاضنات الصناعية والتكنولوجيا من خلال لجنه عليا وذلك بالتعاون مع وزارة التعليم التقني والفني من اجل نقل وتوطين التقنية وبرامج التدريب للكوادر البشرية.

هيئة النهوض بالصناعة الوطنية تستعد لاطلاق

جائزة أفضل منتج وطني

تعتزم هيئة النهوض بالصناعة الوطنية بإشراف وزارة الصناعة والمعادن إطلاق مشروع جائزة أفضل منتج وطني .. وقامت الهيئة عن طريق لجنة مختصة بوضع الأسس والمعايير حسب أفضل الممارسات المحلية والدولية لمثل هذه الجوائز والمتمثلة في معايير الكفاءة والتنافسية والجودة وعلاقتها بالتنمية المستدامة وصحة وسلامة الإنسان والمسؤولية الإجتماعية ..وتعتبر هذه المبادرة هي الأولى بوزارة الصناعة والمعادن وجاءت هذه المبادرة بعد زيارة السيد وزير الصناعة والمعادن رفقة دولة رئيس مجلس الوزراء لبعض المصانع بالقطاع الخاص والتي تم تدشينها وافتتاحها لتكون إضافة لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني..وحضر الاجتماع بعض من رؤساء مجالس الادارة والمدراء العامون للجهات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن ومدراء الإدارات بالوزارة..

ويأتي إطلاق هذا المشروع انطلاقاً من رؤية وأهداف وزارة الصناعة والمعادن التي تساهم في التنمية الصناعية ومن خلال المهام المناطة بهيئة النهوض بالصناعة الوطنية والتي تعتبر أحد الأذرع للوزارة ..

وسعياً من هذه الهيئة للنهوض بالصناعة الوطنية في إطار تشجيع وتطوير قطاع الصناعة لخلق روح المنافسة في السوق المحلي والعالمي بما ينعكس ايجاباً على دورها في الاقتصاد الوطني وتحقيقاً لذلك.

لبحث توطين معدات ومواد النفط والغاز

اجتماع مشترك بين وزيري الصناعة والمعادن والنفط والغاز

عقد خلال الفترة الماضية اجتماع مشترك بين وزارة الصناعة والمعادن ووزارة النفط والغاز بقاعة الاجتماعات بديوان وزارة الصناعة والمعادن بحضور السيد أحمد أبوهيسة وزير الصناعة والمعادن ووكيل الوزارة السيد مصطفى على السمو والسيد محمد عون وزير النفط والغاز و عدد من مديري الادارات والمكاتب بوزارة الصناعة والمعادن والسيد نائب المدير التنفيذي للقطب التكنولوجي التابع للوزارة والسيد مستشار وزير النفط والغاز..تناول الاجتماع موضوع توطين صناعة معدات ومواد النفط والغاز في ليبيا من خلال توظيف الإمكانيات المتاحة بالمصانع الوطنية العامة والخاصة من خلال عقد شراكات استثمارية مع الموردين والمصنعين العالميين بهدف تعويض الاستيراد من الخارج إضافة إلى خلق فرص عمل ووظائف للكوادر الليبية المتخصصة ونقل التقنية في مجال تصنيع المواد والمعدات. .

وقد وجه السادة الوزراء بأنه يجب تكثيف الجهود والعمل بشكل متواصل لإنجاز برنامج عمل مشترك والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للمساهمة في تنفيذ هذا المشروع الوطني .

من أجل تذليل الصعاب التي قد تعترض اداء العمل

وزير الصناعة والمعادن يبحث دعم مركز البحوث الصناعية

بحث وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة تنفيذ مشاريع بعض الدراسات وخاصة فيما يتعلق بمشاريع دراسات التنمية المكانية مع مدير عام مركز البحوث الصناعية ومدير الادارة الاقتصادية بالمركز وبحضور مدير ادارة الدراسات والبحوث الصناعية بديوان الوزارة وبعض الخبراء المتعاونين مع الوزارة ومدير مكتب الوزير.

تناول الاجتماع الموقف الفني والمالي لتنفيذ عدد 30 دراسة مكانية تم اعدادها وتجهيزها من قبل المركز وتم تشكيل لجان فنية لمتابعة تنفيذها. .واقترح المركز تقسيمها الى مجموعتين للتنفيذ خلال الفترة المتبقية من هذه السنة وعددها 15 دراسة على ان تنفذ بقية الدراسات خلال السنة المقبلة –ان شاء اللّه– مرجعا ذلك الى عدم توفر ميزانية للمركز لتنفيذ هذه الدراسات بالرغم من اعدادها واحالتها لوزارة التخطيط.

ووجه السيد الوزير بضرورة البحث عن مصادر تمويل بديلة كإقامة شراكات خارجية مع مؤسسات دولية وإقليمية ومنظمات عربية والدخول في شراكات مع جهات محلية كمراكز البحوث ومؤسسات مالية كالمصرف الإسلامي الذي اقترحه المركز على ان يستفيد المركز من ايراداته المتواضعة في تغطية جانب من انجاز مهامه وذلك لأهمية تنفيذ مثل هذه البرامج .

كما اقترح المركز مشاريع استراتيجية اخرى للحصول على فرص صناعية استثمارية في المجال الزراعي والصناعي وبالتعاون مع مركز البحوث البحرية ومركز البحوث الزراعية والمؤسسة الوطنية للنفط. وتطرق الاجتماع الى وضع المختبرات بالمركز حيث تحتاج الى الاعتماد الدولي واحلال بعض الاجهزة والتدريب.

وشدد السيد الوزير على ضرورة الربط مع الجهات العالمية في مجال البحوث والدراسات

والاستفادة من كل الفرص الممكنة التي ترفع من عمل وأداء المركز وأذن بالتواصل مع كل الجهات المحلية والدولية التي يمكن أن يحقق التعاون معها قيمة مضافة للرفع من أداء المؤسسات الصناعية وأذرع الوزارة. ويأتي هذا الاجتماع في اطار متابعة السيد الوزير لنشاطات الادارات والجهات التابعة وتذليل الصعاب التي قد تعترض اداء عمل هذه الادارات والجهات ومناقشتها ضمن الاجتماعات الشهرية.

وزارة الصناعة والمعادن
تشارك في ختام فعاليات مهرجان الربيع
بكلية التقنية الصناعية مصراته

شارك وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة ووكيل الوزارة للشؤون العامة والانتاج والمناطق الصناعية السيد مصطفى السمو ووكيل وزارة التعليم التقني والفني لشؤون الكليات والمعاهد التقنية العليا وعدد من مدراء الادارات والمكاتب بالوزارة وممثلين عن المجلس البلدى مصراته والشركة الليبية للحديد والصلب ومدير عام المنطقة الحرة مصراته وبعض الخبراء والمهتمين بالقطاع الصناعي في فعاليات مهرجان الربيعالذي أقيم بكلية التقنية الصناعية مصراته..

وأكد السيد الوزير في كلمته على أهمية تبعية كلية التقنية الصناعية مصراته لوزارة الصناعة والمعادن الامر الذي يدعم ويفتح آفاق التعاون بين مخرجات التعليم العالي وقطاع الصناعة وربط الخريجين بسوق العمل بالقطاع.

وعلى هامش المهرجان تم تكريم الخريجين الأوائل بالكلية كما تم تكريم أسر الشهداء والمفقودين وكذلك حفاظ القرآن الكريم ومنح جائزة للأستاذ المثالي بالكلية، كما تم منح كأس للفريق الفائز بدوري كرة القدم المصغرة بالكلية .

كما تم زيارة المعرض الخاص بالمنتجات الوطنية وتم توقيع مذكرة تفاهم بين بين كلية التقنية الصناعية مصراته ومصنع مصراته لصناعة الأنابيب حيث تأتي هذه الاتفاقية من أجل تحقيق التعاون والتكامل بين المؤسسات العامة والقطاع الخاص للإستفادة من الإمكانيات لدى الطرفين .

وزير الصناعة والمعادن يعلن عن انشاء أول منطقة صناعية خاصة في ليبيا

أعلن وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة خلال مؤتمر صحفي مع عميد بلدية زليتن عن اول منطقة صناعية خاصة بمساحة(8800)هكتار بمدينة زليتن..

وقال السيد الوزير أن هذا القرار سيكون نقلة نوعية كبيرة في مجال الصناعة سعيا الى توطين الصناعة في ليبيا لدعم الاقتصاد الليبي و زيادة تنوعه بشكل كبير والتوجه نحو الاسواق الاقليمية والدولية .

وجاء إعلان السيد وزير الصناعة والمعادن خلال زيارة ميدانية قام بها إلى مدينة زليتن رفقة بعض رؤساء مجالس الإدارة للجهات التابعة وعدد من مدراء الإدارات والمكاتب بالوزارة حيث كان في استقبال الوفد عميد وأعضاء المجلس البلدي زليتن ..

كما قام السيد الوزير بافتتاح مصنع الاجر في مدينه زليتن.كما قام السيد الوزير بجولة في بعض المصانع داخل المدنية اطلع خلالها على عمليات الانتاج لهذه المصانع والاستماع إلى المشاكل التي تواجه الصناع في هذه المنطقة.

مؤكداً تشجيع الوزارة للقطاع الخاص للمساهمة في خلق فرص التنوع الاقتصادي

وزير الصناعة والمعادن يفتتح مصنع « أجر »

افتتح وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة مصنع «أجر» التابع لمجموعة التومي القابضة رفقة عدد من رؤساء مجالس الادارة للجهات التابعة ومدراء الادرات والمكاتب بالوزراة ورجال الاعمال ..

وقام السيد الوزير بجولة ميدانية اطلع خلالها على سير عمل خطوط الإنتاج والتقنيات الحديثة المستخدمة في صناعة الاجر.

و أشاد السيد الوزير بمجهودات الكوادر العاملة بالمصنع وخاصة الايادي العاملة الليبية مؤكداً تشجيع الوزارة للقطاع الخاص مما يساعد في خلق فرص للتنوع الاقتصادي.

وزير الصناعة والمعادن يزور شركة الرطيل

لصناعة المواسير البلاستيكية

زار وزير الصناعة والمعادن السيد أحمد أبوهيسة والوفد المرافق له شركة الرطيل لصناعة المواسير البلاستيكية بمدينة زليتن. وقام السيد الوزير بجولة داخل المصنع اطلع خلالها على خطوط الانتاج و الآليات المتبعة للرفع من جودة المنتجات .. وتأتي زيارة السيد الوزير في إطار دعم وتشجيع القطاع الصناعي الخاص في ليبيا.

وكيل وزارة الصناعة والمعادن يناقش تفعيل مكاتب هيئة النهوض بالصناعة الوطنية في مختلف المناطق

عقد وكيل الوزارة لشؤون الإنتاج والمناطق الصناعية والشؤون العامة السيد مصطفى السمو اجتماعا مع السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام لهيئة النهوض بالصناعة الوطنية ..

وناقش الاجتماع البدء في تفعيل مكاتب للهيئة في المناطق(الشرقية- الجنوبية- الوسطى- الغربية) وذلك للمساعدة في تقديم خدمات الهيئة في كامل ربوع ليبيا.

ووجه السيد الوكيل بضرورة تنفيذ زيارات ميدانية للمصانع والنظر في مدى التزامها بتطبيق نظم الجودة والبيئة والسلامة المهنية وفقاً للمعايير المعتمدة بمركز المواصفات والمعايير القياسية والنظر في الصعوبات التي تواجه هذه المصانع وإعداد تقارير عن هذه الزيارات وإحالتها للوزارة. وتم خلال الاجتماع مناقشة سُبل وآليات العمل التي تساعد على النهوض بقطاع الصناعة وإحاطة السيد الوكيل بالمشاكل والصعوبات التي تواجه عمل الهيئة.

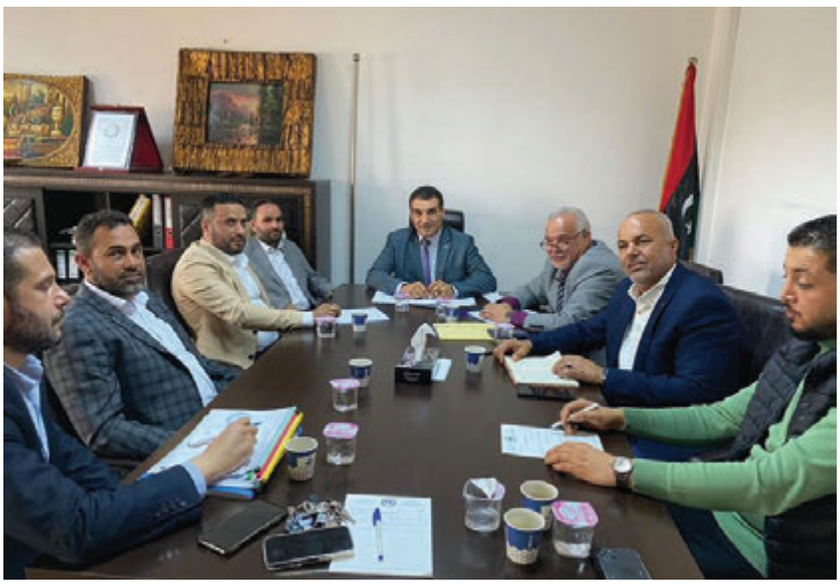

وكيل وزارة الصناعة والمعادن يشارك في حفل تخريج دفعة من متدربي مركز رفع الكفاءة المهنية طمينة

شارك وكيل وزارة الصناعة والمعادن للشؤون العامة وشؤون الإنتاج والمناطق الصناعية السيد مصطفى السمو مع وزير العمل والتأهيل السيد علي العابد الرضا.. في حفل تخريج دفعة من مبادرة "مهنتك مستقبلك" من مدينة مصراتة وتاروغاء تحت شعار (أينما تكن نصل إليك) الذي أقيم بمركز رفع الكفاءة المهنية طمينة في مصراتة.

وتقدم السيد الوكيل بمبادرة لتعليم اثنين وثمانين خريجا اللغة الإنجليزية عن طريق وزارة الصناعة والمعادن حيث سيتم تعليمهم بكلية التقنية الصناعية مصراته ومركز التوثيق والمعلومات الصناعية.. وتأتي مبادرة السيد الوكيل لدعم اليد العاملة الشبابية وتوفير فرص العمل والتدريب لخلق كوادر وطنية مؤهلة

د. أحمد علي أبوهيسة

وزير الصناعة والمعادن

هدفنا الرئيس توطين الوزارة على برنامج وطني

في العدد الاول من هذا الاصدار ، تستضيف مجلة التنمية الصناعية والاستثمار معالي السيد وزير الصناعة والمعادن لتسليط الضوء على دور الوزارة في حكومة الوحدة الوطنية والرؤيا المستقبلية للقطاع والاهداف التي تحققت والعوائق التي واجهتها الوزارة ، وكان لنا هذا اللقاء :

حاوره : سهيل القماطي

معالي الوزير نرحب بك في هذا اللقاء الخاص والذي نتحدث فيه عن مهام وتحديات الوزارة وواقع ومستقبل قطاع الصناعة والمعادن في ليبيا .

نبدأ هذا اللقاء بسؤال عن تقييم شامل للمراحل التي مر بها قطاع الصناعة والمعادن في ليبيا حتى يومنا هذا ؟

تحية طيبة لكل العاملين في قطاع الصناعة والمعادن وأقدم في هذا اللقاء الشكر والتقدير لهيئة تحرير مجلة التنمية الصناعية والاستثمار والتي نتطلع ان يتم من خلالها التعريف بقطاع الصناعة والمعادن في ليبيا والمشاكل التي يعاني منها.

دأبنا منذ تولينا مهام وزارة الصناعة والمعادن على دراسة القطاع ، و كما تعلم قطاع الصناعة في ليبيا مر بمراحل من بداية تأسيس الدولة الليبية حيث كان هناك إلى حد ما بعض الصناعات التي استطاعت أن تستمر إلى فترة معينة ثم بعد ذلك اتجه هذا القطاع إلى منحى آخر حيث هيمنت الدولة على قطاع الصناعة بصفة عامة، وتم التوجه والتركيز على بعض الصناعات الاستراتيجية والتحويلية، ونتيجة للتغير في بعض السياسات الاقتصادية في البلاد وانفتاح السوق بشكل كبير لم تستطع العديد من هذه الصناعات الصمود امام تلك المتغيرات ، وخلال العشرية الاخيرة ونتيجة لعدم وجود الاستقرارالسياسي والاقتصادي والامني كذلك الصراعات المسلحة ، فقد أثر ذلك اثر سلبا على الاداء العام لقطاع الصناعة.

هل هذه المصانع مملوكة للدولة ؟

هناك مصانع مملوكة بنسبة 100 ٪ للدولة الليبية وهناك بعض منها بالمشاركة مع اجانب ، فعندما استلمنا مهام هذه الوزارة بدأنا بالبحث عن هذه المصانع وعن تقييمها الإداري والفني والمالي، بعض المصانع لازالت تشتغل مثل مجمع الحديد والصلب الذي يعتبر من أفضل المصانع وهو مصنع استراتيجي تملكه الدولة الليبية 100 ٪ ، كذلك لدينا بعض المصانع في مجمعات تاجوراء وبعض المناطق الأخرى ولكن إجمالاً كل المصانع التي تتبع وزارة الصناعة والمعادن

مجمع الحديد والصلب يعتبر من أفضل المصانع وهو مصنع استراتيجي تملكه الدولة الليبية

ـــن الصناعة التي تعكس هوية الدولة

ـــى وشك الانتهاء من

ـي للتنمية الصناعية

يمكن إعادة الحياة إليها من خلال البحث على استثمارات حقيقية ومستثمرين حقيقيين .

هل هذه المصانع التي تفضلت بها معالي الوزير في مجالات معينة تحقق الطلب المحلي على منتجاتها أم أن الطلب لازال يعتمد بشكل كبير على الاستيراد من الخارج، ورؤية الوزارة في جانب تحقيق الاكتفاء الذاتي ؟

وزارة الصناعة متجهة اتجاه كبير لتوطين الصناعة في ليبيا والبحث عن الاستراتيجيات و السياسات والإمكانيات المتاحة في كيفية تحقيق هذا المنشود، الهدف الرئيسي هو توطين الصناعة التي أعتبرها هوية ، ليبيا لديها إمكانيات هائلة من موارد طبيعية و رقعة جغرافية واسعة و موقع استراتيجي يتوسط معظم دول العالم خاصة القارة الإفريقية . نعم يتم الاعتماد على الاستيراد ولازالت معظم السلع يتم استيرادها من الخارج والملاحظ أن كميات السلع التي يتم استيرادها تفوق كثيرا ما يحتاجه السوق الليبي وهذا يدل على أن ليبيا هي منطقة عبور إلى دول أخرى ، و هذا أمر يجب التفكير فيه مليًا من خلال الحكومة بصفة عامة ومن خلال كل المؤسسات ذات العلاقة ، نحن نسعى إلى توطين الصناعة أولًا لاستيفاء الطلب في السوق الليبي من كل السلع و بالمناسبة سلع المواد الغذائية خاصة الأساسية تعتبر ليبيا محققة للاكتفاء فيها من خلال المصانع ، وهنا أحيي القطاع الخاص على مجهوداته وإصراره على التقدم والنمو وتوطين الصناعة في

نحتاج إلى تهيئة البيئة الليبية للاتجاه نحو الطاقة الخضراء أو الطاقة البديلة

ليبيا و هذا الأمر يثلج الصدر ويعطي دافع لكل المسؤولين إلى أن يتجهوا إلى القطاع الخاص من خلال وضع قرارات صائبة تلائم وتساند القطاع الخاص في رحلته نحو التنمية الصناعية والتجارية بصفة عامة .

إذًا معالي الوزير لدينا منتجات محلية من مصانع ليبية من القطاعين العام والخاص ولدينا منتجات مستوردة، هل الوزارة لديها مقارنة بين جودة ا المنتج المحلي والمستورد ؟

إحدى سياسات وزارة الصناعة والمعادن هو التركيز على نظم الجودة داخل المصانع في ليبيا بالقطاع الخاص والعام، هناك في الحقيقة بعض المشاكل التي تواجه القطاعين العام والخاص في هذا الشأن، ونحن نبحث عن كيفية الاستفادة من منظومات العالم الخارجي والتواصل معهم في مجال الجودة حتى يتسنى للسلع التي نقوم بصناعتها في ليبيا أن تأخذ مكانها في السوق العالمي . السوق الليبي يعج بكل السلع الغث والسمين، سلع ذات جودة أعلى وسلع لانعلم حتى أين صنعت، وبالتالي هذا أمر خطير جدًا، وهنا كوزارة الصناعة والمعادن نؤكد على ان لدينا مركز البحوث الصناعية وهو الجهة المناط بها هذا الأمر ولكن المركز في الحقيقة في السنوات الأخيرة لم يتحصل على الدعم الحقيقي من خلال تجديد المختبرات بهذا المركز وتقديم البرامج المساعدة

استحداث القطب الصناعي التكنولوج

ظاهرة حضارية جديدة للنهوض بالصنا

على تطويره من خلال تدريب العاملين به واستقطاب عناصر مؤهلة للعمل بهذا المركز.

نحن نحاول قدر الإمكان البحث عن مصادر لتمويل بعض المشاريع التي تناط بمثل هذا المركز وغيره من المؤسسات التي لا تقل أهمية عن مركز البحوث الصناعية، لكننا في إطار الجودة ومتابعة السلع نحن لدينا بعض السلع ذات جودة عالية ولكن لم تتحصل على الشهائد أو الوثائق التي تعزز هذه الجودة خاصة في العالم الخارجي، هذا إذا ما أردنا الولوج إلى الأسواق الخارجية أو الإقليمية لأن الأسواق تعتمد في الأساس على نظم جودة عالمية معترف بها من قبل كل من انتمى إلى هذا النظام ويسمح لسلعته بالدخول إلى كل الاسواق.

سيادة الوزير تحدثت في بداية اللقاء عما يتعلق بالتنمية المستدامة ودور الوزارة في النهوض بالصناعة في ليبيا، هل نفهم من خلال هذا الحديث أن وزارة الصناعة والمعادن هي الجهة الأبرز المنوط بها توفير موارد بديلة عن النفط والغاز للبلاد ؟

نحن جميعا نعلم يقينًا أن اقتصادنا ريعي يعتمد على مورد واحد طبيعي وهو النفط والغاز، هذا المورد مورد ناضب سيأتي يوم وينضب أو يستغني العالم عنه , لذلك يجب التفكير مليًا من قبل الحكومة والقائمين على مؤسسات الدولة بدون استثناء في البحث عن مصادر تمويل لميزانياتها ولدخلها القومي والناتج الإجمالي، البحث عن تنويع لمصادر الدخل خاصة التركيز على الطاقات المتجددة أو المستدامة التي لا تنضب مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة مياه البحار وغيرها، هذه الطاقات موجودة في بلادنا، ويجب توجيه هذه الثروة إلى بدائل أو مصادر دخل حقيقية مثل إقامة المصانع إو الأنشطة الاقتصادية الكبيرة والخدمات وإلى ما هنالك .

أتمنى أن تكون هناك استراتيجية حقيقية على المدى المتوسط والطويل تقوم على تخصيص جزء من موارد بيع النفط إلى استثمارات حقيقية داخلية مع (إصلاح النظام

الاستثمار في المعادن

لم يأخذ نصيبه الكامل

المصرفي في ليبيا) حتى يستوعب الاستثمارات بكل مكوناتها سواء كانت داخلية او خارجية ، نحن نعاني بشكل كبير من عزوف المستثمرين الأجانب رغم (وجود قوانين استثمار وقوانين تجارية جدًا ملائمة) أعطت للمستثمر الأجنبي ما أعطته للمستثمر المحلي من امتيازات ولكن عزوفه بسبب كيفية إدارة أمواله في المصارف الليبية، المصارف الليبية يجب إعادة النظر في هيكلتها ونظم ممارستها والقوانين واللوائح

يجب التركيز على نظم الجودة داخل المصانع في ليبيا بالقطاع الخاص والعام

المنظمة لعملها و سياساتها بحيث تكون نقطة قوة ونقطة جاذبة للمستثمر الأجنبي حتى يتسنى لنا المشاركة مع المستثمر الأجنبي لأنه سيأتي بالأموال والتكنولوجيا.

السيد الوزير هل وزارة الصناعة والمعادن قدمت للحكومة رؤى وخطط جاهزة للتنفيذ وبالتالي هل الحكومة تنظر في هذا الاتجاه، هل هي مستعدة لتحقيق مايتعلق بجانب التنمية المستدامة من خلال إقامة مصانع ومشاريع استثمارية في الجانب الصناعي والزراعي وغيره ؟

نحن الآن في وزارة الصناعة والمعادن على وشك الانتهاء من برنامج وطني للتنمية الصناعية سيقدم خلال الأيام القادمة لحكومة الوحدة الوطنية لتتبناه، وضعنا فيه كل إمكانياتنا التي رأينا من خلال هذه الرؤية أن نخطو خطوة طويلة المدى في التنمية الصناعية، أنا أعتقد أنه حالما يقدم هذا المشروع بإذن اللّه سيجد آذان صاغية من حكومة الوحدة الوطنية لأن دأب الحكومة هو عودة الحياة لكل مرافق الدولة من صناعة وزراعة ومرافق وغيرها إلا أن الهاجس في هذا الأمر دائمًا هو تهيئة البيئة لهذه الاستثمارات لأنه عندما تُقدم على استثمارات في مجال الصناعة وإقامة مصانع ومشاريع كبيرة ومجمعات صناعية خاصة في المناطق التي توجد بها موارد طبيعية وهنا أتكلم على المعادن وما في حكمها تحتاج إلى تهيئة للبيئة والتي ايضا تحتاج إلى تسخير بعض الأموال خاصة بالمناطق الصناعية وكيفية الاستثمار فيها وتهيئتها .

ما هو الهاجس الأكبر لدى المستثمر الأجنبي وهل يحتاج إلى ضمانات من الوزارة ومن الحكومة ؟

مسألة الضمانات هي الأخرى عائق آخر أمام المستثمرين، هنالك مؤسسة قائمة كنا نسعى نحن بالوزارة إلى ان تكون تابعة لوزارة الصناعة والمعادن ولكن هذا الأمر لم يتم وهو صندوق ضمان الائتمان الذي يعطي نسبة معينة كضمانات للمستثمر وهذا الصندوق لازال يتبع وزارة الاقتصاد والتجارة ولكن في الحقيقة لم يضطلع

ـــــــــي هو
ـــــــاعة

بمهامه كما يجب لأنه دائمًا ما يأتي مستثمرون أجانب ويتساءلون عن ضمانات الائتمان .

في إطار استراتيجة الوزارة في الاهتمام بالمحافظة على الموارد وتحسين الادارة البيئية ، ماذا عن ما يعرف بالصناعات الخضراء وماهي رؤية الوزارة في مايخص توفير صناعات ومنتجات بالتوافق مع ما يخدم صالح البيئة ؟

نحن لدينا بعض المؤسسات التي تعتبر أذرع وزارة الصناعة والمعادن وهي هيئة النهوض بالصناعة الوطنية ومركز البحوث الصناعية ومركز المعلومات والتوثيق الصناعي والمؤسسة الوطنية للتعدين وهيئة المناطق الصناعية والقطب الصناعي التكنولوجي وكلية التقنية الصناعية هذه الجهات السبع التي تتبع وزارة الصناعة والمعادن كل حسب اختصاصه لكنها تشتغل في نظام واحد متكامل وهو قطاع الصناعة والمعادن كل هذه المؤسسات تخدم القطاع بصفة عامة، هيئة النهوض بالصناعة اضطلعت بمهامها من خلال تقديم بعض الرؤى في مجال الإنتاج الأنظف والصديق للبيئة، العالم كله متجه نحو التنمية المستدامة والطاقات المستدامة والمتجددة وغير الناضبة التي تدخل في إطار هذا الأمر وهي صديقة للبيئة إن صح التعبير، لكن البُنى التحتية لليبيا لازالت هشة حتى من جوانب التفكير والتوجه وكذلك الكيفية التي سندخل بها هذا المضمار، نحتاج إلى البُنى والتشريعات التي تجلعنا قادرين على دخول هذه الساحة .

ماذا عن تخصيص مناطق صناعية بعيدة عن المناطق السكنية ؟

التوجه الآن ومن خلال المشروعً الوطني المتكاملً الذي سيقدم للحكومة من خلال وزارة الصناعة والمعادن هو الاتجاه إلى الطاقة الخضراء أو الطاقة البديلة ولكن هذا يحتاج إلى تهيئة، حتى العالم الذي سبقنا في هذا الأمر لازال

وزارة الصناعة والمعادن

أول وزارة تستحدث دواوين في المناطق الثلاث في الجنوب والشرق والغرب تقدم خدماتها للمواطنين

لتفتيت المركزية

أتمنى تخصيص جزء من موارد بيع النفط إلى استثمارات حقيقية داخلية

في بداية البداية في هذا المجال لأنه مجال واسع وكبير وعميق لكن لدينا الميزة التي تمكننا من الدخول بشكل مباشر وهو أن لدينا مساحات شاسعة وليس لدينا اكتضاض سكاني كبير في إقامة هذه المشاريع ، ناهيك عن المناخ المتوسطي المناسب وان الشمس في صحراء ليبيا تكاد تكون ساطعة طيلة ايام السنة.

هل هذا من الممكن أن تؤطر من خلاله وزارة الصناعة والمعادن عملية افتتاح مصانع للإسمنت والحديد وما شابه قريبة من الأحياء السكنية، هل في خطط الوزارة مناطق صناعية بعيدة عن الأحياء السكنية؟

لدينا حوالي 40 منطقة صناعية بعضها بها مشاكل قليلة من ناحية الملكية وغيرها والبعض الآخر مستمرة وتشتغل ، هذه المناطق تم إنشاؤها من خلال مجموعة معايير من بينها البعد عن أماكن السكن كذلك القرب من إمدادات الطاقة والمواصلات وشبكة الطرق وغيرها، المناطق الصناعية هي مظهر حضاري ولم يأتي من مجرد حلم أو ترف إنما فرض نفسه ، لا يمكن بناء مصنع أو حتى ورشة بجانب عيادة أو مخبز مثلاً، يجب أن يكون هناك تنسيق وهذا دور مناط بكل مؤسسات الدولة وخاصة التخطيط العمراني ، نحن بدأنا بشكل عملي بإحدى المناطق الصناعية في جنوب الزاوية وهي منطقة بئر الغنم حوالي 500 هكتار وتم توقيع الاتفاقية مع شركة «P.P.P» وهي مؤسسة معنية بالشراكة بين القطاع الخاص والعام و تتبع مجلس الوزراء وتم البدء في الاستثمار فيها بشكل رسمي وهذه ظاهرة حضارية ناهيك عن أنها نقطة جذب للمستثمرين , عندما نقول للمستثمر أن لدينا منطقة صناعية بها إمدادات طاقة وغاز وكهرباء ومواصلات وغيرها سيأتي مباشرة ويستثمر فيها .

نأتي إلى جانب المعادن وأنتم وزارة الصناعة والمعادن، الثروة التي تتمتع بها ليبيا من المعادن واعتمادها على هذه الثروة هل لازالت ثروة كامنة غير مستفاد منها حتى الآن وأيضاً مستقبلها إذا ماكانت هنالك خطط ومشاريع خاصة بالوزارة ؟

كمية المعادن وتنوعها في الأرض الليبية كبير جداً ومهم جداً وهنالك توجه عالمي لهذه المعادن، ورغم قدم المعلومات وعدم وجود تحديث للمعلومات التي قام بها مركز البحوث الصناعية بمعية بعض المؤسسات الدولية والإقليمية وغيرها ، الخرائط المعدنية وخرائط التعدين والمعادن بشقيها الفلزي وغير الفلزي تبين ان هنالك كميات هائلة وكبيرة جداً وأكاد أجزم أنه لم يتم استثمار حتى 1 ٪ من هذه المعادن بصفة عامة، لذلك نحن الآن نطمح إلى توجه حقيقي لهذا الاستثمار وهذه إحدى سياساتنا من خلال برنامجنا الوطني للنهوض بالصناعة أننا سنركز بشكل كبير على المعادن الموجودة بباطن الأرض والتي حبا الله بها الدولة الليبية .

هل لليبيا تجربة في استخراج والاستفادة من المعادن؟

لدينا استثمار في ذلك ولكن على استحياء، الآن لدينا مجموعة مصانع في مجال البناء سواءً مصانع الإسمنت والجبس وغيرها من هذه المصانع ما يشتغل على مدى 40 أو 50 سنة والميزة أن بعض الأماكن تعتبر مكسب لأن المادة بها ممزوجة وجاهزة من الأرض إلى الفرن مباشرة لكن ليس هنالك شيء حقيقي يمكن أن نطلق عليه اسم استثمار في هذا المجال . الاستثمار في هذه المعادن لم يأخذ نصيبه الحقيقي وبالتالي نريد أن نوجه الاستثمار إلى مجال التعدين، نحن لدينا الإسمنت وكل مشتقاته كالآجر والزلط وكذلك خام الحديد في الجنوب ولو أنه به شوائب تجعله في حاجة إلى تقنية لكن بالإمكان خلق المكورات التي نستوردها الآن من البرازيل والأرجنتين بالإضافة إلى وجود رمال السيليكا التي تصل نسبة النقاوة بها إلى 99٪ ومنها أنواع معينة خاصة في الجنوب الليبي تدخل في صناعة رقائق الكمبيوتر والهواتف النقالة ناهيك عن صناعة الزجاج بصفة عامة أضف إلى ذلك المعادن الأخرى ، أيضاً لدينا في أحد المواقع القريبة من منطقة طرابلس الجبس النقي بنسبة 98٪ ، هذه الإمكانيات لو استثمرت ستفتح سوق عمل كبير وواعد وبالامكان ان تصبح ليبيا من رواد الصناعة في مجال التعدين .

فيما يتعلق بتحقيق الوزارة لمبدأ اللامركزية هلا حدثتنا عما يتعلق بدواوين الوزارة الموزعة على المناطق الجغرافية في ليبيا؟

منذ توليتنا مهام وزارة الصناعة والمعادن قمنا بإستحداث دواوين في المناطق الثلاثة في الجنوب وفي الشرق وفي الغرب الليبي ، هذه الدواوين تعمل وفق ماهو مخطط لها وتقدم خدماتها للمواطنين في مناطقهم ونستسقي المعلومات والبيانات من خلالها باستمرار وهذا نوع من أنواع تفتيت

المركزية خاصة في بعض الأجراءات الادارية للنهوض بهذا القطاع.

التحول الصناعي والاكتفاء الذاتي وتطوير المصانع بإدارة وكفاءات وقدرات فنية ليبية بالإضافة إلى جانب التوطين كل ذلك يحتاج إلى الرفع من مستوى التعليم والتدريب في ليبيا، هلا حدثتنا عن مايتعلق بضم كلية التقنية الصناعية بمصراتة إلى وزارة الصناعة والمعادن مؤخرا ؟

منذ توليتنا مهام الوزارة رأينا أن كلية التقنية الصناعية في الأساس أنشئت وولدت في وزارة الصناعة والمعادن عام 1989 تقريبا حيث كانت معهدا قبل ذلك، والآن لدينا العديد من العاملين في حقول الإنتاج الحقيقية بمجمع الحديد والصلب وغيره من المصانع حتى في القطاع الخاص هم من خريجي هذه الكلية التي لم تأخذ مكانها الحقيقي خاصة بعدما خرجت من عباءة وزارة الصناعة والمعادن والآن تم إرجاعها إلى وضعها الطبيعي وهي الآن تشتغل ونحن ندعمها بكل قوة وأعدنا هيكلتها في بعض الإدارات وبعض الاختصاصات . هذه الكلية ستعيد ترتيب وضعها في هذا القطاع وسيكون لها دور كبير في تنمية الموارد البشرية التي تحتاجها سوق العمل الحقيقي في مجال الصناعة في كل المجالات سواء كان في التكنولوجيا والكهرباء والميكنة والميكانيكا والإدارة الصناعية وفي كل ما يحتاجه قطاع الصناعة بصفة عامة ، وأنا قمت بزيارتها المدة الماضية واطلعت على مرافقها في الحقيقة كلية نفتخر بها جميعاً وستكون النواة الحقيقية لبعث الروح لقطاع الصناعة من جديد وقامت مؤخرا بتوقيع العديد من الاتفاقيات مع شركات بالقطاع الخاص لتدريب موظفين نتيجة الخبرة التي اكتسبتها هذه الكلية والقامات التي بها من أساتذة ومهندسين ومدربين وطلبة .

هل للوزارة دور في عملية الربط بين مخرجات هذه الكلية واحتياجات المصانع في ليبيا والسوق المحلي فيما يتعلق بالقطاعين العام والخاص ؟

يجب أن تكون هنالك موائمة مابين سوق العمل ومخرجات التعليم وهذه الموائمة لا تأتي من خلال التسريع وزيادة أعداد الخريجين بل يجب أن يكون هناك وعاء لاستيعاب هؤلاء الخريجين ، وفي هذا الإطار قمنا في الوزارة بتوقيع اتفاقيات مع وزارة التعليم التقني . ونحن ساعون لأن تفرز هذه الكلية المتخصصة مخرجات تذهب تلقائيا إلى سوق العمل بشكل أو بآخر لأن سوق العمل هو من يحتاج مثل هؤلاء الخريجين.

أحيي القطاع الخاص على مجهوداته وإصراره على التقدم والنمو وتوطين الصناعة في ليبيا

كل المصانع التي تتبع وزارة الصناعة والمعادن يمكن إعادة الحياة إليها من خلال البحث على استثمارات حقيقية ومستثمرين حقيقيين

معالي الوزير ربما نختم بجانب القطب الصناعي التكنولوجي بشكل مقتضب، ما هو دور ومشروع الوزارة في هذا الاتجاه ؟

هذه البادرة هي إحدى المحطات في تاريخ الحكومات المتعاقبة و التي نجحت فيها وزارة الصناعة والمعادن بحكومة الوحدة الوطنية باستحداث القطب الصناعي التكنولوجي وهو ظاهرة حضارية جديدة للنهوض بقطاع الصناعة وتبني أفكار الرائدين في مجال الصناعة وأصحاب الأفكار والمبادرات وهي تعتبر كالمنتدى أو الحقل الذي يضم أصحاب الأفكار والباحثين عن الأفكار الجديدة كذلك تقديم المشورة والمعونة وتبني واحتضان الأفكار والاختراعات وترجمتها إلى مشاريع حقيقية للاستثمار وجذب المستثمرين إلى هذا الحقل وسيتم تخصيص برنامج خاص بإذن الله لتعريف المهتمين بمجال الصناعة بماهية هذا القطب الصناعي التكنولوجي وما هي اهدافه ،والذي نعتبره احد الأذرع التي تنهض بقطاع الصناعة وتصل به إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال الولوج في مايسمى بالثورة الصناعية الرابعة وهي الاعتماد على التكنولوجيا والذكاء الصناعي واستقطاب أصحاب الأفكار الجديدة .

أشكرك سيادة الوزير على تواجدك معي في هذا اللقاء الخاص ونبارك لكم إصدار العدد الأول من مجلة التنمية الصناعية والاستثمار، إذا ماكان لديك أي تعقيب في ختام هذا اللقاء الخاص .

أنا فخور بولادة هذه المجلة الصناعية وهي الأولى من نوعها و تعتبر مشعل ينير العتمة التي كانت على قطاع الصناعة، هذا المشعل سيعطي قيمة كبيرة لكل المهتمين بقطاع الصناعة ، وأدعو كل المهتمين إلى المشاركة في هذه المجلة وإثرائها بأرائهم وافكارهم وبالنقد البناء ،ونحن مهتمون بأن تكون ليبيا من الدول الرائدة في مجال الصناعة والتنمية والرفاه وأن نبتعد عن الاقتتال والحروب وعن التمزق و التشرذم لأن هذا لا يصنع دولا ولا رفاه إنما يصنعها البناء والتطوير .

أشكرك شكرًا جزيلًا معالي وزير الصناعة والمعادن بحكومة الوحدة الوطنية د. أحمد أبو هيسه نتمنى لكم كل التوفيق في النهوض بهذه الوزارة وتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة في كافة المجالات بقطاع الصناعة والتعدين في ليبيا.

دور التعريفة الجمركية

في رسم السياسات الاقتصادية وأثرها على دعم وحماية الصناعة المحلية

أ . عبدالرحمن بحيري

التعريفة الجمركية هي عبارة على جداول تظم كافة السلع والبضائع المتداولة في حركة التجارة الدولية وقد تم ترتيبها وفق حاجة الانسان للسلعة وكل سلعة وضعت في فصل خاص تبداء من المواد الخام والنصف مصنعة وتامة الصنع وتم أدراج السلع والمنتجات المتجانسة في اقسام وتم ترميزها بأرقام ورموز لسهولة الوصول اليها والتعرف عليها.. وقد سميت هده الرموز والأرقام بنود التعريفة الجمركية وادرجت هذه التعريفة في اتفاقية دولية سميت باتفاقية النظام المنسق وجميع دول العالم تعمل بها وحتى ان لم تنظم الى الاتفاقية فهي تعمل تحت مظلتها .. وليبيا من الدول المنظمة لهذه الاتفاقية وتعمل يجدو لها منذ سنة 1993 م

اهداف التعريفة الجمركية

تهدف التعريفة الجمركية أما للحصول على إيرادات للخزينة العامة او الحماية الصناعات المحلية من المنافسة وقد تهدف الى الاتنين معا وقد تستغل لاهداف أخرى سياسية واجتماعية وتختلف التعريفة الايرادية عن التعريفة الحمائية من حيث المعدلات التي تفرضها كل تعريفة على الأنواع المتباينة من السلع التي تكون هدفا جيدا للتعريفة وقد يحدث ان تقل معدلات التعريفة فتقل بالتالي درجة الحماية ولكن تزيد معدلات الايراد لزيادة كميات السلع المستوردة. وقد اتفق خبراء الاقتصاد على ان الضرائب الجمركية تكون مسألة مواتيه وموافقة لبعض الافراد دون بقية المجتمع أي ان هناك تضارباً في المنفعة بين المنتجين وبين باقي افراد المجتمع. فالمنتجون الذين يرون ان السلع الأجنبية والمستوردة قد نافست سلعتهم المحلية يطالبون بالحماية وهم قادرون على ذلك بعد تنظيمهم لأنفسهم وإيجاد المدافعين عنهم لما يوفر لهم من سند أما باقي افراد المجتمع أي المستهلكين منهم الغالبية الكبرى ولكنهم لا يتظلمون ولا ينظمون أنفسهم ولا يتفهمون مصالحهم لهذا كانت الضرائب في كثير من الأحيان ضارة بالمجتمع على العموم وخاصة إذا لم يحسن المشرع فرضها غير ذلك قد تكون نافعة لبعض طبقات المجتمع تلك التي تستفيد بزيادة دخولها من حماية الدولة لصناعتها.

والضرائب الجمركية في العادة

الهدف من التعريفة الجمركية الحصول على إيرادات للخزينة العامة أو حماية الصناعات المحلية من المنافسة

تمنع او تحد من استيراد السلع الاجنبية وقد تكون المنتج المحلي والذي ينتج السلع المتشابهة والتي فرضت عليها الضرائب الواردة من ان يدفع تمنها فيضطر المستهلك الى شرائها بالثمن المرتفع وهنا يبدأ التساؤل عما اذا كانت هناك مزايا جديدة بالاهتمام تفرض من اجلها الحماية وتعطى من اجلها منافع لطبقات معينة من المجتمع وهناك ظروف شرعية تستحق فرض الحماية على بعض السلع أو الصناعات لما ينتجه فرض الحماية من منفعة على المجتمع بأكمله ولكن هذه الظروف ليست عديدة والحماية في مجموعها تحمل انتجاً أقل كفاية محل انتاج اكثر كفاية . تم انها تزيد النفقات وتقلل مستوى المعيشة وليست المسألة قاصرة على ارتفاع الأسعار التي يضطر المستهلك الى دفعها بل هناك خسارة أخرى لها أهميتها وتقديرها وهي الخسارة الناشئة من عدم استهلاك السلع المحلية وفوق ذلك ان بعض السلع التي ان استوردت فسيكون سعرها قد ارتفع وكان المجتمع بعد فرض الحماية يدفع في معظم الأحيان اسعاراً اغلى لكل السلع المستوردة والسلع المحلية ومع ذلك فإن بعض الصناعات التي ظلت تحييها الدولة لم تستطيع الوقوف على قدميها وكثيرا ما يتقدم المنتجون الميزانيات تظهر فيها خسائر كبيرة ولو ان رؤوس أموالها استثمرت في مجالات أخرى قد تزيد من كفاية انتاجها.. فالتعريف الجمركية غير استغلالها للإيراد والحماية فهي تستغل لأغراض أخرى مثل الدعم المباشر للمنتجين والترشيد على الاستهلاك وفرض سيادة الدولة على اقليمها بفرض ضرائب ورسوم جمركية على اية سلعة تدخل البلاد. كما ..يتم استغلالها وبناء معدلاتها بنهاية عليا ونهاية صغرى وتطبق المعدلات الصغرى على بعض الدول. المفضلة باتفاقيات تفضيلية وقد تكون على جميع السلع أو على البعض منها.

للتعريفة الجمركية عدة أغراض أهمها :

- استغلالها في الجباية بفرض ضرائب جمركية على اغلب السلع وتكون مردودا للخزينة العامة .
- تستغل كذلك من اجل الدعم ودلك بإعطاء بعض السلع كالمواد الخام والآلات والمعدات المستعملة في الصناعة
- تستعمل كذلك من اجل الترشيد على الاستهلاك وعادة ما تفرض ضرائب عالية على السلع الاستهلاكية والتي لاتؤثر على المستهلك في حياته اليومية
- كما انها تستغل التعريفة الجمركية كأداة مائعة للاستيراد بفرض ضرائب عالية للحد من استيرادها
- تستغل لحماية السوق من الأغراق لمواجهة السلع الاجنبية
- أخيرا تستغل التعريفية الجمركية كأداة للتفاوض التجاري في الاتفافيات التجارية وتبادل السلع.

والتعريفة الجمركية بالرغم من أهدافها الحماية والترشيد والدعم فهي لها دوراً كبير في دعم الصناعات المحلية وذلك بأعفاء كافة المواد الخام والمواد النصف مصنعة والآلات والمعدات الخاصة بالصناعة .. وبالرغم من ان هذا الاعفاء المطلق له أثار إيجابية على بعض الصناعات إلا انه وفي نفس الوقت له أثر سلبي في حماية المنتج المحلي وخاصة على المواد الخام المنتجة محليا والمواد النصف مصنعة والتي لايمكنها مواجهة ومنافسة المواد الخام والمستوردة وكذلك المواد النصف مصنعة بأعتبارها أقل جودة وبأعلى تكلفة .

ولذلك تتجة اغلب الدول لدعم الصناعات المحلية بالاعفاء المقيد ولابتعاد عن الاعفاء التعريفي

والقيد.. إما ان يكون محدد لمدة معينة لسريان الاعفاء . او يكون الاعفاء لسلعة معينة .أو لالة معينة ويكون الاعفاء خاضع للرقابة وكل ذلك لتحفيز المنتجين لعدم الاعتماد على الاعفاء المطلق بأدخال القيمة المضافة من المنتج المحلي للمواد الخام في الصناعات المحلية .

لذلك ..يتطلب دراسة التعريفة الجمركية وفق جداولها ووفق حاجة الانسان اليها ولا يمكن تعديل التعريفة الجمركية بناءً على طلب جهة واحدة مستفادة من التعديل حيث ان التعريفة الجمركية تمت جدولتها وفق حركة التجارة الدولية ووفق حاجة الانسان للسلعة وتم ترتيبها ترتيباً منطقيا وفق ارقام إحصائية مركبة حسب تدرج السلع وتصنف على أساس انتاجها وتركيبتها واستغلالها.

ولهذا ..فإن التعديلات التي تتم للتعريفة من آنٍ الى اخر لا يجب ان ينظر اليها من ناحية حمائية او يراديه فقط وانما لها دوراً اخر وهو الجانب الترشيدي وحماية المستهلك وهو الفرد الذي يعول عليه المجتمع.

سلسلة الموارد المعدنية

وأهميتها الإقتصادية في ليبيا

د. فيصل عياد أبوسهمين

تمتلك ليبيا ذات المساحة الشاسعة والموقع الجغرافي الاستراتيجي جنوب البحر لابيض لمتوسط الكثير من الثروات المعدنية الفلزية والغير فلزية الهامة، ولقد اشارت النتائج الاولية لاعمال التخريط الجيولوجي لكل مساحة ليبيا والذي قام به مركز البحوث الصناعية (اللوحات الجيولوجية ذات المقياس 1:250000) أن ليبيا تحتوي على كميات ضخمة من الموارد المعدنية تحتاج الى دراسات جيولوجية تفصيلية لتحديد الاحتياطيات التعدينية وامكانية استغلالها أو عرضها للاستثمار. .ونظرا لأن استغلال الموارد المعدنية يعتبر جزءا أساسيًا من التنمية الاقتصادية لأي مجتمع يسعى للتقدم ، فإن الاستكشاف الاستطلاعي عن المعادن ، بشكل أساسي أو «تحديد الرواسب المعدنية وإثبات أهميتها الاقتصادية المحتملة» هي المرحلة الأولى والأكثر اهمية واستراتيجية لجذب الاستثمار واقامة صناعات متطورة تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل للدولة الليبية بدل الإعتماد على مصدر النفط والغاز وتحقيق التنمية المستدامة في كل ربوع الوطن .. وبفضل الدراسات والبحوث الحديثة أصبح للخامات افاقا جديدة من الاستخدامات لم تكن معروفة في السابق وتعزز استعمالها في شتى المجالات واصبحت تدر دخلا اضافيا عاليا وتدخل أو تولد منتجات جديدة .. وقد أصبحت صناعة الخامات والمواد الأولية محركا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في شتى المجالات من بناء وتسويق أو حتى التموين والنقل وغيرها .

ومن خلال الدراسات الجيولوجية السابقة تبين وجود خامات للمواد الأولية ـ الصالحة للصناعة- منها:

الأحجار الجيرية (الحجر الجيري Limestone – المارل Marl)..

تتكون الأحجار الجيرية من كربونات الكالسيوم ($CaCO_3$) والتي تتكون من الجير (CaO) و ثاني أكسيد الكربون (CO_2) اللتين تعتبران من أبرز المواد التي تدخل في صناعتي الإسمنت والجير، وقد تم استخدامها كمادة أولية إلى جانب الطينات والجبس لتصنيع الإسمنت والجير .

استخدامات الأحجار الجيرية:

تلعب درجة نقاء رواسب الأحجار الجيرية ومدى ما تحتويه من أكسيد الكالسيوم دورا هاما في إمكانيات استغلالها للعديد من الأغراض الصناعية، ونظرا لاختلاف نوعيات الأحجار الجيرية من حيث الشدة والتماسك واللون، فإنها تدخل كمادة أولية في العديد من الصناعات مثل :

1.. صناعة الإسمنت

يمثل الحجر الجيري نسبة تتراوح من 75٪ إلى 80٪ من المواد الخام المستخدمة في

ويبين الجدول التالي نتائج التحاليل الكيميائية لعينات من الأحجار الجيرية والأحجار الجيرية الدولومايتية تم جمعها خلال تنفيذ أعمال التخريط الجيولوجي لمركز البحوث الصناعية :

رقم العينة	النسبة المئوية للمكونات %								
	SiO2	TiO2	Al2O3	Fe2O3	CaO	MgO	Mn O	K2O	CO2
1	0.5		0.08	0.04	54.78	1.04	0.02		42.14
2	0.25		0.10	0.03	54.04	0.56	0.02		42.94
3	0.40		0.13	0.17	54.82	0.34	0.03		43.16
4	0.70	--	0.50	0.17	54.02	0.12	0.62	0.08	42.73
5	0.55	0.01	0.16	0.16	54.01	2.43	0.07	--	43.42
6	3.96	0.02	1.04	1.56	29.01	19.73	0.18	0.16	43.50

(1-3) عينات من الحجر الجيري من المستوى الأسفل من عضو الطار السفلي بتكوين زمام لوحة نالوت.

(4) حجر جيري من وادي الدويرة عضو الطار السفلي بتكوين زمام لوحة نالوت

(5) حجر جيري من شمال وادي يار عضو الطار السفلي بتكوين زمام – لوحة غدامس

(6) حجر جيرى دولوميتى 10 كيلومترا شرق تقاطع طريق طرابلس سبها مع طريق براك لوحة الفقها

وتبين التحاليل الكيميائية احتواء رواسب الأحجار الجيرية على نسب عالية من الجير (أكسيد الكالسيوم)، مع أقل نسبة من الشوائب.

صناعة الإسمنت ، إضافة إلى الطينات ذات المحتوى العالي من «سيليكات الألومنيوم ALUMINUM SILICATE »، ويتم تسخين هذا الخليط في أفران خاصة في ظل درجة حرارة تصل إلى حوالي 1400 مئوية أو أكثر للوصول إلى مرحلة انصهار الخليط ثم إلى منتج وسيط يعرف باسم «الكلينكر Clinker" الذي يتم طحنه إلى مسحوق رمادي هو ما يعرف بالاسمنت, الذي يستخدم في أغراض البناء بصفة خاصة بعد خلطه مع الرمل والمكسرات الحجرية (الزلط أو الشرشور) مع إضافة الماء للحصول على الخرسانة.

2.. صناعة الجير

لكي يتم تصنيع الجير "أكسيد الكالسيوم" (CaO) من الأحجار الجيرية (كربونات الكالسيوم)، فانه يتم التخلص من ثاني أكسيد الكربون (CO2) بتسخينها في أفران خاصة حيث يبدأ التفاعل عند درجة حرارة تصل إلى حوالي 900 مئوية. ويعرف الجير المنتج من تلك العملية باسم «الجير الحي» أو «الجير السريع quick lime"، وعند استخدامه يتم إضافة المياه إليه للحصول على "الجير المطفأ" والذي يعرف باسم "الجير المتميأ hydrated lime ".

ويدخل الجير في استخدامات عديدة في المجالين الصناعي والكيميائي وأغراض البناء، فهو يستخدم في مجال صناعة الحديد والصلب، وتنقية المياه، وإزالة الكبريت من بعض المنتجات، ومعالجة مياه المجاري، وصناعة الورق.

3.. صناعة الحديد والصلب

تعتمد صناعة الحديد والصلب على الصخورالجيرية الدولومايتية كمواد محفزة تساعد على اختزال خامات الحديد سواء بطريقة الأفران اللافحة (BLAST FURNACE) التي تعتمد على الوقود الصلب المتمثل في الفحم كمصدر للطاقة ، أوالاختزال الغازي المباشر الذي يعتمد على الغاز كمصدر للطاقة وتنفيذ عمليات الاختزال المباشر (direct reduction)، حيث تتفاعل تلك الصخور مع الأكاسيد التي تحتوى عليها خامات الحديد لتشكل ما يعرف باسم «خبث الحديد» من جهة، وتقوم بإنتاج غازات ثاني وأول أكسيد الكربون التي تقوم بعملية تحرير أكاسيد الحديد بانتزاع الأوكسجين منها، وتحولها إلى فلز الحديد المنصهر من جهة أخرى.

4.. صخور الزينة DECORATIVE STONES

وهى عبارة عن صخور تكون في العادة من الأحجار الجيرية الدولوميتية المتبلورة ذات الدقائق المجهرية شديدة التماسك (ترافرتين) ، وتكون في العادة ذات ألوان مختلفة. ويتم تقطيع تلك الصخوربشكل قوالب كبيرة ثم يتم قصها إلى شرائح متفاوتة الأحجام لاستخدامها بعد صقلها كواجهات للمباني أو بلاط للأرضيات، أو يتم الحصول على مكسرات حجرية منها لاستغلالها في صناعة البلاط .

5.. صناعة الطوب الجيري الرملي

يستخدم الحجر الجيري في مجال صناعة الطوب الجيري الرملي بنسب تتراوح من 5 ٪ – 10 ٪ من أكسيد الكالسيوم و نسبة تقل عن 1.5٪ من أكسيد المغنيسيوم ونسبة من السيليكا تصل إلى

خريطة توضح تواجدات الأحجار الجيرية في ليبيا

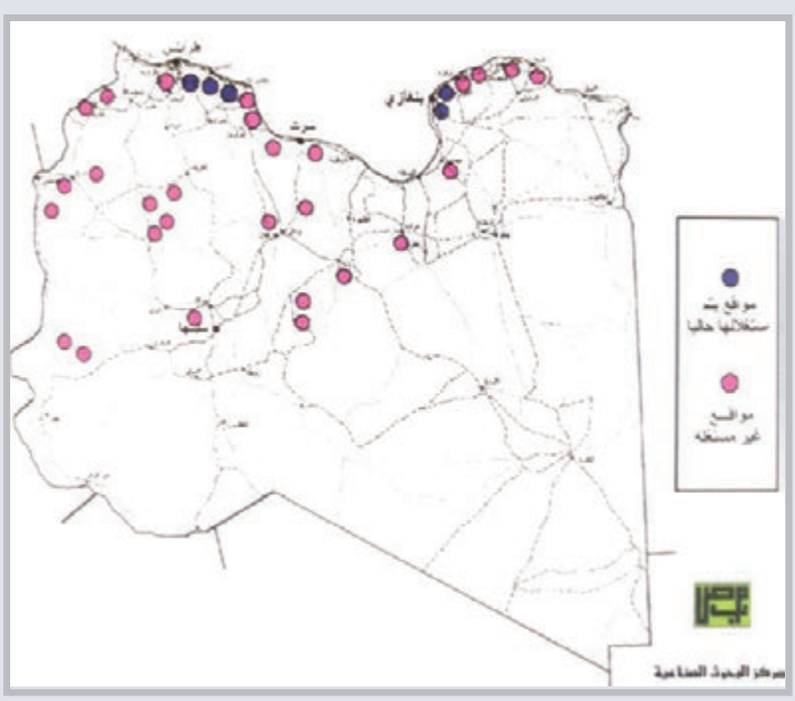

تتواجد رواسب الأحجار الجيرية بمختلف أنحاء ليبيا ضمن تكاوين جيولوجية يمتد عمرها الجيولوجي من الحقب القديم (الباليوزوي) إلى الحقب الحديث (الرابع) ، وهى تظهر بعدة صور من أبرزها :

- صخور الأحجار الجيرية
- صخور الأحجار الجيرية الدولوميتية
- صخور الكالكرانايت

صور توضح شرائح الترافرتين بمنطقة وادي الشاطيء

حوالي 90 ٪ تبعاً لطبيعة الرمل وقوة الطوب المرغوب إنتاجه .

6.. مكسور الحجارة

"الشرشور" CRUSHED STONES

هي مواد يتم الحصول عليها من تكسير صخور الأحجار الجيرية الصلبة إلى قطع صغيرة متفاوتة الأحجام تلعب دورا كبيرا في أغراض بناء الطرق، والسكك الحديدية، وعمل الخرسانة.

7.. الأغراض الزراعية

بإضافة الأحجار الجيرية إلى التربة فإنها تسهم في تزويد التربة بعنصر الكالسيوم الذي يشكل عنصرا هاما من عناصر تغذية النبات ويساعده على النمو بصورة سليمة، كما أن وجود ثاني أكسيد الكربون في الأحجار الجيرية يساهم في زيادة العناصر العضوية ويعمل على تعديل نسبة الحموضة في التربة.

8.. كمواد مالئة في أغراض صناعية مختلفة

تعتبر مادة كربونات الكالسيوم المستخرجة من الأحجار الجيرية عالية المحتوى من اكسيد الكالسيوم كمواد مالئة تدخل في العديد من الصناعات أهمها :

صناعة الطلاء بمختلف أنواعه وبصفة خاصة ما يعرف باسم «الطلاء المائي» حيث تشكل المواد المالئة من كربونات الكالسيوم حوالي 45 ٪ من مكوناته، وفي تصنيع معاجين الترميم المعروفة باسم « الاستوك «، بالإضافة إلى المساهمة في عملية تحبيب مادة «عديد كلوريد الفينيل» المعروفة باسم «البي. في. سي P.V.C"، وفي تصنيع المبيدات الحشرية وفي علف الحيوانات ، إلى جانب تصنيع المواد اللاصقة والورق، وصناعة الصابون، وفي صناعات الزجاج، ومعاجين الأسنان والمنظفات وصناعة النسيج، والحراريات، وفي الأغراض الصيدلانية وتصنيع الدواء، وفي صناعة الأسمدة الزراعية وتكرير السكروغيرها.

الخلاصة :

أظهرت نتائج الدراسات الجيولوجية الاستكشافية السابقة للأحجار الجيرية في ليبيا عن توفر رواسب كبيرة وباحتياطيات ضخمة ونوعيات جيدة سهلة الاستخراج بطريقة المنجم المفتوح يمكننا الاستفادة القصوى منها واستغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق التنمية المستدامة وزيادة الدخل القومي وتوفير فرص العمل للشباب في كافة ربوع الوطن .. وفي الوقت الحالي يستخدم الحجر الجيري في صناعة الإسمنت البورتلاندي في المصانع التالية (زليتن - البرج - لبدة - المرقب - بنغازي - درنة) وإنتاج الجير بمصنع سوق الخميس والحجر الجيري الدولوميتي كمادة صاهرة في مجمع الحديد والصلب بمصراتة من محجر السدادة وفي انتاج الركام (الشرشور) والجرانيليا لصناعة البلاط في العديد من المحاجر والكسارات ويتم استخراج الكالكرانايت (حجر البناء) من عدة محاجر بالمنطقة الساحلية الحادية للبحر واستخراج هذه الاحجار لم يعد ملائما ويساهم في زيادة تداخل مياه البحر لذا يجب الاتجاه نحو تصنيع قوالب من الحجر الجيري الرملي.. حيث يعتبر أكثر أمانا من الناحية الصحية والبيئية ولتوفر المواد الخام اللازمة لتصنيعه ، واستخراج صخور الترافرتين من محاجر مزدة و وادي الشاطيء .. وهناك بعض المواقع الأخرى التي تم دراستها تفصيليا وتم تأكيد احتياطيات تعدينية بها (دراسة للأحجار الجيرية ودراسة للطينات) لغرض اقامة مصانع جديدة للإسمنت لتغطية احتياج السوق المحلي ، وهي منطقة نالوت والجفرة ووادي الشاطيء وطبرق ، وهذه المواقع يمكن عرضها للإستثمار في جولة للإعلان العام أمام الشركات العالمية والوطنية المتخصصة .

تُعد الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتنفيذ وإدارة مرافق ومشروعات الدول في المجالات الصناعية متطلباً مهماً ومفهوماً حديثاً واكب التطورات التي لحقت بعقود شراكة الدولة مع القطاع الخاص وتعدد صورها ومجالاتها.

ومن مظاهر ذلك إقامة المشروعات الضخمة الخاصة بالبنية التحتية الأساسية للدولة على أعلى مستوى فني وتكنولوجي يحقق راحة المواطن والشعوب، ولما كان ذلك يتطلب الخبرات الفنية والتكنولوجية الحديثة، بالإضافة إلى رأس المال لإقامة تلك المشروعات مشروعات (الكهرباء والمياه والمواصلات والاتصالات والصناعة المساكن ... الخ) ونتيجة لاستنزاف تلك المشروعات لكثير من الأموال التي تعجز ميزانيات الدولة عن تغطية مخصصاتها، فإن الدول تتجه إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل هذه المشروعات، وهو الأمر الملح في وقتنا الحاضر، مع تفاقم الأزمة العالمية الاقتصادية وحدوث الثورات المغيرة لأنظمة الدول، بحيث أصبح القطاع الخاص هو المنقذ والضالة المنشودة للدولة لامتلاكه المقدرة المالية والفنية والإمكانيات التكنولوجية المتقدمة لإقامة هذه المشاريع الصناعية الضخمة، ولتنفيذ هذه المشاريع الصناعية تتعاقد الدولة مع القطاع الخاص بشكل يوازن بين مصلحة الأخير في الربحية ومصلحة الأولى في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

عقود الشراكة

بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص

لتنفيذ المشاريع الصناعية

وفي سبيل جذب القطاع الخاص الوطني والأجنبي بما يتمتع به من خبرات تكنولوجية وفنية ومالية لتنفيذ وتمويل مشروعات الدولة التنموية موضوع عقد الشراكة كان لابد من وضع ضمانات تعاقدية وقانونية ومالية للمستثمر في هذه العقود ومن أهم هذه الضمانات -في اعتقاد البعض- تشريعات الدولة وقضائها. لذلك قامت معظم الدول في سبيل ذلك بإصدار تشريعات تنظم الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص (الوطني والأجنبي) نصت فيها على إجراءات ومتطلبات التعاقد كما نصت على وسائل حل وفض المنازعات الناشئة عن تنفيذها، والدولة الليبية كانت من ضمن هذا الركب وهو الامر الذي نعرضه من خلال هذا المقال:

د . سميرة عمر الكاديكي

أولا: ماهية الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

عرفت لجنة الأمم المتحدة للقانون النموذجي (الأونسترال) عقود الشراكة بأنها: شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه الإدارة لفترة من الزمن لإحدى الشركات الخاصة تدعى شركة المشروع امتيازاً لتنفيذ مشروع معين، وعندئذ تقوم شركة المشروع ببنائه وتشغيله وإدارته لعدة سنوات وتسترد تكاليف البناء في ليبيا عرفت لائحة العقود الإدارية مشروعات الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بأنها: «المشروعات الصناعية أو الخدمية او مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة التي تطرحها الجهة أو الوحدة الإدارية، ويجري تمويل رأس المال اللازم لتنفيذها من قبل أدوات التنفيذ كلياً أو جزئياً أو من أي جهة غير ممولة من الخزانة العامة، وتتولى الجهات أو الوحدات الإدارية شراء أو تأجير أو استئجار المنتج أو الخدمة وفقاً للشروط التي يتفق بشأنها، كما يجوز لأدوات التنفيذ بيع المنتج أو الخدمة للأفراد مباشرة في الحالات التي تحددها الوحدة أو الجهة الإدارية».

كما تم تعريفها في مجال الاستثمار الصناعي من قبل مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الصناعية من خلال تعريف عقودها بأنها: «العقد الذي يبرم بين الهيئة والقطاع الخاص (المطور أو المستثمر شركة المشروع) لاستثمار وإدارة وتشغيل المناطق الصناعية التابعة للهيئة والمملوكة للدولة لمدة زمنية محددة وفقاً للأحكام والشروط القانونية المنصوص عليها في اللائحة التنظيمية المعتمدة».

بذلك نجد أن المشرع الليبي توجه حديثاً لإصدار تشريعات اقتصادية واستثمارية تواكب التطورات الإقليمية والعالمية، تهدف إلى فتح مجالات للاستثمار في موارد

اقتصادية أخرى غير النفط في مجال الصناعة، والبحث عن مصادر أخرى للدخل، وصدرت العديد من التشريعات التي نظمت أحكامها مشاركة جهة عامة حكومية ومحلية للقطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشاريع منها على سبيل المثال:

صدور قانون التنظيم الصناعي رقم (22) لسنة 1989م والذي أجاز أن تقام مشروعات صناعية بالمشاركة مع جهات أجنبية ومحلية.

قرار رقم 161 لسنة 2007 بشأن إنشا المؤسسة الوطنية للتعدين، كمؤسسة تعنى بالاستثمار في مجال المحاجر والمناجم التابعة للدولة الليبية وفقا لأحكام القانون رقم 2 لسنة 1971م في شأن المناجم والمحاجر.

وقرار إنشاء الهيئة العامة للمناطق الصناعية في 2006م كمؤسسة تعنى بالاستثمار الصناعي، والذي فتح مجال الشراكة مع القطاع الخاص في مجال تطوير واستثمار وتشغيل وإدارة مناطق صناعية تابعة للدولة، وذلك بإبرام عقود استثمار ومشاركة في هذه المجالات.

اللائحة التنظيمية للهيئة العامة للمناطق الصناعية المعتمدة في عام 2010م

ثانيا: أنواع عقود الشراكة ا لصنا عية

تتمثل أهم أنواع الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الدولة الليبية في عقود (B.O.T) وصورها المتعددة، ومنها ظهرت صور النماذج الحديثة لعقود الشراكة في المجالات الصناعية وفقاً لما يلي:

نماذج العقود الغير ممولة من الميزانية العامة الواردة بلائحة العقود الإدارية:

وتتخذ عقود الشراكة بصفة عامة في ليبيا نماذج العقود الغير ممولة من الميزانية العامة – فيما يعرف بعقود البوت – والتي وردت بالمادة (137) من لائحة العقود الادارية وفقا لما يلي:

عقود مشروعات تملكها

الجهات والوحدات الإدارية:

تصميم وتنفيذ وتشغيل وتسليم.
تأجير أو استئجار وتشغيل وتسليم.
تأهيل وتشغيل وتسليم.
تطوير وتشغيل وتسليم.

عقود مشروعات تملكها الجهات الخاصة بصفة مؤقتة:

المشرع الليبي

توجه لإصدار تشريعات اقتصادية واستثمارية تواكب التطورات الإقليمية والعالمية، تهدف إلى فتح مجالات للاستثمار في موارد اقتصادية أخرى غير النفط البحث عن مصادر أخرى للدخل

عقود الشراكة

هي تمويل للمشاريع تمنح بمقتضاه الإدارة لفترة من الزمن لإحدى الشركات الخاصة امتيازاً لتنفيذ مشروع معين، وعندئذ تقوم شركة المشروع ببنائه وتشغيله وإدارته لعدة سنوات وتسترد تكاليف البناء

تصميم وتنفيذ وتملك وتشغيل.
تأهيل وتملك وتشغيل.
تطوير وتملك وتشغيل.

نماذج عقود الشراكة الصناعية انتهجتها بعض الجهات والمؤسسات الصناعية في ليبيا:

عقود الإيجار: هذه نماذج من العقود يتم استخدامها من قبل المؤسسة الوطنية للتعدين وفقا للأحكام المنظمة لها بالقانون رقم 2 لسنة 1971 في شأن المناجم والمحاجر ولائحته التنفيذية وتتراوح مدة هذه العقود ما بين 5 الى 15 سنة تجدد لمدد لا تتجاوز 30 عام.

عقود الاستثمار طويل الأجل (تطوير – انتفاع): تستخدم عقود الانتفاع طويل الأجل لشراء مشروعات البنية الأساسية الضخمة كالطرق والكباري والمجمعات الصناعية وغيرها، حيث تلتزم شركة المشروع بتمويل وبناء وتشغيل المرفق لفترة معينة (تتراوح بين 20 إلى 30 سنة)

ينتقل بعدها المرفق إلى القطاع العام)، ويأخذ هذا التعاقد أشكالاً متعددة يمكن استخدامها أيضاً لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، هذا النموذج من العقود مستخدم في تمويل وبناء وتشغيل المناطق الصناعية في ليبيا، حيث تعتمد الهيئة العامة للمناطق الصناعية على عقود انتفاع طويلة الأجل لأغراض الاستثمار في المناطق الصناعية، حيث تكون مدة عقود التطوير والاستثمار 50 سنة ومدة عقود الانتفاع بالأراضي بالمناطق الصناعية والخدمية لفترة لا تتجاوز (30) ثلاثون سنة قابلة للتجديد.

نظام الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الصناعية

أولا: المؤسسات الفاعلة في مجال الشراكة الصناعية مع القطاع الخاص

تناول المشرع الليبي تنظيم المؤسسات الصناعية المعنية بدعم ومشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الصناعية تحقيقا لمستهدفات التنمية الصناعية المستدامة من خلال عدة مؤسسات مهمة تتبع لوزارة الصناعة والمعادن وتخضع لإشرافها الإداري والفني وفقا للهياكل التنظيمية المعتمدة للجهاز الإداري للوزارة وهي:

الهيئة الوطنية للتعدين.
الهيئة العامة للمناطق الصناعية.
هيئة النهوض بالصناعة.
مركز البحوث الصناعية.

ثانيا: النظام القانوني لعقود الشراكة الصناعية

نظم المشرع الليبي في لائحة العقود الإدارية اشتراطات وإجراءات

التعاقد للمشاريع المنفذة بالشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بشكل عام، وهي القواعد التي تمثل مرجعية في ابرام عقود الشراكة الصناعية مع القطاع الخاص بالإضافة الى الاحكام الواردة بالتشريعات المنظمة لقطاع الصناعة والمؤسسات التابعة ل:

الشروط العامة لعقود الشراكة

حرص المشرع على ضرورة أن يتضمن عقد الشراكة شروطاً جوهرية تفرض على طرفي التعاقد، بحيث لا يقوم عقد الشراكة بدونها أو لا يكون صحيحاً أو مشروعاً إذا تغيبت هذه الشروط، والتي تهدف ليس فقط إلى إقامة التوازن المنشود بين أطرافه، إنما أيضاً إلى حفظ حقوق كلا الطرفين والمتمثلة في استثمار مربح للقطاع الخاص دون إهمال أو تقصير لتحقيق المنافع العامة التي تهدف إليها الدولة.

الشروط المتعلقة بالشريك العام.

حددت لائحة العقود الإدارية نطاق اختصاص الجهات والوحدات الإدارية -كشريك عام- بمنح الأذن بالتعاقد وإبرام العقود الإدارية، وان كان المشرع اسند في التشريعات الخاصة المنظمة للمؤسسات الصناعية في ليبيا منح الاذن لمجالس الإدارة او الوزير المختص بحسب الأحوال.

الشروط المتعلقة بالشريك الخاص

تم تحديد الشريك الخاص بلفظ (أدوات التنفيذ) والذي نصت اللائحة على تعريفه، بالإضافة الى شروط قيده وتصنيفه وفقا لقانون التنظيم الصناعي وقانون الاستثمار ولائحة العقود الإدارية.

الشروط المتعلقة بمحل عقد الشراكة.

محل عقود الشراكة:

هو المشروعات غير الممولة من الميزانية العامة المشروعات الصناعية أو الخدمية أو مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة، التي تطرحها الجهة أو الوحدة الإدارية، ويجري تمويل رأس المال اللازم لتنفيذها من أدوت التنفيذ كلياً أو جزئيا أو من أية جهة غير ممولة من خزانة الدولة العامة.

الشروط المتعلقة بمدة عقود الشراكة

تنتمي عقود الشراكة إلى طائفة العقود الزمنية، فهذه العقود محددة بمدة معينة تحدد وفقا لدراسات الجدوى تبدأ من تاريخ المصادقة على العقد أو اعتماده من السلطة المختصة بذلك أو تسليم الموقع -بحسب الأحوال- وتنتهي هذه العقود بانقضاء المدة المحددة لها.

الشروط المتعلقة بقيمة عقود الشراكة

لم تنظم مواد لائحة العقود الإدارية القيمة الإجمالية لهذه العقود بالتحديد، بل ترك المشرع الليبي أمر تحديد القيمة الإجمالية لهذه العقود للجهات الإدارية التي أناط بها اختصاص إبرام عقود الشراكة الصناعية: ويمكن أن نشير في هذا الصدد الى كراسة المواصفات والشروط المعتمدة من الهيئة العامة للمناطق الصناعية لمشروعات تطوير المناطق الصناعية والتي اشترطت ألا تقل قيمة المشروع الإجمالية عن (200 مليون) دينار ليبي.

إجراءات إبرام عقود الشراكة الصناعية

دراسات ومتطلبات المشروع:

نصت لائحة العقود الإدارية على وجوب توافر الدراسات المُعدة عن المشاريع المتعاقد عليها بنظام الشراكة بأن: « تضع الجهة أو الوحدة الإدارية صاحبة المشروع الآتي: -

-تحديد دقيق لحجم المشروع أو سعته أو طاقته الإنتاجية بحسب الأحول.

-تحديد دقيق لمواصفات المنتج أو الخدمة.

-تقرير سعر شراء المنتج أو الخدمة خلال الفترة التي تحت مسئولية المقاول وأي تغيير في السعر وأسلوب تحديده وتغييره بناءً على متطلبات تجارية أو نتيجة لتغير مستوى وطبيعة الخدمة.

- أسلوب ومستوى تقديم الخدمة.

المدة الزمنية المقدرة لتنفيذ المشروع وتاريخ بدء التشغيل.

الفترة الزمنية المقدرة للتأهيل أو التطوير أو التمليك أو التأجير أو الاستئجار التشغيلي حسب الأحوال.

بالإضافة الى الدراسات والمتطلبات المحددة في التشريعات الخاصة بالقطاعات الصناعية التابع لها المشروع الصناعي.

طرح المشروع للتعاقد

تأتي هذه المرحلة بعد إتمام دراسات جدوى المشروع وإعدادها من قبل المختصين والخبراء، والموافقة ومنح الأذن من جهات الاختصاص وتوفر المخصصات والأذونات المنصوص عليها في التشريعات المنظمة لعمل المؤسسات الصناعية والتي تحددت على سبيل المثال بأسلوب المزايدة في عقود استثمار المناجم والمحاجر، بالإضافة الى أسلوب الممارسة المعتمد على التفاوض التنافسي الذي تنتهجه الهيئة العامة للمناطق الصناعية

(إبرام العقد).

وإن نصت لائحة العقود الادارية على نماذج معتمدة للعقود الادارية، والذي أسند الاختصاص في مراجعتها واعتمادها لإدارة القانون بوزارة العدل، إلا أنه لا يوجد نموذج معتمد للشراكة مع القطاع الخاص في مجال تنفيذ المشاريع الصناعية لهذه العقود من هذه الجهة حتى تاريخه.

الا ان هناك نماذج معتمدة على مستوى وزارة الصناعة والمؤسسات التابعة لها ومن أهمها عقود الاستثمار التطوير والانتفاع المعتمدة بالهيئة العامة للمناطق الصناعية، وعقود الإيجار المعتمدة من المؤسسة الوطنية للتعدين.

ثالثا: النظام القضائي لعقود الشراكة الصناعية

نظم المشرع الليبي النظر في منازعات هذه العقود من ضمن النظام القضائي الحاكم لكل تعاقدات الدولة مع القطاع الخاص الوطني والاجنبي بشكل عام دون ان يستثنيها بتشريع خاص بأن يراعى النص في العقود الإدارية _ بصفة أساسية_ على اختصاص القضاء الليبي بالنظر في المنازعات التي تنشأ عن هذه العقود، كما أجاز الالتجاء إلى التحكيم بمشارطه تحكيم خاصة.

د. محمد عبدالملك الفقيه

رئيس مجلس إدارة
الشركة الليبية للحديد والصلب

هدفنا الأول

الصناعة مرشح عملية الاقتصاد

في عددنا الأول رأينا سبر الأغوار بتسليط الضوء على قصة نجاح تجربة صناعية إنتاجية تسويقية، قاومت كما مركبا ومعقدا من العوارض والعوائق على مدى زهاء أكثر من ثلاثة عقود. واستطاعت أن تحفر باقتدار علامة جودتها على المستوين المحلي والعالمي.

كثيرة هي المصانع والمجمعات الصناعية التي أُنشئت في السبعينيات والثمانينيات وحتى التسعينيات من القرن الماضي، لكن وبعد انفتاح السوق الليبي ودخول المنتجات من الخارج، لم تستطع أن تقاوم جودة منتجاتها أو تضاهي السلع الموردة جودةً وسعراً. فكان مصيرها الاندثار والانتهاء وفي أحسن الظروف التلكؤ والتعثر والانضواء تحت قائمة الشركات المتعثرة.

حديثنا اليوم عن شركة كانت ولازالت محور الصناعة الليبية، وكما يسميها العاملون بها مسداة الوطن ومنساته .. إنها الشركة الليبية للحديد والصلب.

في هذه الصفحات أرتأينا ليس فخرا فحسب أن نتناولها، بل كذلك قصدنا الوصول إلى حل شيفرة مكامن قوتها وأسباب ريادتها واستمرارها في ظروف أقل ما توصف به أنها غاية في الصعوبة، ولذلك ومن منطلق هذه الأسس أفردنا هذه الصفحات من مجلتنا الموسومة بـ «التنمية الصناعية والاستثمار» في عددها الأول والتي نتمنى لها الاستمرار، وأن يكون بها النفع المميز للباحث المختص وللقارئ الكريم في العموم.

قبل التوجه إلى مكتبه كان علينا في لجنة الإشراف على المجلة الاطلاع ليس على العموميات للحديث عنها، بل استوجب الأمر المزيد من الاطلاع عن كثب ومدارسة عدة أبعاد لمجالات شملتها هذه المؤسسة في الصناعة والاقتصاد والاستثمار والتمويل، حتى وجدنا أنفسنا نغوص في جملة مناحٍ من الشؤون التي تكاد أن تكون شاملة لمجالات الحياة.

حاوره:

م. مسعود عمار المشمر

أ. فتحي الشريف الشريف

CV

دكتور محمد عبدالملك الفقيه أهلا بك ضيفا على مجلتنا، وتتمنى منك بطاقة تعريفية عن كريم شخصك، ثم ننطلق بعد ذلك للحديث عن الشركة الليبية للحديد والصلب..

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

أهلا بكما في الشركة الليبية للحديد والصلب.

محدثكم محمد عبدالملك الفقيه

الحالة الاجتماعية: متزوج ولي من الذرية (6)،ثلاثة أبناء وثلاث بنات. ولي خمسة أسباط وفي انتظار الحفيد الأول.

المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة كهربائية سنة 1979.

ماجستير إدارة هندسية سنة 1997.

دكتوراة في الإدارة الهندسية (إدارة المشروعات) سنة 2002.

بداية العمل وعقب تخرجي كانت بشركة مصراتة العامة للطرق كمهندس كهرباء من أغسطس 1979 إلى يناير 1980.

انتقلت للعمل بالهيئة العامة لمشروعات الحديد والصلب اعتباراً من يناير 1980 وقد عاصرت التغيرات الهيكلية التالية:

الهيئة العامة لمشروعات الحديد والصلب.

مشروعات الحديد والصلب.

الجهاز التنفيذي لمجمع الحديد والصلب.

الشركة الليبية للحديد والصلب.

وقد تدرجت في العمل تدرجاً طبيعياً وفقاً للسياق التالي:

- مهندس كهرباء - مهندس مشروع – رئيس قسم – مدير إدارة – مدير عام – مشرف قطاع – المفوض العام للشركة – رئيس مجلس إدارة الشركة.

المشاريع المخطط تنفيذها وينقصها التمويل هي مشاريع إستراتيجية كبرى

الارتقاء بالشركة وتحقيق أهدافها

ة لممارسة دور أكبر في مشاريع التنمية وتحريك اد في حال حصولها على الدعم اللازم وحمايتها

باعتباره عضوا في هيئة التحرير ونزولا عند رغبة الهيئة وافق ضيفنا أن يكون الحديث على مؤسسة يديرها، بل تدرج فيها منذ أن كان مهندسا حديث التخرج..ولكون اللقاءات الصحفية عادة ما تتناول بطاقة تعريف عن الضيف، فكانت هي البداية معه.. بمكتبه استقبلنا بهدوئه المعهود وبترحيب كبير، وبثقة كبيرة حين مازحته بأننا سنجري حوارا شفهيا بلا حدود ولا قيود. أجابنا أهلا ومرحبا بكما، ولكما ماشئتما، والبساط أحمدي والإجابة ستكون كما عرفني ربي.

دكتور محمد لك المجال لتأخذنا والقراء الكرام في جولة سريعة كتوطئة من حضرتك، ثم ننتقل إلى أسئلتنا التفصيلية والتي نتمنى أن تستقبلها وتتعاطى معها بصدر رحب وبمنتهى الصراحة..

تم إنشاء الشركة الليبية للحديد والصلب بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (669) لسنة 1991 وهي شركة عامة مملوكة بالكامل للدولة الليبية، ولها الذمة المالية المستقلة، ونشاطها معنيٌ بإنتاج الحديد والصلب وتسويقه محلياً وخارجياً.

المقر الرئيس للشركة مدينة مصراتة، وتتولى إدارة مجمع الحديد والصلب بمصراتة، بالإضافة إلى مصنع سحب الأسلاك بمدينة طرابلس، وكذلك محجر السدادة المنتج لمادتي الحجر الجيري والدولومايت، ولها مكتب خدمي بالعاصمة طرابلس.

الشركة تشكل نسيجا مجتمعيا متجانسا قوامه قرابة 7000 عامل ينحدرون من أكثر من 60 مدينة ومنطقة ليبية، بالإضافة إلى عدد من العمالة الأجنبية والمساعدة في التشغيل يشكلون قرابة 4 ٪.

بدأت الشركة مرحلة التشغيل التجاري خلال الربع الأخير عام 1989م، وتضم كافة المصانع والوحدات المساعدة والمرافق اللازمة لإنتاج كافة منتجات الصلب التجاري المعروفة، وهي المنتجات الطولية (حديد التسليح بكافة أحجامه والقطاعات) وكذلك المنتجات المسطحة (اللفات المدرفلة على الساخن، اللفات المدرفلة على البارد، واللفات المعالجة كيميائياً، واللفات المجلفنة واللفات المطلية والصفائح).

الشركة الليبية للحديد والصلب وغالبية الشركات الصناعية الأخرى تعاني كثيراً من بطء الاجراءات المصرفية وعملية فتح الاعتمادات

كما تنتج الشركة بعض المنتجات الوسيطة، سواء للاستهلاك الداخلي، أو للتصدير الخارجي، مثل: الحديد المختزل، وعروق الصلب والبلاطات، والحديد المقولب على الساخن.

سيدي الكريم، نحن هنا نتحدث عن كيان له اسمه وصفته وتاريخه على خارطة الدولة الليبية، بل وإقليميا وعالميا. فحبذا لو تحدثنا بلغة الأرقام والقياس أكثر.

حسنا..الشركة تم إنشاؤها برأسمال قدره1,300,000,000 د.ل، تم رفعه أخيرا إلى (2,137,000,000) د.ل وأسهم الشركة لا زالت مملوكة بالكامل للدولة الليبية، ولم تطرح للاكتتاب.

– مجموع صادرات الشركة تجاوزت 4 مليار د.ل.

– مجموع مبيعات الشركة في السوقين المحلي والخارجي تجاوزت 22 مليار د.ل. وهذا يمثل مجموع ما وفرته الشركة من العملة الصعبة للخزينة العامة.

– الشركة قدمت للخزينة العامة، في صورة رسوم مختلفة وحصة مجتمع أكثر من 3.5 مليار د.ل.

– إجمالي ما دفعته الشركة من مرتبات لعمالتها خلال مسيرتها تجاوز 3.5 مليار د.ل.

من خلال محرك البحث عن شخصك،

في ليبيا تفتقد الصناعة الوطنية إلى أي نوع من الحماية

أمام المنتجات الموردة من الخارج رغم تدني جودتها وهذا حتما ستكون له

نتائج وخيمة على المباني والإنشاءات بالبلاد

اتضح لنا بأنك ترأست فيما سبق لجانا للخصخصة، تُرى هل عُرضت الشركة للخصخصة، وبأسلوب أدق، هل نرى أن إمكانية الخصخصة قائمة؟

خلال السنوات الماضية بدءاً من سنة 2006م كانت هناك أحاديث كثيرة ونقاشات حول خصخصة الشركة، وتم بعد ذلك تشكيل لجنة عن طريق الهيئة العامة للتمليك؛ لتحديد قيمة أصول الشركة الدفترية والسوقية، كما تقدمت بعض الشركات العالمية وأعربت عن رغبتها في شراء أسهم من الشركة مثل شركة أرسيلور ميتال (Arcelor Mettal). إلا أن القرار استقر بعد ذلك على البدء بخصخصة (5 ٪) من أسهم الشركة للعاملين فقط كبداية، وبعد ذلك يتم طرح أسهم الشركة للاكتتاب المحلي والأجنبي وهذا مالم يحدث حتى الآن.

إجمالا يمكنني القول أن البيئة غير مناسبة الآن للخصخصة في ظل هذه الظروف، ولكن مستقبلا قد تتحسن الظروف ويمكن الشروع الجزئي في الخصخصة.. لازلنا في الموارد البشرية وتحديدا في القوى العاملة المحلية، حيث اتجهتم إلى التعاقد غير المباشر مع العمالة، وهذا ما خلق موجة انتقادات لكم وصل بعضها إلى القضاء والجهات الرقابية في الدولة.. لماذا هذا النوع من التعاقد؟

نحن نتحرك ضمن القانون وأطره المسموح بها، وهدفنا الأول الارتقاء بالشركة وتحقيق أهدافها، أما اللجوء للقضاء والجهات الرقابية فنحن لا نسعى إلى إلجام الأفواه.

وهنا ومن خلال منبركم أؤكد ذلك، فكثيرة هي الجهات الرقابية التي تواصلت معنا في كثير من الأمور ذات العلاقة بالعمال، ولكن بفضل اللّه أولًا، ثم بسياسة الشفافية التي نعمل من خلالها تم وضعها في الصورة وتفهم العديد من النقاط التي يحاول البعض إثارتها. ونتائج هذه الخيارات تؤكد صوابية الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

البيئة تعتبر مأخذا عليكم بسبب الملوثات التي تسببها العمليات الإنتاجية، واسمح لي إن قلت بأنكم ملامون في كون هذه الملوثات تعتبر سببا لأمراض المهنة، بل يرى البعض أنكم بنشاطكم الصناعي قد زدتم من انتشار العديد من أمراض السرطانات.. ردكم بالخصوص؟

التلوث نتيجة طبيعية للعمليات الصناعية، ولكن يبقى الفيصل هم أهل الذكر المعنيون بالبيئة، فإطلاق الحديث على عواهنه أمر في غاية السطحية.

سيدي الكريم إن قلتَ لي بأنك لا تريد تلوثا مطلقا. فعلينا العودة إلى العصر الحجري؛ حيث لا صناعة ولا انبعاثات، ولكن وبما أن التلوث ضريبة الصناعة فقد وُضعت معايير ومقاييس له. ونحن نسعى من خلال سياستنا البيئية أن نكون جارا حسنا لمحيطنا الجغرافي والديمغرافي، ولعل الدراسة التي أطلقناها عام 2018، والتي تعتبر العمل البيئي الأكبر على مستوى الدولة الليبية بتشكيل 13 فريقا بيئيا بحثيا من المختصين بالشأن البيئي من الأكاديميين والمختصين، إذ قاموا وعلى مدار سنة كاملة من خلال 4 فصول بحثية بدراسة الأثر البيئي، وكانت النتائج مغايرة ونافية لما يثار ويشاع، وقد عملنا على تبني هذه الدراسة وطباعتها في كتاب قارب الـ 1000 صفحة من المعلومات والقياسات الواقعية.

خلاصة القول إن ما ينجم عن عملياتنا الصناعية يعتبر ضمن المسموح به محليا ودوليا، ولا يصل إلاّ إلى نسب بسيطة جداً مقارنة بالتلوث الناجم عن وسائل النقل وغيرها.

لوحظ في الآونة الأخيرة اهتمامكم المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية، في حين أن العمل متوقف في بعض المشاريع بسبب نقص التمويل والدعم المالي؟

المشاريع المخطط تنفيذها وينقصها التمويل هي مشاريع إستراتيجية كبرى تتجاوز مئات الملايين. هذا أولاً. وثانيا المسؤولية الاجتماعية ننطلق فيها من منطلق قيمي أخلاقي، ونرى فيه حقا أصيلا للمجتمع، ونهدف من خلاله إلى تحقيق وإحداث تنمية مكانية تكون مصاحبة لعملياتنا الإنتاجية والتسويقية. وهذا أمر في غاية الضرورة، ـ وللّه الحمد ـ استطعنا أن نكون من السباقين والرواد في هذا المجال، وبإجراءات قانونية صحيحة ومالية في منتهى الشفافية.. حيث دأبنا على إدراجه بندا واضحا ومحددا من ضمن بنود الموازنة التقديرية للشركة، ومن خلاله نستهدف عمال الشركة وفي الوقت

نسعى من خلال سياستنا البيئية أن نكون جارا حسنا لمحيطنا الجغرافي والديمغرافي

الشركة قدمت للخزينة العامة في صورة رسوم مختلفة وحصة مجتمع أكثر من

3.5

مليار دينار ليبي

ندعو إلى وضع آلية وإستراتيجية مدروسة

لحماية صناعة الصلب المحلية

ذاته نوجه بعضه إلى المجتمع المحيط في مختلف المدن الليبية.

على ذكر المدن الليبية وباختصار، علاقتكم بمدينة مصراتة؟

مدينة مصراتة تعتبر الحاضن الجغرافي للشركة ، وبالنسبة لعلاقتنا الإدارية مع مجلسها البلدي، فهي علاقة متينة أساسها وضوح الاختصاصات والتعاون وفقا لما نصت عليه القوانين المنظمة لهذا الشأن، وقد لمسنا من المجلس الحالي حرصه الكبير على دعم الشركة وتذليل كافة صعابها ودعمها بكل الإمكانيات المتاحة، وإدارة الشركة تحرص كل الحرص على أن تكون العلاقة متينة مع المجلس البلدي، ونتشرف بالعمل تحت مظلته ورعايته.

نظرتكم المستقبلية لقطاع الصناعة والشركة الليبية للحديد والصلب بشكل خاص؟

قطاع الصناعة في ليبيا يعتبر عموما قطاعاً حديثًا نسبيا، وهو لا يزال محتاجاً إلى حضانة ورعاية من الدولة الليبية حتى يستطيع الوقوف على رجليه وشق طريقه، خصوصاً بعد عملية الانفتاح الكبير التي حدثت بالدولة بعد ثورة 17 فبراير المباركة، والذي أدى إلى اشتداد المنافسة، والتي غالبًا ما تكون منافسةً غير شريفة؛ حيث تكون على حساب الجودة، وبالذات في سوق الحديد والصلب, وبخاصة في ظل ضعف الجهات الرقابية. وفي إطار النهج الذي تتبعه كل دول العالم وفي سبيل دعم الصناعة المحلية فإنه حتى في الدول المتقدمة يتم بين الحين والآخر فرض رسوم من 10 – ٪ 15 لحماية المنتجات المحلية في حالات الإغراق واشتداد المنافسة، وهذا النهج تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية والكثير من الدول الأخرى. وفي الاتحاد الأوروبي هناك نهج آخر يتمثل في وضع قيود على دخول منتجات الصلب للاتحاد الأوروبي، باتباع نظام الحصة بصورة دورية، حيث تم فرض غرامات مالية كبيرة على الشركات التي تُدخل منتجات أكثر من الحصة المقررة.

في ليبيا تفتقد الصناعة الوطنية إلى أي نوع من الحماية أمام المنتجات الخارجية الموردة من الصين وأوكرانيا وتركيا وغيرها، مما يؤدي إلى استحواذ هذه المنتجات الخارجية على حصة كبيرة في السوق الليبي رغم انخفاض جودتها. ولكن وبحكم العامل الاقتصادي وحالة التضخم بالبلاد الذي يجعل المواطن يشتري هذه المنتجات رغم تدني جودتها، وهذا حتما ستكون له نتائج وخيمة على المباني والإنشاءات بالبلاد..نحن ندعو من هذا المنبر الجهات المختصة في البلاد إلى وضع آلية وإستراتيجية مدروسة لحماية صناعة الصلب المحلية، مع تفعيل دور الجهات الرقابية لمنع وصول منتجات الصلب منخفضة الجودة؛ لانعكاساتها على الإنشاءات والأمن القومي.

كما نود الإشارة إلى أن الشركة الليبية للحديد والصلب وغالبية الشركات الصناعية الأخرى تعاني كثيراً من بطء الاجراءات المصرفية وعملية فتح الاعتمادات، الأمر الذي ضيع عليها الكثير من الفرص وكلفها الكثير في علاقتها مع زبائنها من حيث استمرار تشغيل مصانعها. بالاضافة إلي العجز الكبير في الطاقة بعنصريها الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية والذي سبب لها خسائر كثيرة جراء توقف مصانعها وضياع فرص بالسوقين المحلي والخارجي، بالاضافة إلي انعكاساتها السلبية في عدم قدرة الشركة على توفير احتياجات الكثير من زبائنها المحليين من الصناعات القائمة على منتجاتها..كما أود الإشارة أيضاً إلي أن نجاح صناعة الحديد والصلب وزيادة اقتصادياتها يعتمد بدرجة كبيرة على الصناعات التكميلية القائمة على منتجاتها، الأمر الذي لم يحظى باهتمام كبير خلال العقود الماضية، رغم تحسنه خلال العشر سنوات الفائتة بعد سنة 2011.

وهذا يتطلب من الجهات المعنية بالدولة أن توليه عناية خاصة وتقدم الدعم والتسهيلات اللازمة لقطاع الصناعات التكميلية القائمة على منتجات الشركة، حيث أن الشركة تعتبر قاعدة وأساساً لبقية الصناعات. الصناعة في ليبيا مرشحة لممارسة دور أكبر في مشاريع التنمية وتحريك عملية الاقتصاد في حال حصولها على الدعم اللازم وحمايتها من المنافسة غير الشريفة وحالات الإغراق التي تعاني حتى منها الدول الكبرى.

دكتور محمد نشكرك جزيلا على كل ما تفضلت به، ونرجو أن يكون في هذا اللقاء الفائدة المرجوة منه.. فحجم المعلومات التي تفضلت بها ليس بالقليل، وبعضها نعتقد بأنه يحتاج إلى مزيد من التوضيح..لكن رحلتنا معك في هذه البسطة تنتهي هنا ونجدد شكرنا وتقديرنا لك وعلى الوقت التي منحتنا إياه في ظل انشغالك المستمر. وخالص التحايا للقارئ الكريم.. على أمل اللقاء قريبا.

الشركة تشكل نسيجا مجتمعيا متجانسا

قوامه قرابة 7000 عامل ينحدرون من أكثر من 60 مدينة ومنطقة ليبية،

النشاط الصناعي

وأهمية التنمية المكانية في ليبيا

التنمية المكانية تسعى إلى إستغلال وإستثمار الإمكانات والمزايا النسبية المتوفرة في كل منطقة أو مدينة

تصنف الدول على مستوى اقتصادها ويعتمد الاقتصاد على مدى التقدم في المجال الصناعي .. وتعتبر ليبيا واحدة من أهم الدول الواقعة في جنوب البحر الأبيض المتوسط من الناحية الديموغرافية مما يتيح لها فرصة جوهرية للقيام بتنمية اقتصادية عصرية عمادها التصنيع فمن جانب أنها ، ترتكز على تجارة العبور والمناطق الحرة والخدمات ، ومن الجانب الآخر تمتعها بمصادر وثروات طبيعية لتكون أحد المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية الصناعية وهذا ما يؤهلها لإنتاج سلع ذات ميزة تنافسية تغطي السوق المحلي ويصدر الفائض إلى الأسواق العالمية كذلك سيسهم في تنوع مصادر الدخل .. وتحتل التنمية المكانية مكانة خاصة في عمليات التخطيط والتطوير للتنمية الشاملة وتبرز أهميتها بعد تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة شؤون الدولة الليبية من خلال المناطق والبلديات والذي سيعتمد عليه في تحديد الإتجاه المستقبلي لأي خطة تنموية تسعى لتحقيق الرفاه للمواطنين .

م . عبدا لرزاق الهادي الماقوري

م. مفيدة الهاشمي الفيتوري

التنمية المكانية والمناطق الصناعية في ليبيا

– إن مفهوم التنمية المكانية وردت لها عدة تعريفات إلا أن جل تلك التعريفات أجمعت على أن التنمية المكانية تعني :(مجموعة العناصر التي تمثل المكان وتحديد خصائصه وتركيبه وتكوينه) للإقتصاد في أي مكان وهي بالتالي تتجسد في الجوانب المكانية للتنمية الاقتصادية.

– ويمكن تعريف المنطقة الصناعية كما جاء في دليل الأمم المتحدة لتأسيس المناطق الصناعية في الدول النامية بأنها « عبارة عن مساحة معينة من الأرض تقع ضمن النسيج الحضري للمدن وتخصيص للصناعات المختلفة كمجمع صناعي « كذلك يمكن تعريف المنطقة الصناعية بأنها «المكان المخطط والمخصص من قبل الدولة والمزود بجميع الاحتياجات الأساسية اللازمة لإقامة الصناعات وفقاً للمصادر الموجودة في إطار المنطقة الصناعية» ..

وللمناطق الصناعية العديد من الأهداف الاستراتيجية منها :

تلبية احتياجات المجتمع من مختلف السلع بجودة عالية ، والحد من الإنتشار العشوائي للأنشطة الصناعية، ودعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية وتحقيق التكامل فيما بينها ، والمساهمة في تخفيض تكاليف الاستثمار والإنتاج للمشروعات الصناعية ، وخلق فرص عمل جديدة ، وتصدير الفائض من الإنتاج ، واستقطاب ونقل المعرفة والتقنية الصناعية ودعم الأفكار والمشاريع المبتكرة ، بالإضافة إلى المساهمة في خفض التلوث البيئي ، كما أن هذه المناطق تقدم مجموعة من التسهيلات للمستثمرين مثل الإعفاءات الضريبية ،والخدمات والمزايا بهدف تشجيع واستقطاب المستثمرين المحليين والأجانب لممارسة الأنشطة الصناعية.

ولقد أنشئت الهيئة العامة للمناطق الصناعية سنة 2006 م ،وهي مؤسسة مستقلة تتبع وزارة الصناعة والمعادن حاليا، وتهدف الهيئة إلى تأسيس مناطق صناعية في ليبيا والإشراف عليها ، حيث تم إنشاء حوالي 43 منطقة صناعية في ليبيا تختلف نسبة الإنجاز في كل منطقة من هذه المناطق ، وبنغازي من المناطق الصناعية التي تشتغل بشكل جزئي ، والشكل التالي يوضح التوزيع الجغرافي لهذه المناطق.. ونتيجة الدور الأبوي الذي تبنته الدولة الليبية متمثل في الإقتصاد الاشتراكي الذي سيطر على الدولة بشكل مباشر خلال العقود الاربع السابقة ، بالإضافة إلى الظروف التي مرت وتمر بيها البلاد كل ذلك أسهم في غياب التمويل عن هذه المناطق الصناعية .

التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في ليبيا

– تعد مواقع المشاريع الإستثمارية سواء كانت مشاريع فردية أو

مجمعات صناعية كبيرة واحدة من المؤشرات التي تعكس التنمية المكانية والتي تتمثل بتوزيع القوى العاملة الصناعية والقيمة المضافة لرؤوس الأموال المستثمرة حسب المدن والمناطق.

– تعد الفرص الإستثمارية المتوفرة في العديد من المدن الليبية في عدة مجالات منها الصناعات الإستخراجية مثل : الجبس – الحصو – الكلس – الحجر والرمال – أطيان الأسمنت والحديد وهي موزعة على مختلف المدن والقرى الليبية وهي فرص لقيام مشروعات إستثمارية في مجال صناعة الأسمنت والطوب الحراري وصناعة الحديد والملح والزجاج ..... إلخ ، وتعتبر فرصة أمام الحكومة الليبية لتصحيح الهيكل المكاني للتنمية باتجاه توزيع الأنشطة الصناعية بشكل أكثر توازناً وتكاملاً وبما يتناسب مع الميزات والخصائص الاقتصادية لكل مدينة أو منطقة وما يترتب على ذلك من تقليل الفوارق التنموية بين المدن المختلفة وبين الحضر والريف .

أهداف التنمية المكانية

تهدف التنمية المكانية بالدرجة الأولى إلى تقليل الفوارق الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية بين المناطق والمدن (من ناحية) وبين المناطق الحضرية والريفية (من ناحية أخرى) .

وبذلك فإن التنمية المكانية تسعى إلى إستغلال وإستثمار الإمكانيات والمزايا النسبية المتوفرة في كل منطقة أو مدينة .

ومن ثم توزيع عائدات عملية التنمية بشكل متوازن وعادل بين مدن ومناطق الدولة تحقيقاً لمبدأ التنمية المتكاملة ولهذا فإن أهداف التنمية المكانية تعد من الأهداف القومية للدولة.

نؤسس لصناعة وطنية متميزة قادرة على المنافسة عالميا في بيئة محفزة تصبح فيها ليبيا قطبا إقتصاديا جديدا في المنطقة

ومن أهم الأهداف التي تسعى التنمية المكانية إلى تحقيقها وهي :-

1.تحقيق التوازن بين المناطق بشكل يوفر التقارب في متوسط الدخل ومستوى المعيشة .

2.توطين مجالات الصناعة وتوزيع الخدمات وتخفيض حدت البطالة .

3.تحسين مستوى النشاط الإقتصادي لرفع معدل النمو الإقتصادي .

4.تحقيق الإستقرار المكاني للسكان ووضع حد للهجرة نحو المدن .

دور وزارة الصناعة والمعادن في التنمية المكانية :-

ايمانا من أن الصناعة من أهم القطاعات الدافعة للنمو الإقتصادي وتبذل الوزارة جهودا كبيرا للرفع من مستوى إنتاجية المصانع والوحدات الإنتاجية من خلال تذليل الصعاب التي تواجه مثل هذه الوحدات لتحقيق المستهدف من إنتاجها , وتسعى الوزارة مع الجهات ذات العلاقة بتطوير القطاع الصناعي ليكون رافدا للاقتصاد الوطني ، كما تعمل على تهيئة بيئة محفزة على توطين الاستثمار وجذب المشاريع ذات القيمة المضافة العالية للاقتصاد الوطني ، وتشارك إدارة التنمية الصناعية بالوزارة في كثير من اللجان الفنية وتقدم الدراسات والرأي الفني والمقترحات والمبادرات حيال كثير من قضايا التنمية الصناعية ، كما تسعى الإدارة بمتابعة نشاط وعمل الشركات الصناعية التابعة للوزارة .

•وقد وضعت الوزارة على عاتقها الأخذ بأسباب النهوض بالصناعات القائمة والعديد من الصناعات في كافة المجالات أيمانا من رؤيتها لإقامة صناعة وطنية متميزة قادرة على المنافسة محليا وعالميا في بيئة محفزة تصبح فيها ليبيا قطبا إقتصاديا جديدا في المنطقة.

وقد تبنت وزارة الصناعة والمعادن في خطتها الاخيرة 2022 م أهدافا من شأنها رفع حصة الصناعة من الناتج المحلى الاجمالي والمشاركة في تنويع الاقتصاد الوطني ، وأهتمت بمتطلبات توسيع الاستثمارات من خلال وضع هدف لتحديث دراسات التنمية المكانية الصناعية في كل المناطق ، سعيا لتحقيق تنمية صناعية مستدامة .

•إن الدور المتميز التي تعتمد عليه الوزارة يقتصر على الرعاية والتحفيز وتقديم المساعدات والمزايا المنصوص عليها في قانون التنظيم الصناعي رقم (22) لسنة 1989 م لاستقطاب المستثمرين إلى جانب الرقابة والإشراف وفقاً للتشريعات النافذة .

الخلاصة :

1.. إن رسالة الوزارة هي تحقيق تنمية مكانية صناعية من خلال خلق فرص الإستثمار في جميع المناطق الليبية وفقاً للإستغلال الأمثل للمواد الخام المحلية سعياً لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة.

2.. إنه من خلال إعادة توزيع الإستثمارات جغرافياً بين المناطق بشكل متوازن وعادل يؤدي إلى الوضع الإقتصادي والإجتماعي لكافة أفراد المجتمع لمبدأ التنمية المتكاملة.

3.. إنه من الأهداف الأساسية التي تسعى التنمية المكانية إلى تحقيقها هو توسيع القاعدة الصناعية لتحسين مستوى النشاط الإقتصادي ولرفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

4.. إن تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة شؤون الدولة من خلال التقسيم الحالي للبلديات سيساهم في تحديد الاتجاه المستقبلي لأي خطة تنموية في مجال الإستثمار الصناعي غير النفطي سعياً لتحقيق التنمية المكانية للإستثمار الصناعي وبالتالي تحقيق الرفاه للمواطنين.

5.. إن متطلبات توسيع الإستثمارات وزيادة مساهمتها في التنمية المكانية يتطلب زيادة منح مزايا وإعفاءات ضريبية إضافية للمناطق والمشروعات المنخفضة للجذب الإستثماري سعياً لتحقيق توازن تنموي بين مناطقها.

أهمية مكتب السجل الصناعي العام بوزارة الصناعة والمعادن

واجراءات استصدار شهادة إثبات القيد للنشاط الصناعي

يُعني بالقيد في السجل الصناعي كل من يمارس نشاطاً صناعياً مهما كانت صفته القانونية وفقاً لقانون النشاط التجاري رقم (23) لسنة 2010م ميلادي وقانون التنظيم الصناعي رقم (22) لسنة 1989ميلادي والقانون رقم (9) لسنة 2010 ميلادي بشأن تشجيع الاستثمار .وأي تشريعات نافذة أخرى (شركات – نشاط فردي- نشاط أهلي وأسري) وكافة الانشطة الصناعية التي حصلت على ترخيص صناعي ، حيث تعتمد نماذج السجل الصناعي والنماذج ذات العلاقة تنفيدا لقرار مجلس الوزراء رقم(87) لسنة 2021م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة الصناعة والمعادن وتنظيم جهازها الاداري والذي أناط بمكتب السجل الصناعي العام التابع لديوان الوزارة القيام بعملية التسجيل .

هشام فرحات أبوشوفة جبران

الاجراءات المتبعة والخطوات التي ينبغي أن يتم بها استصدار التراخيص الصناعية وشهادة إثبات القيد بالسجل الصناعي العام للوحدات الانتاجية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق القوانين والقرارات والتشريعات النافذة هي:-

أولا:- استصدار التراخيص الصناعية

يقدم صاحب المشروع طلباً كتابياً مبيناً فيه معلومات أولية عن نوع المشروع وصفته وحجم المشروع والتكاليف الاستثمارية للمشروع ونوع الانتاج ..الخ مرفقاً به المستندات التالية للحصول على الموافق المبدئية عن أن توفر المستندات التالية.

دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع صادرة من مكتب معتمد.

توفير مستندات الآلات الخاصة بالمشروع .

صور بطاقات التعريف لأصحاب المشروع.

تعبئة نموذج الطلب.

تدرس اللجنة المختصة والمشكلة من قبل مدير مكتب السجل الصناعي العام الطلبات للبث فيها وإصدار الموافقات المبدئية للمشروعات طبقاً لضوابط ومعايير محددة من حيث أهمية احتياج السوق للسلعة المنتجة والمساهمة في خلق فرصة عمل جديدة ومدى تأثيرها السلبي على البيئة.

ووفق محضر اجتماع يعقد دورياً .وهذه الموافقة تعطى كتابياً لغرض استكمال باقي إجراءات الترخيص.

يطلب من صاحب المشروع إحضار المستندات التالية:-

رسم تخطيطي للموقع بمقياس رسم (1:200) معتمد من مكتب التخطيط العمراني مبيناً فيه صالات الانتاج ومخازن المواد الأولية والانتاج النهائي والمرافق الأخرى.

إحضار ما يفيد ملكية الأرض أوعقد إيجار الموقع.

خريطة موضوعية لموقع المشروع.

إفادة من مكتب التخطيط العمراني بأن المبنى يناسب نوع النشاط أما بالنسبة للمشروعات الواقعة خارج المخطط العام فيجب إحضارإفادة بنزع الصبغة الزراعية .

شهادة من مصلحة الضرائب والضمان الإجتماعي وغرفة التجارة والصناعة.

شهادة سلبية (الإسم التجاري).

الشهادة الصحية بالنسبة للأنشطة الغذائية.

صورة من النظام الاساسي وعقد التأسيس للشركات .

دفع الرسوم المقررة بموجب إيصال مالي(م.ج.5) .

بعد استيفاء المستندات المطلوبة يقوم مكتب السجل الصناعي العام باستصدارالترخيص الصناعي بصلاحية (5) سنوات من تاريخ الاصدار.

ثانياً :-إصدار الإذن بالتشغيل

يقوم صاحب المشروع بإخطار المكتب المختص بما يفيد استكمال المشروع وأن الآلات جاهزة لعمليات التجريب الإبتدائي لغرض الحصول على قرار الاذن بالتشغيل.

يُعد تقرير فني من خلال الزيارة الميدانية للمشروع من قبل المكتب المختص لمعاينة الموقع وحضورتجارب التشغيل ومعاينة المنتج وعلى ضوء نتيجة التقرير يصدر المكتب قرار بإذن التشغيل من عدمه.

ثالثاً:-إجراءات القيد بالسجل الصناعي:-

بعد اصدار الترخيص الصناعي يجب على صاحب المشروع التقدم

هناك تصنيفات خاصة حسب النشاط الذي انشئ له المشروع وهذه الانشطة تدرج تحت قطاعات عامة، مثل الصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية والهندسية والبلاستيكية والالكترونية وغيرها. وتدرج الأنشطة كل حسب مجاله تحت هذه القطاعات العامة مما يساعد على إنشاء قاعدة بيانات شاملة ودقيقة ومنظمة يتم الرجوع إليها في استخراج القوائم العددية والاحصائية وحيث أن القطاع الصناعي يعتبر من أهم القطاعات التي تساهم بشكل كبير في توفير العديد من فرص العمل للشباب ومن تم تخفيض معدلات البطالة، حيث تعتبر رافد من روافد الاقتصاد الوطني.

بطلب لغرض الحصول على شهادة إثبات قيد في السجل الصناعي وفق النموذج المطلوب مرفق بالمستندات الاتية:-

صورة من قرار الترخيص الصناعي ساري المفعول .

صورة مستخرج من السجل التجاري

صورة من شهادة التسجيل بغرفة التجارة والصناعة والزراعة .

صورة من النظام الاساسي بالنسبة للشركات .

صورة من عقد تأسيس بالنسبة للأنشطة الأهلية .

بعدها يقوم مكتب السجل الصناعي العام بإصدارشهادة إثبات القيد بالسجل الصناعي على أن تجدد الشهادة سنوياً وفق نماذج طلب التجديد.

تعتبر مؤسسات التعليم التقني من أهم روافد قطاع الصناعة بالعنصر البشري من الفنيين والمهندسين التقنيين، وفي ذات الوقت تعمل المؤسسات الصناعية على خلق فرص العمل لخريج هذه المؤسسات التعليمية وبناء قدراته والمساهمة في دعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والناشئة والصناعات الاستراتيجية،

ربط العملية التعليمية بالمؤسسات الصناعية

لتحقيق الربط بين العملية التعليمية والمؤسسات الصناعية علينا الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي الفجوات بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات قطاع الصناعة؟ وكيف يمكن معالجتها؟
- ماهي الآليات المناسبة للربط بين المؤسسات التعليمية وقطاع الصناعة؟
- ماهي المخرجات والمجالات والتخصصات المستهدفة التي يتطلبها قطاع الصناعة؟
- ماهي أهم مؤشرات الأداء التي يجب قياسها عند تنفيذ استراتيجية وآليات الربط؟ وكيفية متابعتها؟
- ماهي التجارب السابقة التي تم إتباعها للربط بين قطاع الصناعة والمؤسسات التعليمية والبحثية؟ بالجوانب التجارية لتحقيق عوائد مالية بالرغم من التحديات القانونية بالخصوص.

د. عبدالحميد عبدالسلام الشريف

أ. د. مجدي التومي الشيباني

الخطط والبرامج:

عدم وضوح لرؤية واستراتيجية وطنية وتفصيلية لقطاع الصناعة مما يترتب عليه فجوة معلوماتية حول المسار المستقبلي للقطاعات الإنتاجية والخدمية والاحتياجات الطارئة للمهارات، وصعوبة تحديد عوائد الاستثمار في مجموعة معينة من المهارات، والاعتماد على الاستثمار في المهارات على المدى القصير من منطلق عزوف الأفراد عن الاستثمار في مهارات ذات العوائد غير المؤكدة وطويلة الأجل، لذا قد يتأثر تحفيز الطلاب للمشاركة في تجربة تعلم طويلة الأمد بمسألة المردود المشكوك فيه لتلك التجربة.. نقص في نوعية أعضاء هيئة التدريس المتخصصين والمؤهلين في مجالات التعليم التقني والمهني وكذلك محدودية سلم الرواتب المقدمة، قلة وضعف مقدمي برامج التدريب والتأهيل لأعضاء

الفجوات:

ان غالبية مؤسسات التعليم التقني تفتقر للإمكانيات والتجهيزات المعملية والورش التي تحتاجها البرامج التعليمية النظرية الحديثة، كما تعاني من نقص في المهندسين والفنيين والمدربين لتقديم الجزء العملي بفاعلية

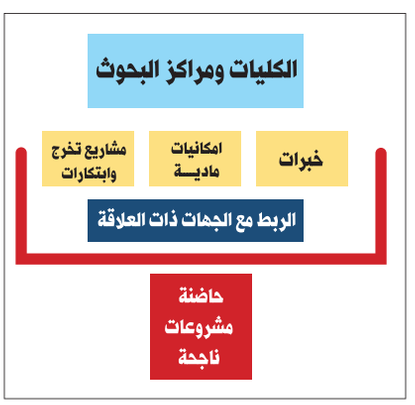

ووفقاً للخطة الدراسية، وغياب المهارات اللينة عن معظم البرامج التعليمية، وضعف إتقان اللغة الإنجليزية بين أعضاء هيئة التدريس والمهندسين والفنيين والطلاب، حيث أن الدراسات بينت أنه بحدود 10 ٪ – 30 ٪ فقط يمكنهم القراءة والكتابة باللغة الإنجليزية بصورة جيدة. بالإضافة الى ذلك، افتقار القدرات المميزة في المستويات القيادية والتي من المفترض أن تمتلكها مؤسسات التعليم التقني، ضعف النشاط البحثي وغياب البرامج التدريبية وقياس الأداء وتأكيد الجودة للبرامج التعليمية وعدم الاهتمام بحثية متخصصة داخل الجامعات وتكون تبعيتها الإدارية والمالية لشركات الاتصالات وبقية القطاعات وتبعيتها الاكاديمية والفنية للجامعات. حيث يتم إدارتها وفقاً لنموذج للحوكمة يضمن تحقيق أهداف ومصالح الجامعات والقطاعات المستفيدة من مخرجات هذه المراكز.. نجح المعهد العالي للصناعة بأن يكون المركز رقم 21 التابع لجنوب إفريقيا والوحيد من خارج جنوب إفريقيا.

تجربة الجمهورية المصرية:

أطلعنا على نموذج جديد للتعاون بين مؤسسات التعليم العالي والجامعات المصرية من خلال برامج التدريب الميداني والتي تتطلب من الطالب ضرورة أن يقضي ما يعادل 100 ساعة دراسية داخل المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية

بإشراف مباشر ودقيق من القسم أو الكلية التابع لها. حيث تم إصدار قرار جمهوري يفرض على المؤسسات الخدمية والإنتاجية استقبال الطلاب وتنظيم برامج التدريب الميداني..

معظم الجهات رأت في هذه الخطوة فرصة للتعرف على جودة مخرجات المؤسسات التعليمية وإمكانية التعاقد مع الكفاءات بعد التعرف عليها ضمن البرنامج التدريبي وكذلك يتيح هذا البرنامج للجامعات للتعرف عن قرب عن استراتيجيات واحتياجات القطاعات الإنتاجية والخدمية من المهارات والتخصصات.

الحاضنة الصناعية:

إن المصادر الطبيعية ناضبة والمعرفة مصدر متجدد ينمو بالاستخدام والتوظيف والابتكار، ولذلك هناك حاجة للاستفادة من مقدمي برامج التطوير والتأهيل لأعضاء هيئة التدريس خارج ليبيا. وكذلك محدودية الوصول الى الخبرات العالمية أو المغتربين في ليبيا من ذوي خبرة بسبب التحديات السياسية والأمنية.

عدم وجود نظم لقياس جودة وفاعلية وأداء البرامج التعليمية والبحثية، كل ذلك يحتم على الدولة وضع الخطط والبرامج اللازمة لتفعيل هذا القطاع.

تجارب محلية:

تجربة المعهد العالي للصناعة (كلية التقنية الصناعية حالياً)،

عند تأسيس المعهد كان يضم مجموعة من التخصصات الدقيقة التي يحتاجها قطاع الصناعة لم تكن متوفرة ببقية المؤسسات التعليمية، على سبيل المثال: الصناعات الالكترونية – صناعة مواد البناء – صناعة النفطية والكيميائية – صناعات الحديد والصلب – الصناعات البلاستيكية. حيث كان يتم تنفيذ الجانب العملي (جزئياً أو كلياً) للمقررات الدراسية بالمصانع العامة والخاصة، وتنفيذ مشاريع التخرج للطلاب بإشراف مشترك بين عضو هيئة التدريس بالمعهد ومشرف مشارك من قطاع الصناعة، وكذلك تشجيع الطلاب بأن تكون مواضيع بحوث التخرج وغيرها من البحوث التطبيقية على علاقة بالمشاكل التي تواجه قطاع الصناعة، وكان المعهد يمتلك شبكة من العلاقات المباشرة بأغلب المؤسسات الصناعية حيث كان يشارك أعضاء هيئة التدريس في لجان وفرق التطوير وبرامج التدريب وورش العمل والمؤتمرات التي كان ينظمها قطاع الصناعة، ويعتمد على مجموعة من المتعاونين من حاملي المؤهلات العليا كأعضاء هيئة التدريس والمهندسين العاملين بقطاع الصناعة لتدريس العديد من المقررات الدراسية النظرية والعملية، وكان جميع الطلاب المنتسبين للمعهد مدعومين مالياً للدراسة بالمعهد وتتكفل جهاتهم بسداد تكاليف الدراسة مما شكل إيراداً مضموناً للمعهد.

تجارب دولية:

تجربة جنوب أفريقيا:

تم الاطلاع على تجربة جنوب إفريقيا في مجال البحوث التطبيقية من خلال الربط بين جامعات وشركات الاتصالات، وقد تم ذلك من خلال تأسيس مراكز دعم إنشاء الحاضنات بأنواعها وبالأخص بالكليات التقنية والمراكز البحثية وبرامج دعم المبدعين الصناعيين.

دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وتطوير اليات تمويلها. اعتبار غرف التجارة والصناعة ومراكز المعلومات كحاضنات اعمال تبني سياسات وطنية للتحول لاقتصاد المعرفة والتكنولوجيا الحديثة.

دعم مشروع إقامة الحاضنة الصناعية والتكنولوجية كنموذج اولي يعمم لاحقا وتخصيص الميزانية اللازمة له.

الاستفادة من تجربة وموارد البنك الاسلامي للتنمية والمؤسسات الدولية.

مصراتة كأحد الأدوات المهمة لربط التعليم العالي بمؤسسات الصناعة والقطاعات المختلفة وكأداة لتطوير التعليم التقني وخلق تنمية مستدامة تجربة الحاضنات الصناعية والتكنولوجية دورها المهم في التنمية المستدامة من خلال خلق مشاريع جديدة وتنمية القائم وتحويل الافكار لمشروعات ناجحة.

ويعتبر مشروع الحاضنة الصناعية والتكنولوجية بكلية التقنية الصناعية أحد المشاريع المشتركة ما بين الكلية وهيئة النهوض بالصناعة الوطنية.

التوصيات :

- **نقترح بان ترتكز آلية الربط على إشراك الخبراء والمهندسين من ذوي المهارات العالية في العملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي في تصميم وتطوير وتنفيذ البرامج التعليمية وفق معايير الجودة التعليمية وخاصة للجزء العملي.**
- **ضرورة قضاء طالب جزء من البرنامج التعليمي من خلال برامج التدريب الميداني لمدة تعادل 100 ساعة دراسية داخل المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية بإشراف مباشر ودقيق من القسم أو الكلية التابع لها.**
- **ضرورة إصدار قانون أو قرار من مجلس الوزراء يفرض على المؤسسات الخدمية والإنتاجية استقبال الطلاب وتنظيم برامج التدريب الميداني. مع ضرورة وضع الحوافز والمكافأة المالية والتسهيلات والتي من شأنها تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في بناء القدرات البشرية الوطنية وتطوير البرامج التعليمية.**
- **وضع لوائح ومؤشرات للقياس لمدى تعاون الشركات مع البرامج التعليمية والتدريب الميداني وربطها بمجموعة من التسهيلات والحوافز.**
- **ضرورة تشجيع البحوث التطبيقية داخل الجامعات بتمويل وإشراف القطاعات الإنتاجية والخدمية. تخصيص ميزانيات خاصة للمؤسسات التعليمية لتحفيزها لتطوير مخرجاتها لموائمة متطلبات قطاع الصناعة وفقاً لمؤشرات للأداء يتم قياسها بشكل مستقل.**

الصناعات التقليدية

مفهومها، ومميزاتها، وتطويرها، والجدوى منها ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، والاستفادة من تجارب الاخرين في مجالها.

منذ ان وجد الانسان على هذه الأرض وحتى يتمكن من العيش وتستمر حياته عليها كان لازما عليه أن يكدح وينتج كي يوفر حاجاته الضرورية وبهذا بدا الانسان شيئا فشيئا يبتكر ويصنع ويتخذ أساليب عديدة ومتنوعة للسيطرة على محيطه، وتخيره لتوفير حاجاته وحل مشاكله اليومية حتى يحيا ويحسن من مستوى معيشته.. وهكذا ظهرت الصناعة في حياة الانسان، وقد تمكن الانسان بفضل قدراته المتزايدة التي أودعها الله فيه ـالجسمية والعقلية. تمكن من السيطرة على بيئته وما فيها، وأن يزيد سيطرة وتمكنا منها مع عدم تقدم الزمن وأن يلم أكثر باحتياجاته المتجددة في ظل الحضارة والتقدم حتى وصل الى ما هو عليه اليوم عبر مسيرته الطويلة.

علي ابولسين

مفهوم الصناعات التقليدية:

تطور الانسان وتقدم في مجال الحضارة تقدما هائلا وعظيما، وما الصناعات الا مظهر من مظاهر الحضارة بل هي وسيلتها الأولى، وهي كذلك الميدان الواسع للتطبيق العلمي لما وصل اليه العلم ، وقد تقدمت وتطورت الصناعات تقدما كبيرا في شتى المجالات ..وبعض من تلك والتي كانت وليدة الحاجة، وانبثقت عن البيئة والمحيط وارتبطت بهما ارتباطا وثيقا ، واتخذت حرفوا ومصدر للعيش ، وكانت فب الأصل أساسية صارت تسمى الصناعات التقليدية .

مميزات الصناعات التقليدية:

تمتاز الصناعات التقليدية بأنها تراث حضاري يجسم المظاهر الحياتية والمراحل الحضارية لأى مجتمع نشأت فيه، حيث تعبر عن مظاهر مختلفة للحياة في الأشكال والرسومات والزخارف والنماذج التي تظهر في منتجات الصناعات التقليدية والتي هي من وحى البيئة، وطبعها العامل الحضاري والتاريخي بطابعه الخاص فهي أحيانا تمثل ملاحم جهادية واحيانا تعبر عن سلوكيات المجتمع التي انبثقت عنه المواهب التي ابتكرتها ، واحيانا أخرى تأتى في لوحات فنية تأخذ مكانا بارزا في رغبات الناس لما من جمال فني أخاذ .

الصناعات التقليدية في بلادنا

نالت الصناعات التقليدية في الوطن العربي في العهود الأولى للدولة الإسلامية نصيبا كبيرا من الاهتمام والرعاية، وعل الأخص في عهد الدولة الأموية ثم العباسية.. فشيدوا المصانع في الكثير من مدنهم وفي دمشق وبغداد ومصر وفي بلاد المغرب والأندلس.. وكانت منتوجات تلك الصناعات تقدم كهدايا ثمينة، وتستعمل كذلك لسد حاجاتهم في حياتهم اليومية وقد بلغوا في تلك الصناعات درجة كبيرة من الاتقان والتفوق والإبداع ، والتي لازالت تشاهد فيما بقى منها الى اليوم ، والموجودة في كثير من مدن العالم ومتاحفها ..وقد ساعدت الفتوحات الاسلامية خارج الوطن العربي والتي امتدت شرقا غربا على انتشار تلك المصنوعات ... فخلقت لنا تراثاً حضارياً عظيماً يشير الى ما وصل المسلمون في تلك الحقبة الزمنية ، في الحضارة والثقافة والعلم ، ولم تستطع أي دولة بعدهم أن تزيل ما خلفوه من اثار ، كما هو الحال في بلاد الأندلس مثلا .

وبما ان بلادنا هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي فقد أخذت نصيبا كغيرها في الصناعات التقليدية منذ زمن بعيد ، ومما ساعد على ذلك موقعها الجغرافي الهام ، حيث كانت ممراً للقوافل التجارية وحلقة وصل بين القارة الأفريقية وأوروبا ، وكذلك من والى المشرق والمغرب العربيين ، حيث يجد الزائر أو العابر في المدن الليبية ، وخصوصا الساحلية منها تراثاً حضاريا وتاريخيا عتيق الجدور في كل مناحي الحياة ، وخاصة في صناعاته التقليدية والدارس للصناعات التقليدية ومنتوجاتها يجد فيها تجسيداً لأصالة هذا الشعب وتعبيرا عن بيئته وما فيها من جمال في مدنه وواحاته وما في صحرائه الواسعة صفاء وقوة ، ونجد ان أعضاء من افراد هذا الشعب ومن أسره

كانت ولاتزال تتخذ من الصناعات التقليدية حرفاً ووسيلة للرزق ، وبالرغم من تقدم الصناعات الحديثة المتطورة والتي كانت من أسباب تقلص صناعاتنا التقليدية وعدم تطويرها فإنها لازالت باقية في كثير من مدننا وفي اريافنا وواحاتنا .

تطوير الصناعات التقليدية وجعلها ذات جدوى

لتطوير الصناعات التقليدية في بلادنا وجعلها ذات جدوى في الكثير من مظاهر الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتربوية، لابد ان تتخذ كل السبل لنصل بها الى ذلك وأخص منها الخطوات التالية: -

1. إيجاد دراسة وبحوث علمية واسعة وشاملة توصلنا الى الأسلوب الأمثل لتطوير الصناعات التقليدية وجعلها ذات جدوى وربط حاضرها بماضيها وجعل منتوجاتها ظاهرة وواضحة في حياتنا اليومية باعتبارها تراثاً حضارياً وتاريخياً يجب المحافظة عليها، ولأنها أداة مهمة لتصوير شخصيتنا وإظهارها.
2. انشاء مراكز تدريب في مجال الصناعات التقليدية تتولى إضافة الى عملية التدريب اكتشاف المواهب في هذا المجال والأخذ بيدها الى ان نصل بها الى درجة كبيرة من التفوق والإبداع.
3. ترغيب المواطن الليبي في هذه الصناعات وجعله يقبل على تعلمها، وتسهيل الانتساب الى مراكز التدريب الخاصة بها، وإيجاد الحوافز التشجيعية لمنتسبيها مادياً ومعنوياً، وايفاد المتفوقين في دورات دراسية لبعض الدول ذات الشهرة في هذا المضمار.

الصناعات التقليدية

في بلادنا يجب المحافظة عليها لأنها أداة مهمة لتصوير شخصيتنا وإظهارها

لابد بالإضافة الى ما تقدم من اتخاذ خطوات أخرى لضمان مستقبل زاهر للصناعات التقليدية وللمتدربين عليها، وهي:

أ- تربية المواطن الليبي وتوعيته إعلاميا وبشتى الوسائل الاخرى المتاحة على الاهتمام بالصناعات التقليدية ومنتوجاتها والمحافظة عليها باعتبارها تراثا تاريخياً وحضارياً، وعليه أن يتخذ من منتوجاتها وسيلة لسد كثير من حاجاته اليومية في مسكنه وملبسه ومأكله وفي بيته وفي مكتبه ..الخ، فهي الوسيلة الأولى لإبراز شخصيته كعربي ليبي مسلم من ناحيته ،ولجعله يعتمد في سد كثير من حاجاته اليومية على ما تنتجه بلاده من جهة أخرى .

ب- اظهار أن الصناعات التقليدية -كما لا يخفى- وسيلة قوية من وسائل التثقيف وشحذ القوى الفكرية وتنمية المواهب، ومجال واسع لاكتساب المهارة واللياقة اليدوية والتي تساعد على الانتاج، وبخاصة للنشئ.

ج- التسويق، وهي عملية هامة جدا اقتصاديا ، ولابد منها ، وان توضع على أسس دراسة علمية ضمانا لرواج الصناعات التقليدية وبالتالي تطويرها وازدهارها يضاف الى ذلك إيجاد أسواق خاصة بتلك المنتوجات في كل مدينة ما امكن ، وإقامة معارض سنوية لها .

د- توفير المادة الخام والمعدات والأدوات لهذه الصناعات.

هـ- ربط الصناعات التقليدية بالصناعات الخفيفة باعتبار الواحدة منها مكملة للأخرى في المواد الخام والمعدات والآلات والتدريب والتسويق .....الخ.

الاستفادة من تجارب الآخرين في مجال الصناعات التقليدية

هذا ولا يفوتني أخيرا أن أقول: أنه من المهم والمفيد في أمر الصناعات التقليدية أن نستفيد من تجارب البلدان الأخرى، وخاصة العربية والمغاربية منها بصورة أخص اذ انها سبقتنا في هذا، ولاشك أن خبرتها تفيدنا كثيراً في عملية تطوير الصناعات التقليدية وجعلها ذات جدوى ، ويمكننا ان نصل الى ذلك عن طريق الزيارة والاطلاع ، وإقامة لقاءات بحث ودراسة وتبادل المعلومات والخبرات ،،الخ .

نبذة عن

في سطور

تأسست كلية التقنية الصناعية مصراتة باسم المعهد العالي للصناعة بقرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (35) لسنة 1988م، وبدأت الدراسة في فصل الخريف للعام الدراسي 1989/1990م. وفي سنة 2010م تم ترفيع المعهد إلى كلية تقنية..وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (899) لسنة 2022م بشأن نقل تبعية كلية التقنية الصناعية مصراتة الى وزارة الصناعة والمعادن، وكذلك صدر قرار وزير الصناعة والمعادن رقم (38) لسنة 2023 م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للكلية.

كلية التقنية الصناعية مصـ

عميد الكلية: د. عبدالحميد عبدالسلام الشريف

كلية التقنية الصناعية مصراتة هي إحدى الكليات التقنية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن، حيث تتميز الكلية بسمعة طيبة في الوسط العلمي المحلي والدولي مبنية على ارتباطها بعلاقة وطيدة ومتجددة مع المؤسسات العلمية والصناعية على المستوى الوطني والدولي، وتقدم كلية التقنية الصناعية لطلابها وروادها مجموعة من البرامج التقنية الأكاديمية والتدريبية والدراسات العليا والبحث العلمي النابعة من خبرة متواصلة في هذا المجال لأكثر من ثلاثين عاماً من البذل والعطاء والمساهمة في بناء المجتمع بإعداد أفضل الخريجين في مجموعة من التخصصات الهندسية التقنية الصناعية.

أهداف الكلية:

تهدف الكلية إلى أن تكون مؤسسة أكاديمية تقنية بحثية استشارية وتدريبية في المجالات الهندسية، وتسهم في تأهيل وتطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية التي تشارك في بناء المؤسسات الصناعية والخدمية، كما تهدف الكلية إلى إجراء الدراسات والبحوث وتقديم المشورة الفنية لحل المشاكل التقنية والفنية التي تواجه تلك المؤسسات والمساهمة في نشر الوعي الصناعي.

نظام الدراسة:

تتبع الكلية النظام الفصلي ويغلب على مناهجها الطابع التقني.

القبول:

تقبل الكلية حملة شهادة الثانوية القسم العلمي أو ما يعادلها الذين تنطبق عليهم شروط القبول بالجامعات والمعاهد العليا.

الأقسام العلمية:

تضم الكلية عدد أربعة أقسام علمية هي:

القسم العام

قسم الهندسة الإلكترونية بثلاثة شعب:

هندسة الحاسوب

هندسة الاتصالات

تقنية المعلومات

قسم الهندسة الكهروميكانيكية بأربعة شعب:

نظم القوى الكهربائية

نظم القوى الميكانيكية

التحكم الآلي

الطاقات المتجددة.

الهندسة الصناعية (شعبة هندسة الإنتاج وضبط الجودة).

وتسعى الكلية خلال الفترة القادمة بمشيئة اللّه تعالى بتفعيل شعبة الإدارة الصناعية، واستحداث شعبة الميكاترونكس والتصنيع.

البرامج التعليمية:

تنقسم البرامج التعليمية والتدريبية بالكلية إلى:

برامج تعليمية:

دبلوم تقني

بكالوريوس تقني

ماجستير تقني

دكتوراه تقني

برامج تدريبية :

ـــــــــــراتـــــــــة

أولت الكلية التدريب أهمية من خلال إنشاء قسم للتدريب الذي أصبح من أهم مراكز التدريب بالمدينة حيث قام بتدريب أكثر من عشرة آلاف متدرب في مجالات مختلفة منذ تأسيسه سنة 1994م، بالإضافة الى الاشراف على تنفيذ بعض الورش والندوات منها:

ندوة "الصناعة الليبية بين الواقع ومواكبة العصر» عام 1996.

ندوة الصناعة الثانية بعنوان «التحديات التي تواجه الصناعة الليبية» عام 1999.

ندوة العمران تجسيد للثقافة عام 2005.

ورشة عمل «شبكات اتصالات الجيل القادم» عام 2007.

ورشة عمل «دور التدريب في بناء مؤسسات الدولة» عام 2018.

ورشة عمل « دور مكاتب وإدارات الإعلام بمؤسسات الدولة وآليات الوصول مع الجمهور وأدوات قياس ومتابعة الرأي العام « عام 2019.

المعرض الوطني الأول للمبدعين والمخترعين التقنيين عام 2022.

محاضرات وندوات ومؤتمرات:

قامت الكلية بعقد عدة ندوات ومؤتمرات علمية في المجالات الهندسية بالإضافة لعدة مواسم ثقافية للمساهمة في نشر المعلومات العلمية والثقافية.

التجهيزات والمعامل:

تضم الكلية مجموعة من المعامل المجهزة بالمعدات والأجهزة اللازمة لتغطية الجانب العملي للمقررات الدراسية والبرامج التدريبية في المجالات الهندسية. بالإضافة إلى مكتبة تحتوي على أكثر من 9600 عنوان مصنفة حسب مجالاتها، ومدرج يخدم المدينة بأكملها كونه مرفقاً حيوياً.

أعضاء هيئة التدريس والمهندسين:

يوجد بالكلية عدد (50) عضو هيئة تدريس من حملة الماجستير والدكتوراه بالإضافة إلى عدد (25) معيدا ومهندس للإشراف على معامل الكلية ومساعدة أعضاء هيئة التدريس لتنفيذ الجانب العملي والتمارين.

الدراسات العليا:

أنشأ قسم الدراسات العليا بالكلية سنة 1995م وقد تخرج من القسم أكثر من ثمانون خريجاً ويدرس حالياً بالقسم ما يقارب خمسة وثلاثون طالباً.

اتفاقيات التعاون: نظراً لأهمية التعاون المشترك قامت الكلية بتوقيع عدة اتفاقيات تعاون مع المؤسسات التعليمية والمؤسسات الصناعية والخدمية.

المرافق الخدمية:

يوجد داخل حرم الكلية فندق تملكه الكلية، ويتكون من عدد من الغرف والشقق.

كما يتوفر لدى الكلية مدرج يتسع لحوالي 250 شخصا، ومجهز بمنظومة صوتية حديثة ومنظومة عرض مرئي ولقد عقد بالمدرج العديد من النشاطات والمؤتمرات، بتنظيم من الكلية ومن خارجها ويعتبر المدرج مرفق حيوي يخدم الكلية وأيضا يخدم المدينة وليبيا.

مكتبة الكلية:

تعتبر مكتبة الكلية من المكتبات المتميزة في المنطقة، حيث تتربع على مساحة كبيرة، ومهيأة بجميع وسائل الراحة من أثاث وتكييف، بحيث توفر للطالب أجواء هادئة ومناسبة للقراءة والمطالعة.

وتحتوي الكلية على عدد كبير من الكتب والمراجع العلمية، يبلغ عددها قرابة 9600 عنواناً، مصنفة ومرتبة حسب مجالاتها لتسهيل عملية العثور عليها.

تطوير مباني الكلية:

تسعى الكلية حالياً لتطوير البنى التحتية لها حيث بدء العمل في اعمال الصيانة وتوفير بعض المعامل والورش، وفي هذا الصدد قام السيد/ وكيل وزارة الصناعة والمعادن لشؤون الإنتاج والمناطق الصناعية بزيارة كلية التقنية الصناعية مصراتة التابعة للوزارة وتفقد مرافق الكلية ومعاملها وتجهيزاتها وناقش الصعوبات والمشاكل التي تعيق برامج الكلية وتحقيق أهدافها وقد تم الاتفاق على جملة من البرامج والآليات والمشاريع التي تدعم الكلية بما فيها أعمال الصيانة والتطوير وكذلك تم مناقشة تفعيل برامج التدريب بالكلية واعتبار كلية التقنية الصناعية مركزا للتدريب والتطوير لقطاع الصناعة. أيضا تم مناقشة تنفيذ مشروع الحاضنة الصناعية والتكنولوجية بالكلية وتوفير كافة التجهيزات والبنية التحتية اللازمة لهذا المشروع، وقام السيد وكيل الوزارة بجولة على كافة المرافق والتقى بالعديد من أعضاء هيئة التدريس ومدراء الإدارات والمكاتب.

استراتيجية الإنتاج الأنظف

نحو صناعات خضراء مستدامة

م. مفتاح عقيلة السنوسي

مفهوم الإنتاج الأنظف:

أطلقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في سنة 1989م كإحدى الوسائل والآليات الجديدة للمحافظة على الموارد وتحسين الإدارة البيئية..ويعرف الإنتاج الأنظف على أنه عملية تطبيقية لاستراتيجية بيئية وقائية متكاملة في قطاعي الصناعة والخدمات بهدف زيادة كفاءة المنتج وتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الانسان وكذلك تقليل التأثيرات الضارة في البيئة.. ويهدف تطبيق هذا المفهوم بشكل اساسي إلى معالجة المشاكل البيئة عند المصدر (source) بدلا من معالجتها عند حدوثها.

أهداف وركائز الإنتاج الأنظف:

باعتبار إن الإنتاج الأنظف يحقق التنمية المستدامة ويركز على أربعة أهداف وتشمل تقليل الانبعاثات الضارة والسامة والنفايات من المصدر وتقليل استخدام الموارد غير المتجددة وإدارة الموارد المتجددة بشكل مستدام ثم التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف بصورة اقتصادية تأخذ في الاعتبار التنمية المستدامة.

حيث إن الإنتاج الأنظف يغطي العمليات التصنيعية والإنتاج والتأثيرات المتوقعة لهذه العمليات بما في ذلك استخدام المواد الأولية والطاقة والنفايات وما ينتج عنها من انبعاثات إلى الهواء أو ملوثات صلبة أو سائلة إلى البيئة بكافة اشكالها.

ويعرف الإنتاج الانظف وفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه التطبيق المستمر لاستراتيجية متكاملة لحماية البيئة على العمليات والمنتجات والخدمات بغرض زيادة الكفاءة البيئية والحد من المخاطر التي يتعرض لها الانسان والبيئة وهذا التعريف يجعل للإنتاج الانظف عدة جوانب أساسية يجب مراعاتها عند القيام بعملية الإنتاج والمتمثلة في الاتي:

- المدخلات (Inputs) وتشمل المواد الخام والطاقة والتصميم وكل ما هو ضروري للعملية الإنتاجية ويمكن تطبيق آلية الإنتاج الانظف من خلال اختيار مواد أولية متجددة وقابلة للتدوير وتجنب استخدام

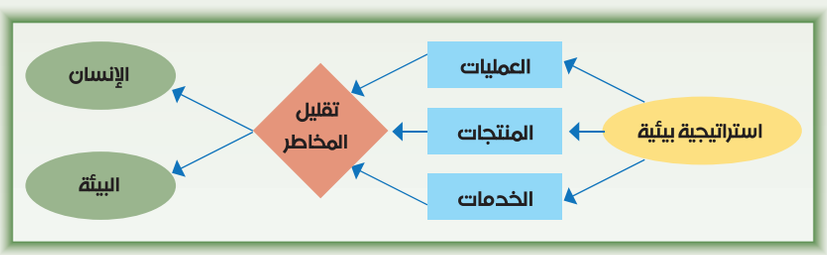

المـواد والطاقـة الناضبـة بالإضافـة إلـى تصميـم منتجـات تتـلاءم والبيئـة واسـتبعاد المـواد السـامة والنفايـات الخطـرة.

• إن الإنتـاج الـذي يكـون لـه أقـل ضـرر بيئـي يخلـق منتجـات نظيفـة وقابلـة للتدويـر وإعـادة الاسـتخدام وبالتالـي هـدر أقـل للمـوارد ونفايـات أقـل ويمكـن توضيـح ذلـك عـن طريـق الشـكل التالـي:

الإنتاج الانظف

يسـتلزم مفهـوم الإنتـاج الانظـف التأكيـد علـى ضـرورة الاخـذ بالتالـي:

•تغييـر توجهـات متخـذي القـرار فـي الصناعـة لإدراك أهميـة الإنتـاج الانظـف وفوائـده الاقتصاديـة.

• العمـل علـى توفيـر الوعـي الـلازم لـلإدارة البيئيـة السـليمة مـن أجـل الوصـول إلـى النتائـج المرجـوة.

• العمـل علـى تعزيـز التطويـر التكنولوجـي واسـتخدام التقنيـات الحديثـة.

• يعتبـر الإنتـاج الانظـف هـو اسـتراتيجية بيئيـة متكاملـة للعمليـات والمنتجـات والخدمـات التـي تسـاعد علـى:

• تحسين الكفاءة والإنتاجية.

• تحسين فرص العمل.

• تقليـل المخاطـر علـى الانسـان والبيئـة.

• الإنتـاج الانظـف يؤكـد علـى أن النمـو يكـون مسـتدام يحافـظ علـى الانسـان والبيئـة.

• يمكـن تطبيـق الإنتـاج الانظـف فـي جميـع المنشـأت بأحجامهـا المختلفـة الصغيـرة والمتوسـطة والكبيـرة.

• تطبيـق الإنتـاج الانظـف فهـو لا يقتصـر علـى البلـدان المتقدمـة وتطبيقـه لـم يعـد بالأمـر الاختيـاري باعتبـاره تأشـيرة إلـى المـرور إلـى الأسـواق العالميـة.

ويمكـن تلخيـص مزايـا تطبيـق تقنيـات واسـتراتيجيات الإنتـاج الانظـف..

يحقـق الإنتـاج الانظـف العديـد مـن الفوائـد أهمهـا مـا يلـي:

• زيـادة الإنتاجيـة مـن خلال تحسـين العمليـات الصناعيـة منخفضـة الكفـاءة الإنتاجيـة وتعويضهـا ببدائـل أكثـر كفـاءة فـي اسـتخدام المـواد الخـام والطاقـة والاقـل انتاجـاً للملوثـات مـن أجـل الوصـول بالعمليـات الإنتاجيـة إلـى المسـتوى المثالـي.

• خفـض تكاليـف التشـغيل مـن خـلال خفـض اسـتهلاك المـواد الخـام والميـاه والطاقـة والاهتمـام بالصيانـة لخفـض الطاقـة نتيجـة التسـريبات والاعطـال وسـوء التخزيـن.

• تحسـين ورفـع مسـتوى تكنولوجيـا الإنتـاج بمواكبـة التطـور العالمـي فـي طـرق الإنتـاج الحديثـة واسـتخدام تكنولوجيـات صديقـة للبيئـة.

• يـؤدي إلـى حـل مشـكلة التلـوث بمـا ينعكـس علـى تحسـين بيئـة العمـل الداخليـة.

• تجنـب المسـائلة القانونيـة وتحسـين صـورة المؤسسـة مـن خلال إجـراءات منـع التلـوث وإعطائهـا صـورة حسـنة امـام المجتمـع.

•توفيـر عائـد مـادي إضافي للمشـروع مـن خـلال اسـتخدام تقنيـات تدويـر النفايـات.

•الزيـادة مـن فـرص التصديـر حيـث تطبيـق اسـتراتيجية الإنتـاج الانظـف تعتمـد علـى التقنيـات المتطـورة الامـر الـذي يسـاهم فـي الوصـول إلـى منتـج أنظـف يلقـي القبـول مـن طـرف المسـتهلك.

•تحسـين بيئـة العمـل بالاعتمـاد علـى التقنيـات المتطـورة والتكامـل مـع مـواد أوليـة غيـر ضـارة والحصول علـى منتـج صديـق للبيئـة.

•تحسـين فـرص التسـويق للمنتجـات والرفـع مـن القـدرة التنافسـية للمنشـأة.

•يخفـض مـن تكاليـف معالجـة النفايـات ويحسـن مـن صـورة الشـركة.

•يجعـل الشـركة أكثـر ربحيـة و تنا فسـية .

تمثيـل أهـم المكاسـب والفوائـد المحققـة نتيجـة تطبيـق اسـتراتيجية الإنتـاج الانظـف

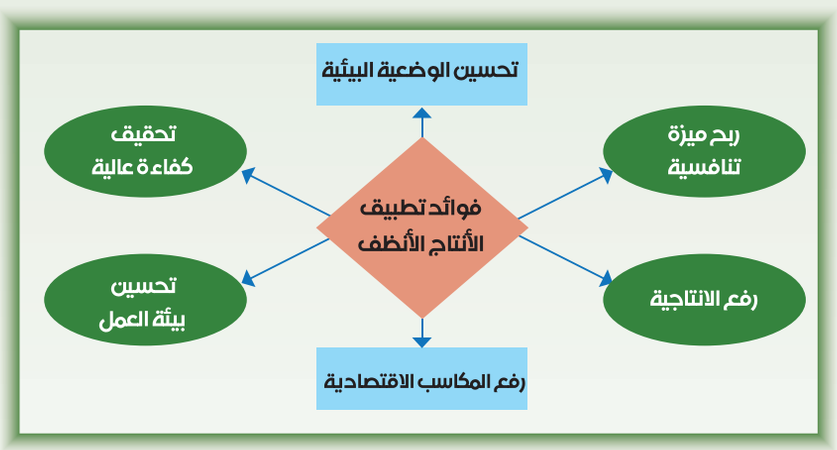

من إدارة الموارد البشرية لإدارة المواهب

قبل أن نتحدث عن إدارة المواهب علينا أن نعرج للتحدث عن إدارة الموارد البشرية وأهميتها لدى أي مؤسسة والأهداف التي أسست لتحقيقها..

أبوبكر بشر

تعريف إدارة الموارد البشرية :

يتلخص مفهوم إدارة الموارد البشرية إلى أنها مجموعة الممارسات والسياسات المطلوبة لتنفيذ مختلف الأنشطة المتعلقة بالنواحي البشرية التي تحتاج إليها الإدارة لممارسة وظائفها على أكمل وجه وهذه الممارسات والسياسات تشتمل على :

القيام بتحليل الوظائف (تحديد طبيعة عمل كل موظف)

تخطيط الاحتياجات من قوى العمل واستقطاب الكفاءات

اختيار وتعيين الكفاءات

انشطة توجيه وتدريب الموظفين الجدد

ادارة الأجور والمرتبات (تحديد الكيفية التي يتم بها مكافأة الموظف)

تقديم الحوافز والمهايا للموظفين

أنشطة تقييم الأداء

تحديد قنوات الاتصال (اجراء المقابلات، تقديم النصح والمشورة..)

انشطة التدريب والتنمية

تدعيم التزام الموظف تجاه المنظمة.

أهمية إدارة الموارد البشرية

تنبع أهمية الموارد البشرية في التنظيم من كونها أهم عناصر العملية الانتاجية فيه ولابد من توفر الكفاءات الجدية القادرة على الأداء والعطاء المتميز, لذلك يمكن القول بأن زيادة الانتاجية لا تكون بالتوسع الافقي فقط (زيادة عدد الموظفين وتقنية عالية من الآلات والمعدات) بل أن التوسع الرأسي للإنتاجية هو مكمل للتوسع الأفقي وذلك برفع مستوى الكفاءة الانتاجية عن طريق توفير الموارد البشرية المحفزة والقابلة لعمليات التشكيل والتأهيل والتدريب

الوظائف الرئيسية لإدارة الموارد البشرية :

وضع استراتيجية لإدارة الموارد البشرية على أن تكون مستمدة مع الاستراتيجية العامة للمؤسسة ومتماشية مع الرؤيا والرسالة والأهداف التي تسعى المنظمة أو المؤسسة لتحقيقها بحيث يتضمن عمل وتطوير إدارة الموارد البشرية للقيام بالوظائف والمهام الموكلة لها وتتمثل في :

التحليل الوظيفي

الوصف الوظيفي

نظام الاختيار والعيين

نظام تقييم الأداء

نظام التعويض والمكافأة

تطوير الموارد البشرية

نظام تحفيز الموظفين

تخطيط الموارد البشرية

وضع وتحديث الهياكل التنظيمية

دراسة مشاكل العاملين ومعالجتها من إدارة الموارد البشرية لإدارة المواهب

يمكن تلخيص مراحل تطور إدارة الموارد البشرية من إدارة أفراد إلى إدارة مواهب وفق المخطط التالي :

مفهوم إدارة المواهب :

تُعرف إدارة المواهب على أنها عملية تطوير وتوحيد وتكامل بين التركيز على قدرات مواهب الموظفين لتحقيق المنافسة وتطوير العاملين الجدد والمحافظة على العاملين الحاليين ، وجذب العاملين الموهبين من ذوي الخبرات العالية للعمل في المؤسسة.

ولكي يتم الانتقال من إدارة الموارد البشرية لإدارة المواهب يجب الاعتماد على دورة تخطيط تتمثل في :

التخطيط البيئي :ـ تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات

التخطيط الاستراتيجي :

تحديد الرؤيا ـ الرسالة ـ الأهداف ـ القيم للمؤسسة

التخطيط التكتيكي :

يتضمن البرامج والمشاريع وأهدافها والمخطط الزمني اللازم لتحقيق الأهداف العامة

التخطيط التشغيلي :

تحديد الأنشطة والمسؤوليات والأولويات التنفيذية على المستوى الفردي مع البرمجة والجدولة الزمنية

التخطيط التنفيذي :

كيف تدير مواهب موظفيك

وضع كل هدف من أهداف الخطة الاستراتيجية للمؤسسة موضع التنفيذ وفق اجراءات معينة تتماشى مع كل هدف من الاهداف المحددة للمؤسسة.

التنفيذ:

وهي ترجمة الأهداف التي وضعتها المؤسسة باستخدام الموارد المتاحة لتحقيق الرؤيا والرسالة المحددة من المؤسسة.

أهمية إدارة المواهب:

التركيز على المناصب والمراكز الوظيفية الحرجة ذات الاهمية الاستراتيجية.

تحديد اسماء البدلاء للمناصب الحرجة ـ استكشاف الطاقات الكامنة.

تكوين أوعية مواهب لكل مستوى تنظيمي في المؤسسة.

تحديد واضح للاستعداد الموهبي

تفادي اضطرابات العمل بسبب الرحيل المفاجئ لشاغلي المناصب الحرجة.

المحافظة على المواهب وضمان مساهمتها الايجابية لخدمة المؤسسة.

ضمان تدفق المواهب عبر أنابيب القيادة.

مساعدة الأفراد على تخطيط مساراتهم الوظيفية.

المبادئ الجوهرية لإدارة المواهب :ـ

الارتباط والتوافق مع استراتيجيات المؤسسة.

تعزيز مكانة إدارة المواهب على أجندة الإدارة العليا.

الاستخدام المكثف لنماذج الكفايات للأدوار المختلفة.

شمولية إدارة المواهب لكل المستويات الادارية (خطوط أنابيب الكفاءات القيادية)

تجب التفريق بين الاستعداد الموهبي (الأداء الحالي) والجاهزية المستقبلية.

وضع المواهب المناسبة في المكان المناسب.

تعزيز كفاءة القائمين على إدارة المواهب.

تكامل عناصر النجاح : محتوى سليم ، هيكل مسؤوليات ، برنامج آلي ، تكامل.

أثر ادارة المواهب على المؤسسات الصناعية :

من خلال الدراسات التي اجريت بعدة مؤسسات صناعية تبين أن لإدارة المواهب أثر ايجابي على موظفي تلك المؤسسات مما أدى تحقيق ايجابية الانتاج وتحقيق التطلعات المستقبلية التي تهدف لها المؤسسات الصناعية.. ففي دراسة أجريت بالمملكة العربية السعودية تبين أن ادارة المواهب عملت على عدة نواحي (جذب المواهب ـ الاحتفاظ بالمواهب ـ تنمية المواهب ـ احلال المواهب) وذلك من خلال مجموعة من الأبعاد تمثلت في (جودة العمل ـ انجاز المهام ـ الانضباط في العمل) كل ذلك كان له التأثير الايجابي التالي ـ

1ـ ارتفاع الاداء الوظيفي

2ـ التأثير المعنوي لإدارة المواهب بأبعادها في أداء الموظفين

3ـ المحافظة على المواهب البشرية وتنميتها

4ـ الاهتمام باستراتيجيات جذب المواهب بسبب ندرتها في سوق العمل

5ـ زيادة حدة التنافس في استقطاب المواهب

أما الدراسة التي أجريت بإحدى الشركات الصناعية بجمهورية مصر العربية فقد اسفرت نتائج ادارة المواهب على الاداء الوظيفي على النحو التالي:

1ـ الاهتمام بجذب الموهبة ـ الاحتفاظ بها ـ تنمية جميع العاملين بالشركة من خلال دورات تنمية قدرات العاملين بالشركة.

2ـ اثر مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات والمساهمة في رسم السياسات المستقبلية لما له من مردود ايجابي في زيادة المعرفة ونقل الخبرات وتحقيق اهداف الشركة وتطلعاتها المستقبلية.

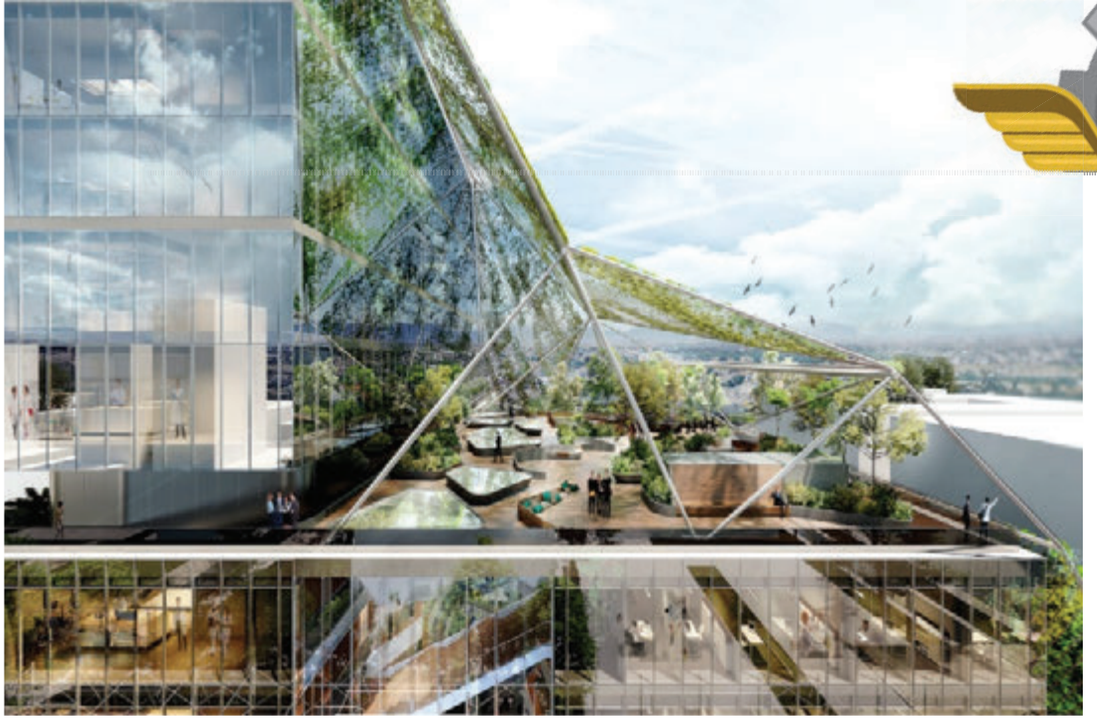

إن الصناعة هي القوة الدافعة وراء التنمية، ولكي تغدو مستدامة، فإنها تتطلب وجود بنية تحتية أساسية قوية. قادرة على الصمود، وهياكل ومؤسسات متطورة وتحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير وتحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني وريادة الأعمال حيث يمثل الاستثمار في الصناعة والهياكل الأساسية، ونقل التقنية والابتكار عوامل بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي والتنمية

القطب الصناعي التكنولوجي

ومن أبرز الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في العالم يأتي الهدف التاسع وهو:

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

(إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار)

أ. خالد الطيب الزايدي

مكونات الثورة الصناعية الرابعة

إن أحد أهم هياكل الدعم والمساندة والبنى التحتية للصناعة هي الأقطاب الصناعية التكنولوجية او الحدائق الصناعية التكنولوجية، أو مناطق الابتكار، حيث ثبت من خلال تجارب الدول المتقدمة أو التي تحاول اللحاق بالركب منذ عقود على انها يمكنها ايجاد حلول دائمة للتحديات الاقتصادية والبيئية، مثل توفير فرص عمل جديدة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة واستغلال الموارد المحلية كما توائم بين خدمات المناطق الصناعية ومخرجات التعليم والبحث والتطوير والابتكار والابداع والاستثمار ودعم الشركات الناشئة فنيا وماليا في إطار بيئة متكاملة متمازجة ومتماسكة تدعم الصناعة وتمدها بما يلزم للنمو والتطور ومواكبة التطور التقني العالمي..

ان تطور الصناعة ووصولها الى مرحلة ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة IR 4.0 يحتم علينا في ليبيا أن نسرع باللحاق بركب الدول المتقدمة وأن نفتح افاق التواصل والتعاون مع الجهات المعنية وأن نستفيد من تجارب الدول التي سبقتنا في المجال ونستفيد أيضا من المنظمات الدولية المتخصصة وتجربتها وخصوصا منظمة اليونيدو والتي من اهم استراتيجياتها في دعم تطوير الصناعة النقاط التالية

تعريف الأقطاب الصناعية التكنولوجية

إن نجاح الصناعات التقنية يتطلب تكوين بيئة معينة يترابط من خلالها الإنتاج، والبحث، والتطوير، وتأسيس الشركات، وتمويل المنتجات وإنتاجها وتسويقها، والخدمات وتكون في مكان واحد. وتتكون هذه البيئة من بنية تحتية حديثة وخدمات متقدمة في الإمكان تجسيدها في إطار عمراني متفاعل صناعياً وعلمياً و تجارياً بما يسمى بالأقطاب الصناعية التكنولوجية Industrial & Technology Poles

لقد عرَّفت الرابطة العالمية لمجمعات العلوم (International Association of Science Parks) قطب (مجمع) التقنية (والعلوم) (IASP 2000) بمنظومة يديرها متخصصون أكفاء غايتهم الرئيسة هي زيادة ثروة المجتمع من خلال تعزيز ثقافة الابتكار والتنافسية لمنشآت الأعمال المبنية على المعرفة والتقنية..

- تشجيع الاستثمار والشراكات والتمويل والبنية التحتية الصناعية
- تحسين النظم الايكولوجية للابتكار والارتقاء بالتكنولوجية
- تعزيز القدرات المؤسسية وبناء القدرات للصناعة
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه الصناعي

الغرض من انشاء الأقطاب الصناعية التكنولوجية:

إن الغرض الرئيس من إنشاء الأقطاب الصناعية التكنولوجية (Industrial Technology Pole) هو توفير البنية التحتية والخدمات المتقدمة اللازمة لتكوين منشآت ومصانع ذات قاعدة ابتكارية يمكن أن تتشكل في عناقيد وتجمعات صناعية وبيئة أعمال اقتصادية مترابطة ومتكاملة تساعد في تنمية صناعات تقنية (متوسطة وعالية) ذات أبعاد إستراتيجية للتنمية المستدامة (بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). وكحل عملي للالتحاق بركب الثورة الصناعية الرابعة IR 4.0 وقد أثبتت الأقطاب الصناعية التكنولوجية نجاحها حول العالم كبيئة محفزة لها دور مهم في بناء ميزة تنافسية عالمية متقدمة ساهمت بفعالية في تنمية مستدامة للأقاليم والدول الصناعية والعديد من الدول شبه الصناعية والدول النامية (المتميزة بنجاحها الاقتصادي) حول العالم التي أنشئت فيها هذه المناطق الأقطاب الصناعات التكنولوجية Industrial Technology Pole التي هي جزء لا يتجزأ من منظومة وطنية للابتكار والتنمية المستدامة. ولذا فحين تقرر أي دولة أن ترتقي بمستوى اقتصادها الوطني من خلال الصناعات التقنية، يصبح موضوع إنشاء الأقطاب الصناعية التكنولوجية أمراً واضح الأهداف. فهي تعتبر المكان الذي يتوفر فيه البنية التحتية والخدمات المساندة والدعم والحوافز التي تُفعِّل تكوين التكتلات الصناعية التقنية، والتي بدورها تؤثر على زيادة صادرات المنتجات التقنية (المتوسطة والعالية) وترفع من مستوى الإنتاجية والقيمة المضافة وعدد الوظائف العالية الأجر والتنافسية العالمية المتقدمة، وكل هذا يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة الناتج الإجمالي (باستمرار ودون انقطاع)، وبالتالي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتعتبر دولة ليبيا من الدول القليلة في العالم التي لم تتبنى انشاء اقطاب صناعية تكنولوجية طيلة الفترات والحكومات المتعاقبة الماضية

وقد تم تدارك ذلك من خلال رؤية وزارة الصناعة والمعادن وتبني معالي وزير الصناعة والمعادن بحكومة الوحدة الوطنية لهذا الامر وسعيه الحثيث لاستصدار قرار الانشاء وقد تكللت هذه الجهود في نهاية عام 2022، بقرار مجلس رئاسة الوزراء رقم (948 لسنة 2022 بشأن انشاء قطب صناعي تكنولوجي بمدينة الزاوية) .

ختاما:

ان الأقطاب الصناعية التكنولوجية هي في الأساس مبادرات تتبناها و تدعمها الحكومات وتتكامل فيها الصناعة و البحث العلمي والقطاع الخاص بمراحله المختلفة والمجتمع المدني والبيئة في اطار شراكات النموذج الخماسي Penta Helix حيث تُظهر مراجعة السياسات الوطنية ودراسات الحالة في غالبية الدول السابقة لنا في مجال الحدائق والأقطاب الصناعية التكنولوجية .

إن الدعم الحكومي والوطني بتخصيص الميزانيات الكافية للتأسيس والبنية التحتية والتشغيل و من خلال الحوافز الضريبية للشركات الناشئة ذات القاعدة التقنية الابتكارية والمقيمة في نطاق الأقطاب الصناعية التكنولوجية - ضروري وحاسم في نجاح وتطور الأقطاب والحدائق العلمية التكنولوجية.

يقوم مركز البحوث الصناعية بتنفيذ لجانب الرقابي على مواد البناء من خلال إدارة التفتيش والإفراجات، حيث يهدف هذا المقال إلي تسليط الضوء على هذا العمل الرقابي والجهود المبذولة خلال السنوات الماضية وإبراز دور المكتب في تحقيق مراقبة جودة مواد البناء وحماية المستهلك بصفة خاصة ولاقتصاد الوطني بصفة عامة ، حيث تمارس الإدارة نشاطها الاعتيادي بتنفيذ هذا البرنامج الوطني المتمثل بمراقبة جودة مواد البناء يتواجد مندوبي الإدارة لسحب العينات الخاضعة برفقه رجال الجمارك في جميع منافذ الوصول ..((طرابلس ، الخمس ، مصراته))..

هذا ما سيتم توضيحه من خلال بعض الإحصائيات اللاحقة

دور إدارة التفتيش والإفراجات في تحقيق الرقابة على مواد البناء

م. محمد آدم السعداوي

أهداف وإختصاصات إدارة التفتيش والإفراجات

- تأمين وضبط جودة مواد البناء المصنعة محليا الموردة من الخارج من خلال إستلام المستندات الخاصة بالمواد وعمل كافة الإجراءات الخاصة بالتوثيق وحصرها بالسجلات الواردة وتكليف مندوبين للمركز بالمنافذ البحرية والبرية في جميع ربوع بلادنا الحبيبة بسحب عينات من المواد بالتعاون مع رجال الجمارك بالخصوص.
- دراسة المستندات فنيا وتصنيفها وتحديد قيمة التحصيل المطلوب سدادها من المواد وفقا للقرارات الصادرة بالخصوص ، وإحالة العينات للإختبار لمعرفة مدي مطابقتها للموصفات من عدمه والقيام بإختبارات مقدمة إن لزم الأمر.

ر-م	سنة	عدد الإفراجات
-1	2007	7434
-2	2008	10820
-3	2009	16535
-4	2010	17528
-5	2011	1974
-6	2012	1578
-7	2013	987
-8	2014	360
-9	2015	242
-10	2016	464
-11	2017	353
-12	2018	236
-13	2019	368
-14	2020	320
-15	2021	785
-16	2022	1344
المجموع		61328

عدد الإفراجات التي تم إصدارها خلال من الفترة (2007-2022 م)

- التحقيق من مطابقة المواد للمواصفات القياسية أو الخصائص النمطية للجهة المصنعة بما يضمن توفرها وتداولها بالمواصفات المطلوبة وجودة العالية .
- إصدارالموافقات اللازمة في حالة المطابقة ورسائل الرفض المطابقة في حالة عدم المطابقة وتوثيقها بالسجلات اليومية حتي يمكن الرجوع إليها عند الحاجة .
- حصر وتصنيف المواد والكميات ووضعها بجداول ودعمها برسومات بيانية لمعرفة المؤشرات الإيجابية والسلبية ووضعها أمام المسؤولين لإتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات الصحيحة والمناسبة.
- حماية المستهلك من جميع أنواع الغش التجاري بالتعاون مع الجهات المختلفة.
- دعم الموردين عن طريق توفير البيانات المطلوبة والمواصفات ونتائج الاختبارات حتى يتمكنوا من عمل عقود قانونية مع المصنعين تضمن لهم حقوقهم وخاصة في حالة عدم مطابقة النتائج للمواصفات المطلوبة .

قائمة المواد الخاضعة لمراقبة جودة مواد البناء

1 .. أنواع الإسمنت المختفة .
2 .. سخانات مياه .
3 .. المواد صحية .
4 .. السيراميك والرخام والبورسلين.
5 .. الطلاء والمعاجين بجميع انوعها.
6 .. حديد تسليح وحديد الصناعي.
7 .. الأخشاب .
8 .. الزجاج .
9 .. مواد بناء مختلفة (إكسسوارات مواد بناء) .
10 .. المواد الكهربائية المختلفة .

ملاحظات

قامت إدارة التفتيش والإفراجات برفض العديد من شحنات مواد بناء المختلفة والمواد المراد تصديرها إلى دولة تونس .. نذكر بعضها على سبيل المثال :

1 ـ تم رفض العديد من شحنات الإسمنت (غير المطابقة للموصفات القياسية).
2 ـ تم رفض العديد من شحنات من الحديد التسليح مختلفة الأقطار (مخالفة للمواصفات القياسية).
3 ـ تم رفض العديد من شحنات من سخانات المياه (مخالفة للمواصفات القياسية).
4 ـ تم رفض العديد من شحنات من الطلاء المختلفة الداخلية والخارجية (مخالفة للمواصفات القياسية).

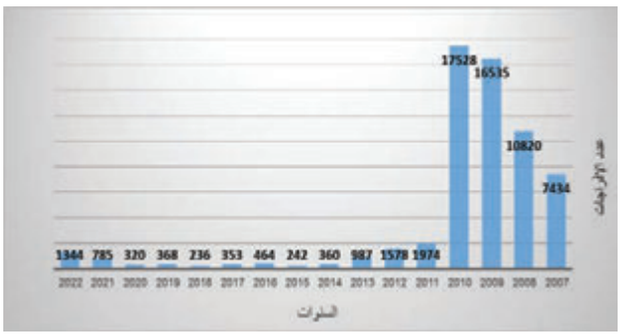

رسم بياني لعدد الإفراجات التي تم اصدارها من سنة (2007 2022- م)

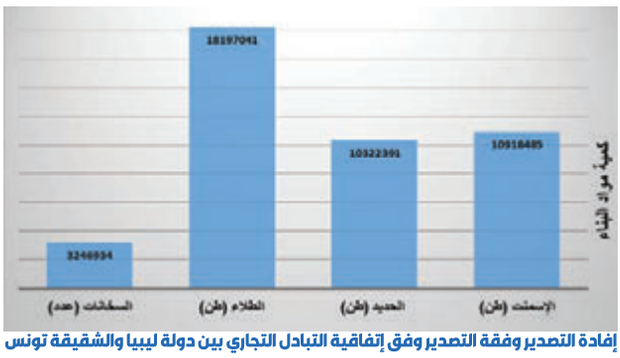

إفادة التصدير وفقة التصدير وفق إتفاقية التبادل التجاري بين دولة ليبيا والشقيقة تونس

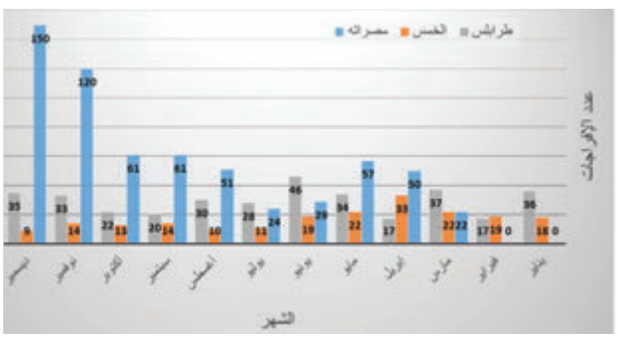

رسم بياني لعدد الإفراجات من منافذ الوصول لسنة من 2022 م

رسم بياني عدد إفادات لتصدير رأس جدير لسنة 2022 م (وفق الاتفاقية)

وفي الختام

نود الإشارة على أنه تم إصدار قرار رقم (63) لسنة 2023 بشأن استحداث إدارة بالهيكل التنظيمي لمركز البحوث الصناعية تسمى ((إدارة التفتيش والإفراجات)) عليه فإننا من خلال هذه الإدارة نطمح ونسعى لتحقيق العديد من الأهداف أهمها :-

- تأمين وضبط جودة مواد البناء مسئولية وطنية تقع على عاتق الجميع.
- التأكيد على ضرورة مراقبة جودة مواد البناء لضمان توريد مواد البناء مطابقة للمواصفات لقياسية المعتمدة وخلق سوق محلي لمواد البناء مراقب فنيا.

ر-م	سنة	نوع المادة المفرج عنها				
		الإسمنت (طن)	الحديد (طن)	الطلاء (طن)	السخانات (قطعة)	تصدير (إفادة)
-1	2007	663838	208883	3560953	25000	-
-2	2008	1176183	186395	913997	283000	-
-3	2009	1704543	6704543	605790	329000	115
-4	2010	1068805	2705797	13004385	214311	169
-5	2011	85862	78165	111689	46863	76
-6	2012	1623113	133684	142	94432	146
-7	2013	2887124	146577	9	16236	145
-8	2014	1239321	-	-	-	103
-9	2015	218993	-	-	-	156
-10	2016	84257	-	-	2159	244
-11	2017	6349	-	-	-	218
-12	2018	-	-	-	124250	149
-13	2019	14300	7796	-	-	91
-14	2020	137749	-	-	4824	70
-15	2021	87469	2703	-	-	159
-16	2022	4821	1271	76	6859	160
المجموع		10918485	10322391	18197041	3246934	2001

جدول عن أعمال المكتب الإفراجات والرقابة على مواد البناء

تحرص إدارة التفتيش والافراجات على المشاركة في النهوض بالحركة العمرانية وإعادة الإعمار من خلال البرنامج الوطني المتمثل في مراقبة جودة مواد البناء وفي هدا الإطار نخاطب الجهات المسؤولة على ضرورة تفعيل دور الجهات الرقابية فنيا وماليا لحماية الوطن والمواطن من مخاطر دخول منتجات مواد البناء دون خضوعها للتحاليل المطلوبة ودون الحصول على إذن الإفراج من الجهات ذات العلاقة.

مصنع
فحم
ماتلفيش
لومش شجّر
زيتون صافي

تعزيـــزاً ودعماً للإنتـــاج المحلي

المغرب يطلق ورشا ضخما لتعزيز الصناعة وعينـه على «التنافـس"

ينكب المسؤولون المغاربة، إلى جانب الفاعلين الصناعيين والاقتصاديين، على تنفيذ خطة جديدة تروم النهوض بقطاع الصناعة، تنفيذا لتعليمات الملك محمد السادس الداعية إلى «تعزيز الإنتاج المحلي» في مختلف قطاعات وفروع الصناعة بشكل يرتقي بالمملكة إلى مستوى «ولوج عهد صناعي جديد يتخذ من مفهوم السيادة هدفا ووسيلة".

وقالت الرسالة الملكية إلى المشاركين في الدورة الأولى لليوم الوطني المغربي للصناعة بمدينة الدار البيضاء، إن الصناعة الوطنية «مدعوة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعزيز الإنتاج المحلي بشكل تنافسي، من أجل تقليص هذا الاعتماد، ودعم قدرتنا على الصمود والرفع من مستوى تنافسيتنا، وترسيخ مكانة المغرب في القطاعات الواعدة".

الطاقة والموارد البشرية

تعليقا على الموضوع، قال الباحث في الاقتصاد وقانون الأعمال بدر الزاهر الأزرق، إن كسب رهان الصناعة في المغرب، يمر وجوبا بأربعة مرتكزات. المرتكز الأول طاقي بامتياز، لأنه لا يمكن الحديث عن تطور قطاع التصنيع في المغرب، وخلق جاذبية استثمارية، دون استيفاء شرط الطاقة، لكونها تلعب دورا محوريا. ورغم بدل المغرب، على مدى السنوات الأخيرة، جهودا جبارة في سبيل تطوير الطاقات البديلة، إلا أنه تم تسجيل بعض التأخير في عدد من الأوراش الطاقية، ما جعل البلاد لا تزال مرهونة بالواردات. وأضاف في تصريحات لـ»سكاي نيوز عربية»، أن المرتكز الثاني يكمن في الموارد البشرية، وذلك عن طريق إحداث تنويع في خارطة التكوينات، وهو ما أخذه المغرب بعين الاعتبار، حيث يتم التركيز على تكوين جيل جديد من الأطر في مجالات متعددة مرتبطة بالاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة، والصناعات الناشئة والتكنولوجيا، وصناعة الطائرات والسيارات والصناعات الفضائية، وهذا عامل معزز للسيادة الصناعية في المغرب.

المنظومة القانونية والبحث العلمي

أما الركيزة الثالثة، يتابع الدكتور الأزرق، فهي المنظومة القانونية والتحفيزات الجبائية، إلى جانب المنظومة المؤسساتية والقضائية والقضاء البديل وغيرها. كل هذه العناصر تلعب دورا هاما في جذب المستثمرين واستقطاب رؤوس الأموال. وقد أطلق المغرب ورشا قانونيا واسعا، تمخض عنه ميثاق الاستثمار. بَيد أن المنظومة لا تزال في حاجة إلى تحيين، لا سيما قوانين الأعمال والتجارة والمناطق الحرة والتحفيزات الجبائية، والقضاء البديل والتحكيم، لا سيما أننا دخلنا جيل الاقتصاد الرقمي.

وشدد الباحث في الاقتصاد وقانون الأعمال، كذلك، على أهمية تطوير البحث العلمي، لأن تخصيص 0.5 في المائة من الموازنة العامة للمغرب، لا يعكس بتاتا أن هناك إرادة حقيقية لربط البحث العلمي بالمقاولة، معتبرا أن البحث العلمي ليس مسألة تمويل فحسب، بل هو أيضا مسألة كفاءات، حيث يمكن استقطاب عقول مغربية بالخارج يشتغلون في مختبرات ومؤسسات عالمية، يمكنهم مد المغرب بالأفكار والتكنولوجيات اللازمة، وهذا يقع على عاتق القطاعين العام والخاص

كما أكد بدر الزاهر الأزرق في معرض حديثة، أن المرتكز الرابع للسيادة الصناعية هو البنيات التحتية، وفي هذا الصدد، يضيف المحلل، فإن المغرب قطع أشواطا كبيرة وأصبح يحتل مراكز متقدمة من حيث جودة البنى التحتية، لكن من الضروري تطوير بنيات صناعية تنهل من المركز والهامش، أي ألاّ تتركز فقط في الحواضر الكبرى، بل تمتد إلى مدن أخرى حتى تشمل معظم التراب الوطني

خارطة طريق

وكان عاهل البلاد أكد في رسالته حول الأمن الصناعي، «أن بلدنا يحتاج إلى صناعة تستوعب أنشطة وخبرات جديدة، وتوفر المزيد من فرص الشغل"، مضيفا أنه يتعين على القطاع الصناعي أن يجعل من القدرة على توفير مناصب شغل قارة للشباب رهانه الأول.. وفي هذا الصدد أكد الملك أنه لا سبيل لتحقيق أي طموح صناعي بدون رأسمال بشري يتمتع بالقدرات والكفاءات العالية، مبرزا ضرورة تعميم النسيج الصناعي الجديد لملاءمة الرأسمال البشري مع الحاجيات الخاصة للمشاريع الصناعية، وتقوية المهارات التدبيرية.

بعد اختيار «ماسك» شعارها لتويتر

ارتفاع سعر العملة المشفرة «دوج كوين»

ارتفع سعر العملة المشفرة «دوج كوين» بعد ان اختار مالك تويتر «ايلون ماسك» شكل كلب شيبها برمز هذه العملة المشفرة ليكون الشعار الجديد للشبكة الاجتماعية، بعدما واجه الملياردير دعاوى قضائية بسبب الترويج لهذا المنتج الرقمي.. وأدى القرار الذي اتخذه إيلون ماسك بتغيير الطائر الأزرق، شعار الشبكة منذ تأسيسها عام 2006، سواء كان ذلك دائماً أو مزحة لن تعمّر طويلاً، إلى ارتفاع سعر عملة «دوج كوين" (Dogecoin) ، بنسبة 21 ٪، إلى ما يقرب من 10 سنتات، بحسب «كوين ماركت كاب"..ولطالما استخدم رئيس شركة تسلا الذي اشترى تويتر في أكتوبر الماضي، المنصة للترويج الذاتي ولنشر محتويات ساخرة، أحيانا لصالح «دوج كوين»، وهي عملة مشفرة شديدة التقلب أطلقت في الأصل على سبيل المزاح..وأشار الملياردير إلى أنّ جزءاً من ثروته يتشكّل من البيتكوين. .كذلك، طرح فكرة استخدام «دوج كوين» للمدفوعات عبر الإنترنت، ما أثار تكهنات حول رؤيته لجعل تويتر منصة متعددة الوظائف، على غرار «ويتشات» الصينية التي تقدّم خدمات مختلفة..

ودفع تغيير شعار تويتر بمستخدمين كثر إلى نشر رسائل استخدموا فيها شعار الكلب، خصوصاً من إيلون ماسك نفسه.. فقد نشر ماسك لمتابعيه البالغ عددهم 133 مليوناً، محادثة مع مستخدم حصلت العام الماضي، وعد فيها بشراء تويتر واتخاذ الكلب من نوع «شيبا إينو» شعاراً لها..وكانت عملة «دوج كوين» أطلقت عام 2013، في مبادرة رمت حينها للسخرية من ظاهرتين على الإنترنت: العملات المشفرة، التي تضاعفت في أعقاب الطفرة في البيتكوين، والتركيبات الكثيرة التي استُخدمت فيها عبر الشبكة صورة الكلب من فصيلة «شيبا إينو".. وبدعم من موجة شراء جنونية بفعل ارتفاع غير متوقع في القيمة بداية عام 2021، إضافة إلى رسائل إيلون ماسك الإيجابية المتعددة على تويتر، ارتفع سعر الـ»دوج كوين» إلى أكثر من 70 سنتاً في مايو/ أيار 2021.

وخلال برنامج ساخر، أرسل الملياردير رسائل متضاربة، إذ وصف الـ»دوج كوين» أولاً بأنه «وسيلة مالية لا يمكن إيقافها من شأنها السيطرة على العالم»، قبل أن يعتبرها ضرباً من ضروب «الاحتيال». وقد بدأ حينها سعر العملة الرقمية هذه بالتراجع.

دور صناعة الساعات تواكب الجيل الجديد بـــــــ

تحرص دور صناعة الساعات الفاخرة على مواكبة الزمن من خلال وسائل عدة، منها تطبيقات على الشبكات الاجتماعية كـ«سناب شات» وإتاحة الدفع بواسطة عملة بيتكوين المشفرة، سعيا منها إلى جذب المراهقين المنتمين إلى جيل الألفية، وجعلهم محركا قويا لنمو هذا القطاع..ويهتم أبناء جيل الألفية المولودون بين 1980 و1997 وأبناء الجيل المولودين بين العامين 1997 و2010 باكرا بالماركات الفاخرة، ويتوقع أن يزيد إنفاقهم ثلاث مرات أسرع من الأجيال الأخرى بحلول سنة 2030، وفي معرض «ووتشز أند وندرز» الذي تشارك فيه 48 من أبرز ماركات الساعاتفي جنيف، أدرك صانعو الساعات السويسريون جيدا هذا المنحى.. وفي جناح مخصص للابتكارات، قدمت ممثلة عن «سنابتشات» شرحا عن تطبيق يتيح تجربة الساعات افتراضيا على هاتف ذكي أو جهاز لوحي. وتتكيف الصورة مع معصم المستخدم لتجربة الموديلات الرئيسية في تشكيلة «كارتييه» أو اختيار ألوان ساعات «أوبلو»..وتوجهت

في صناعة تدر الملايين

مصر تنافس إيران

توقعت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني استمرار مصر في التوسع بإنتاج الصلب خلال عام 2023، مما يجعل إفريقيا مصدرا مهما لإنتاج الصلب..وأفاد التقرير بأن مصر من أكبر الدول إنتاجا للصلب في إفريقيا وثاني أكبر منتج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد إيران، وخلال فترة تفشي جائحة «كوفيد19»، زاد إنتاج الصلب في مصر بنسبة 13.4 ٪ وذلك عام 2020 و25.1 ٪ في عام 2021، وفقا لبيانات اتحاد الصلب العالمي.. وأشار التقرير إلى توقعات الوكالة مضاعفة مصر لإنتاجها من الذهب تدريجيا في السنوات المقبلة، حيث أعلنت مصر عن أول مناقصة لتعدين الذهب منذ عام 2017 وفي نوفمبر 2020، منحت مصر 82 موقعا للتنقيب عن الذهب إلى 11 شركة تعدين.

دخول العالم الافتراضي

دار «إرميس» في جناحها إلى الجيل الجديد من خلال مجموعة رسوم للساعات مستوحاة من مربعاتها الحريرية، أحدها يمثل أميرة على حصان تلتقط صورة «سلفي» ذاتية..رأى المحلل في شركة «فونتوبل» جان فيليب بيرستشي في دراسة أن «هذا الجيل الشاب، خلافا للاعتقاد السائد، يتمتع بقوة اقتصادية أكبر من الأجيال السابقة». وأضاف «إنهم يكسبون أكثر، ويدخرون أكثر ويستثمرون في سن مبكرة»..وقدر بأكثر من 80 الف مليار دولار بينها نحو 73600 مليار دولار في الولايات المتحدة وحدها قيمة الأموال والممتلكات التي ستنتقل إلى جيل الألفية والجيل «زي» خلال العقدين المقبلين..وأفاد بأن مصدر أكثر من 50 ٪ من المبيعات في الصين هو الجيل «زي» وجيل الألفية.. ولاحظ محللو «ستانلي مورغان» أن الموديلات الرئيسية لكبرى الماركات تلقى إقبالا خاصا لدى هذا أبناء هذا الجيل الذين يولون أهمية كبيرة لنشر صور ما يشترونه عبر إنستغرام.

استثمارات الصناعة السعودية

تتخطى 350 مليار دولار

ينمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية بشكل كبير، مما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد. فقد كانت السعودية، التي تعتمد منذ فترة طويلة على النفط، تعمل جاهدة لتنويع اقتصادها.. يشكل هذا جزء من هدف رؤية ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان 2030 لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن اعتماده على النفط. . بالإضافة إلى الاعتماد على النفط، يعمل العديد من السعوديين في القطاع العام وهو مكلف للحكومة. حاليًا، يعمل 70 ٪ من السعوديين في القطاع العام، حيث تنفق الحكومة بشكل كبير على الأجور.

وتخطط المملكة لخفض البطالة إلى 7 في المائة بحلول عام 2030 ولتعزيز القطاع الخاص لتخفيف الضغوط على الحكومة لاستيعاب القوى العاملة المتزايدة. وبحسب إحصاءات وزارة الصناعة السعودية، فقد بلغ الاستثمار في القطاع الصناعي أكثر من 350 مليار دولار، وتجاوز عدد المصانع 10 آلاف مصنع.

أكثر من نصف السعوديين تقل أعمارهم عن 25 عامًا، وفي السنوات القادمة سيبحث الملايين عن عمل وسكن ميسور التكلفة.

وفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن المملكة العربية السعودية «تتخذ خطوات رائعة لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص عمل في القطاع الخاص». وقد سهل هذا الأمر على الشركات الأجنبية للاستثمار هناك.

الصناعات الكيماوية

ثورة بالمنتجات وصادرات تصل 117 دولة

أكد ممثل قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل في غرفة صناعة الأردن المهندس أحمد البس، أن صناعات الكيماويات والأسمدة والمنظفات وغيرها من المنتجات الكيماوية الأخرى في الأردن شهدت ثورة بالمنتجات التي وصلت لأسواق عالمية مهمة.

وقال إن منتجات القطاع ذات تماس حقيقي بحياة المواطن، حيث ظهر ذلك خلال جائحة فيروس كورونا، من خلال رفد السوق المحلي بمختلف احتياجاته وتصدير الفائض منه، نظراً لما يتمتع به القطاع من قدرات إنتاجية عالية ذات قيمة مضافة مرتفعة..وأضاف "تكمن أهمية القطاع الكبيرة على مستوى القطاع الصناعي بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام، لمساهمته البارزة في استكمال الحلقات الإنتاجية للعديد من المشاريع الزراعية والتجارية والصناعية الأخرى أو من خلال المنتجات نهائية الاستخدام كالمنظفات والمعقمات والمطهرات ومستحضرات التجميل والأسمدة والمبيدات والمواد الكيماوية والزيوت وغيرها"..وأوضح المهندس البس أن القطاع جاء ضمن القطاعات ذات الأولوية في رؤية التحديث الاقتصادي والتوجيهات الملكية السامية التي تتجلى بضرورة التوسع في عملياته الإنتاجية باعتباره جزءاً رئيساً في عملية تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي..وأشار إلى أن قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل يعد ثاني أكبر القطاعات الصناعية تصديراً خلال العام الماضي 2022، حيث حاز على أكثر من 24 بالمائة من إجمالي الصادرات الصناعية الكلية، وما يقارب 23 بالمائة من إجمالي الصادرات الوطنية..ووفقا للمهندس البس، وصل إجمالي صادرات القطاع لنحو 1.85 مليار دينار محققاً بذلك نمواً بنسبة 30 بالمائة مقارنة مع عام 2021، عازيا ذلك إلى ارتفاع الطلب العالمي على الأسمدة سعياً لتحقيق الأمن الغذائي من قبل مختلف دول العالم.

ولفت كذلك إلى أن قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل يأتي أولا من حيث المساهمة في الاقتصاد الوطني إذا ما قورن بالقطاعات الصناعية الفرعية العشرة، وتصل مساهمته لما يزيد على 5.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبين أن قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل يأتي بالمرتبة الأولى من حيث الإنتاج داخل القطاع الصناعي، حيث يستحوذ على ما نحو 24 بالمائة من إجمالي الإنتاج الصناعي، ويصل حجم الإنتاج في القطاع لنحو 4.3 مليار دينار..وأشار إلى أن قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل يواجه العديد من التحديات بمقدمتها تعدد جهات الرقابة والتفتيش على المواد ذات الاستخدام المزدوج، وافتقار مصانع القطاع للمواد الأولية وخاصة (خام البوتاس والفوسفات).. وبين أن المصانع المحلية لا تستطيع الحصول على المواد الأولية بأسعار تفضيلية رغم توفرها محلياً، ما يعد عائقا أمام العديد من الصناعات، التي تحول هذه الخامات إلى مواد نهاية أو نصف مصنعة تلبي احتياجات السوق المحلية والأسواق الخارجية.

ولفت إلى أن بعض المصانع تواجه مشاكل تتعلق بالتخلص من النفايات الخطرة والمخلفات الكيماوية والمياه العادمة، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة الفحوصات في المختبرات الخاصة وعدم حصول هذه المختبرات على الاعتماد المحلي والعالمي..ومن التحديات التي تواجه القطاع، أشار المهندس البس لعدم التزام الدول باتفاقيات التجارة العربية وإصدار تعليمات مشددة لإدخال البضائع بشكل يحد من الصادرات الأردنية لأسواقها، إلى جانب مشاكل التقليد وضعف الرقابة على منتجات المشاغل غير المرخصة وعدم مطابقة بعض المنتجات المستوردة للمواصفات الأردنية.

ولفت إلى أن بعض الأنظمة والتعليمات الخاصة بالتراخيص تشكل تحديات وعقبة أمام الاستثمارات، كونها تلزم المصانع بدراسة الأثر البيئي، وبعض الشروط المتعلقة في بُعد المصانع عن المناطق السكنية بما لا يقل عن 3 كيلو مترات، مشددا على ضرورة مراجعتها لضمان الحفاظ على مستثمري القطاع.

وأشار إلى أن القطاع يمتلك فرصا

تصديرية كبيرة نظراً لما تتمتع به صناعات القطاع من جودة وكفاءة عالية، حيث يقدر حجم الفرص التصديرية غير المستغلة في القطاع لمختلف أنحاء العالم بما يزيد على ملياري دولار.

وبين أن هذه الفرص التصديرية يتركز معظمها في دول جنوب وشرق آسيا، وبمقدمتها الهند كأكثر الأسواق التي يمتلك القطاع فرصا تصديرية غير مستغلة فيها بقيمة 471 مليون دولار، ثم الصين بقيمة 235 مليون دولار.

وأشار إلى أن هذه الفرص التصديرية غير المستغلة في العديد من الصناعات الفرعية، على رأسها الأسمدة بقيمة مليار دولار بالعديد من المنتجات أبرزها؛ كلوريد البوتاسيوم يستخدم كسماد، ثنائي الأمونيوم هيدروجين الفوسفات، والأسمدة المعدنية أو الكيماوية، تلاها الصناعات الكيماوية بنحو 726 مليون دولار بمنتجات حمض الفوسفوريك وأحماض بولي فوسفوريك، مشتقات تحتوي على بدائل الهالوجين فقط، ونترات البوتاسيوم..وبين المهندس البس أن القطاع يمتلك كذلك العديد من فرص التصدير غير المستغلة في صناعة المنظفات ومستحضرات التجميل والعطور والمكياج والعناية بالبشرة، ومحضرات تعطير وإزالة الروائح للغرف، وغيرها من الصناعات الأخرى.

ودعا إلى وضع جدوى اقتصادية لكيفية الدخول في فئات المنتجات المستقبلية سريعة النمو (مثل حلول الأنظمة، الأجهزة الموجهة للتنقل والتكنولوجيا الزراعية)، وإنشاء مراكز للبحث والتطوير والابتكار..وأكد ضرورة تبني وتطبيق حلول الثورة الصناعية الرابعة في أنحاء المملكة، اضافة إلى بناء استراتيجية مفصلة لتصنيع المنتجات الوسيطة والنهائية من البوتاس والفوسفات، وتسويق وترويج المنتجات الوطنية بمختلف الأسواق.

وأكد ضرورة التطبيق الفعلي لجميع المبادرات والأولويات التي حملتها رؤية التحديث الاقتصادي للقطاع والتي وضعته ضمن الصناعات عالية القيمة من خلال استقطاب نحو 2.7 مليار دينار على مدى السنوات العشر المقبلة.

صناع منتوجات الفسيسفاء الصدفية في مصر

يتناقلون الحرفة جيلاً بعد جيل

ظلت صناعة المنتوجات الفسيفسائية الصدفية حية في قرية ساقية المقندي في محافظة المنوفية المصرية، يتناقلها الحرفيون جيلاً بعد جيل. وبفضل وجود حوالي 40 ورشة في القرية يتم إنتاج تحف بديعة، تباع في بازارات القاهرة والأسواق الدولية مثل السعودية ودبي وألمانيا وفرنسا.. في إحدى ورشات ساقية المقندي تتحول الشظايا الصغيرة المقتطعة من الأصداف البحرية إلى أعمال فنية، ستملأ محلات خان الخليلي التجارية في العاصمة المصرية.. تعتبر هذه الحرفة التقليدية المصرية عملاً دقيقاً ومعقداً، إذ يتم وضع قطع صغيرة من الصدف المصقول بعناية على لوح خشبي، لتتبلور عليه شيئاً فشيئاً التصاميم الهندسية المختارة.. ويقول الحرفي كريم سعيد: «عليك التحلي بالصبر كي تبتكر التصميم، الذي قد يستغرق إتمامه ساعة، فيما قد يتطلب تصميم آخر يوماً وربما شهراً كاملاً".. تنتقل مهارات القص والتصميم وصنع هذه المنتوجات عبر الأجيال، ويوضح كريم سعيد القول: «يمكن القول إنني ولدت هنا، حيث ترعرعت في ورشة أبي، وهنا تعلمت أصول الحرفة من الألف إلى الياء".

أما الحرفي الآخر أحمد علي فيقص الأصداف إلى قطع مناسبة كما يريدها المصمم، مستعيناً بآلته ويقول: «أنا خبير باستعمال هذه الآلة، إذ أقص الأصداف إلى قطع بمختلف الأحجام والأشكال التي يحتاجها العمال". .الأثاث والطاولات وألواح الشطرنج وصناديق الهدايا، هي بعض المنتوجات التي يصنعها الحرفيون هنا. ويتم جلب الأصداف البحرية من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك أستراليا وسلطنة عمان وأحيانا اليابان، أما الخشب فهو محلي، يتم جلبه من دمياط.

تعد الأدوات المستخدمة في صنع هذه التحف البديعة باهضة الثمن، وقد ازداد الأمر صعوبة منذ جائحة كوفيد19- وركود قطاع السياحة.

ويأمل الحرفي سعيد عمار الذي يمارس الحرفة منذ سنة 1976 باعتراف أوسع بهده الحرفة، ويقول إن هذه الصناعة التقليدية الجميلة تعتبر حرفة فريدة في مصر وكنزا في محافظة المنوفية، راجياً من السلطات في مصر أن تعتني بها أكثر فأكثر.

عبد الرحمن بحيري

هل يفقد العقل البشري وظيفته باستعمال الذكاء الاصطناعي؟

لا يمكن للذكاء الاصطناعي ان يفقد العقل البشري من أداء وظيفته بالكامل ولا يحل محل الابداع والابتكار والتفكير الاستراتيجي والتي تقوم بها العقول ولكن يمكنه من المساعدة في تحسين وتسريع في بعض المهام والأنشطة وغالبا في جميع المجالات وذلك بالتغير في نمط التفكير.

وذلك بتحويل التفكير الإنساني التقليدي الى نمط التفكير المستوحى من تقنية الذكاء الاصطناعي.

وحيث ان مجال الصناعة وتطويرها يتطلب استغلال الذكاء الاصطناعي وذلك بتمكينه من تحليل البيانات والتنبؤ بالأحداث المستقبليةوتحسين عمليات التصنيع والإنتاج كما يمكن المستخدم في تحسين جودة الإنتاج وتقليل التكاليف وتحسين عملية التشغيل والصناعة مع تقليل عمليات التوقف غير المخطط لها مما يؤدي الى زيادة كفاءة الإنتاج.

بذلك يكون الذكاء الاصطناعي عامل مساعد للعقل البشري إذا لم يسئ استعماله.

التنمية الصناعية والاستثمار
دعوة للنشر وإثراء مجلتكم
تتشرف هيئة تحرير مجلة التنمية الصناعية والاستثمار
بدكوتكم للمشاركة في الكتابة وإبداء الرأي في كل ما
يهم الصناعة والاستثمار على المستوى المحلي.
وحتى تكون هذه المجلة
منكم وإليكم تعتبر هذه الدعوة عامة
لجميع المؤسسات العامة والشركات
الصناعية والمهتمين بالمجال الصناعي
ترسل المواد على البريد التالي :
E-MAIL.TANMIAMAG@GMAIL.COM